الجمهوريـــــة الجزائريـــــــــة الديمقراطيـــــــــة الشعبيـــــــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأمن التركي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

إعدادا الطالبة:
طغان سهام

إشراف الأستاذة:
ص.براك

لجنة المناقشة:

أ.قريوع زهية	رئيسا	جامعة سكيكدة
أ.براك صورية	مشرفا و مقررا	جامعة سكيكدة
أ.بلعمري سلمة	عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الدراسية: 2017/2016

الموافق ل:1438/1437

مقدمـة:

باندلاع أولى شرارات الحرب المدمرة السورية في مارس 2011، أجبر السكان على الرحيل من بيوتهم، ما أدى إلى نزوح البعض منهم داخل الدولة نفسها، فيما لجأ البعض الآخر إلى خارج الأراضي السورية، هربا من العنف والاضطهاد في سوريا وبحثا عن السلم والأمن خارجها، وكان ذلك في البلدان المجاورة منها لبنان ، الأردن ، العراق ، مصر و تركيا، هذا التدفق الهائل لأعداد اللاجئين، جعلها أسوأ كارثة إنسانية في القرن الحالي منذ نهاية الحرب الباردة.

وفي هذا الصدد، قال المفوض السامي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا، "أنطونيو غوتيريس" أزمة اللاجئين الأسوأ منذ الإبادة الجماعية في رواندا، السورية."

على أساس ذلك؛ تعتبر تركيا واحدة من البلدان المضيفة في المنطقة لإيواء اللاجئين السوريين، حيث تشترك في أطول حدود مع سوريا (حوالي 900 كلم)، ما دفع لتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين عبر نقاط عبور رسمية وأخرى غير رسمية.

إذ تشير الإحصاءات لثلاثة ملايين لاجئ حتى عام 2016 مما جعل تركيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين بين الدول المجاورة لسوريا و الدول الأخرى.

فضلا عن ذلك، يخلف اللجوء السوري تداعيات وآثار كبيرة ومتنوعة على الدول المضيفة بما فيها تركيا، منها ما يرتبط بالجوانب الأمنية وذلك بارتباط أفراد سوريين ومجموعات سورية لاجئة بجماعات متطرفة في سوريا، وتطرف عناصر ومجموعات لاجئة، وتنفيذها عمليات إرهابية داخل الدول المضيفة، أو انطلاقًا منها، أما الجانب الاقتصادي، يتجسد في التَّراجع الحاد للتبادل التجاري والمصالح الاقتصادية بين الدولتين – سوريا وتركيا–، هذا إلى جانب تأثيرات اجتماعية عديدة، ما ينتج عنه تعزيز النزاعات الانفصالية القومية والعرقية وحتى الطائفية.

أهمية الموضوع

تتجلى أهمية الموضوع في أن مشكلة اللاجئين تعد مشكلة محورية على أمن الدول المستقبلة، لما لها من آثار على مختلف الجوانب السياسية و الإقتصادية و الأمنية و الإجتماعية، فهي تشكل في الوقت الراهن تحديا للمجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى،

نتيجة إنتشار العنف و الحروب في مختلف أرجاء العالم، و تعد مشكلة تدفق اللاجئين السوريين أقوى مثال للجوء و آثاره، على تركيا بالأخص، كأكبر دولة مستقبلة لهؤلاء اللاجئين.

دوافع اختيار الموضوع

تتجلى مبررات اختيار هذا الموضوع في:

الذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع الجديدة.
- التعاطف الشخصي مع الأزمة السورية بإعتبارها دولة شقيقة.

الموضوعية:

- تعد مشكلة اللاجئين من أهم مشاكل العصر الحالي لما لها من تداعيات على مختلف الأصعدة.
- إبرام العديد من الإتفاقيات و المواثيق الدولية التي قامت بعرض الوضع الخاص باللاجئين و تحديد مركزهم القانوني الدولي.
- محاولة فهم أزمة تدفق اللاجئين نحو تركيا و كيف تمت معالجتها من طرف الحكومة التركية.

الأهداف

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إعطاء مفاهيم عامة حول اللجوء.
- إبراز أهم التداعيات الناجمة عن تدفق اللاجئين إلى تركيا.
- توضيح مختلف الحلول و السياسات المنتهجة من طرف تركيا للحد من التأثيرات السلبية لمشكل تدفق اللاجئين.

الإشكالية

في ضوء ما تقدم، و بسبب زيادة تأزم الوضع في سوريا، تدفق عدد هائل من اللاجئين السوريين نحو الدول المجاورة و بالأخص تركيا، الأمر الذي تسبب في تداعيات على الأمن القومي التركي، ما يستدعي صياغة الإشكالية على النحو التالي:

"**ما مدى تأثير اللاجئين السوريين على الأمن التركي ؟**".

ومن خلال إشكالية الدراسة يمكن إثارة العديد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ما هي أهم مناطق انتشار اللاجئين السوريين ؟
- ما هي الآثار المترتبة عن تواجد اللاجئين السوريين في تركيا ؟
- ما هي أهم الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة التركية للحد من التأثيرات الأمنية للاجئين السوريين ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية المطروحة سابقا، تم صياغة الفرضيات التالية:

- تسبب التدفق الكبير للاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، في العديد من التداعيات على مختلف الأصعدة الأمنية و اللإقتصادية و الإجتماعية، ما دفع بالحكومة التركية إلى إتخاذ العديد من الإجراءات للحد منها.
- بإعتبار سوريا دولة حدودية للعديد من الدول مثل الأردن، العراق، مصر، لبنان و تركيا فإنها تعتبر الوجهة الرئيسية للاجئين السوريين.
- كلما زاد تدفق أعداد اللاجئين السوريين نحو الدولة المستضيفة تركيا إنعكس ذلك على مستوى العديد من الأصعدة.
- نظرا لبروز تأثيرات أمنية على تركيا نتيجة تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين، اتبعت الحكومة التركية عدة سياسات بهدف الحد هذه التأثيرات.

منهجية الدراسية:

وللإجابة هذه التساؤلات و تحقيقا لأهداف البحث فقد تم الإعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي**، الذي يمكننا من وصف النظام القانوني الذي يتمتع به اللاجئ و ذلك من خلال إستعراض أهم الوثائق الدولية التي قامت بتعريف اللاجئ و الحماية القانونية له، بالإضافة إلى عرض الأزمة السورية بجميع جوانبها السياسية و الإقتصادية و الأمنية و الإجتماعية.
- **منهج تحليل المضمون**، أستخدم هدا المنهج لوصف و تحليل محتوى و مضمون مختلف النصوص و المواثيق الدولية التي تعنى باللجوء، أهمها إتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 1951 و البروتوكول التابع لها، بهدف فهم أسباب و آثار اللجوء سواءا على اللاجئ أو الدولة الضيفة، بالإضافةّ إلى فهم حقوق و واجبات كل طرف.
- **المنهج التاريخي**، و ذلك من خلال عرض مراحل و مسار تطور الأزمة السورية، بالإضافة متابعة مراحل تدفق اللاجئين نحو تركيا مند بداية الأزمة سنة 2011 إلى يومنا هذا.

خطة البحث:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية، يتم تقسيم البحث إلى فصلين نظريين وفصل ثالث تطبيقي، حيث يقسم الفصل الأول إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول ماهية اللجوء في القانون الدولي و هذا بالتطرق لتعريف اللجوء من الجانب القانوني و كذلك أسبابه و أنواعه، المبحث الثاني يعرض المعالجة القانونية للجوء، و هذا في ضوء اتفاقية جنيف 1951 مع إبراز أهم إيجابياتها و سلبياتها، كذلك أهم ما جاء به البروتوكول التابع لها لسنة 1967.

الفصل الثاني يتناول الأزمة السورية و مشكلة اللاجئين، و ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول، يتضمن التعريف بالأزمة السورية و هذا من خلال عرض عوامل ظهورها، مراحلها و أهم نتائجها، أما المبحث الثاني فيتناول مشكلة اللاجئين السوريين و هذا بالتطرق إلى تطور هذه الظاهرة و كذلك أهم المناطق المتدفق إليها.

أخيرا و من خلال الفصل التطبيقي، سوف تتم دراسة تأثير ظاهرة اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي، الذي ينقسم إلى ثلاث مباحث، الأول يتضمن تدفق اللاجئين نحو تركيا و كيفية التعامل معه، المبحث الثاني يتناول أهم التأثيرات الأمنية لوجود اللاجئين

السوريين في تركيا و هذا على المستوى الأمني، الإقتصادي و على مستوى الرأي العام. أما المبحث الثالث فيتناول أهم السيناريوهات المتحدة من طرف الحكومة التركية للحد من التأثيرات الأمنية للاجئين السوريين.

أدبيات الدراسة:

قليلة هي الدراسات التي تناولت موضوع أزمة اللاجئين السوريين بسبب حداثة الموضوع، فأغلبيتها تناولت الأزمة السورية الداخلية أو اللجوء بصفة عامة:

- حورية آيت قاسي، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون بعنوان **تطور الحماية الدولية للاجئين** ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014: تناولت مراحل تطور الحماية الدولية للاجئين، من خلال عرض تطور المعايير الدولية المتعلقة بتنظيم و تحديد من يحملون صفة لاجئ، حيث عرفت اللاجئ، حقوقه و كذا أسباب سقوط صفة اللاجئ عنه، بالإضافة إلى عرض نشاط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعتبارها وكالة إنسانية غير سياسية، تسهر على حماية اللاجئين.
- حنان حاجي و آخرون، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه بعنوان: **حماية اللاجئين الدولية**، فرع القانون الدولي الإنساني بجامعة باجي مختار عنابة سنة 2010: تناولت البنية القانونية للحماية الدولية للاجئين من خلال عرض أهم المواثيق الدولية العامة و الخاصة بحماية اللاجئ، ثم تطرقت إلى الآليات الدولية لحماية اللاجئين، حيث تناولت أهم الأجهزة الدولية المكلفة بحماية اللاجئين مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- كتاب تمارا أحمد برو بعنوان، **اللجوء السياسي بين النظرية و التطبيق في ضوء القانون الدولي العام** الصادر عن مكتبة زين الحقوقية سنة 2013، تناول هذا الكتاب النظرية العامة للجوء السياسي، من خلال عرض الجذور التاريخية للجوء و كذا تطوره و أشكاله، كما تطرق للاجئ السياسي و مفهومه في القانون الدولي، ثم قام بعرض بعض التطبيقات العملية للجوء من خلال دراسة حالة اللجوء في عدة بلدان كلبنان و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية:

تنحصر الدراسة من شهر مارس 2011، تاريخ بداية الأزمة في سوريا، إلى يومنا هذا.

الحدود المكاني:

يشمل الداخل السوري و الدائرة الإقليمية المتمثلة في دول الجوار التي كانت وجهة للاجئين، و بالأخص تركيا و هي موضوع الدراسة.

صعوبات الدراسة:

يعاني أغلب الباحثين في العالم العربي من العديد من الصعوبات الناتجة أصلا عن تراجع العلم و البحث العلمي على مستوى المجتمعات، عليه أول صعوبة صادفتنا قلة المراجع إن لم نقل إنعدامها التام ، هذا لحداثة الموضوع الذي يمثل عائقا، فلا توجد دراسات فيما يتعلق بتأثير أزمة اللاجئين السوريين، ضف إلى ذلك فإن أغلب المراجع كانت عبارة عن تقارير، مقالات و أخبار.

الفصل الأول: إطار نظري حول اللجوء

تثير قضية اللاجئين العديد من المشاكل و الهموم و تكتنفها الكثير من الصعوبات و التعقيدات، فهذه المسألة ترتبط بقضايا الإضطهاد الديني أو السياسي أو التعذيب، بسبب قضايا الرأي و قضايا الحرية و تؤدي إلى فرار اللاجئ إلى دولة أخرى خوفا على حياته أو حريته، و تسفر عن هروب أعداد هائلة من اللاجئين إلى دول أخرى غير دولتهم فرارا من ذلك اللإضطهاد و من الجرائم المصاحبة له.

من خلال هذا الفصل و الذي يعتبر كفصل تمهيدي لهذه الدراسة، إذ يقسم إلى مبحثين، الأول يتناول ماهية اللجوء في القانون الدولي و هذا بالتطرق لتعريف اللجوء من الجانب القانوني و كذلك أسبابه و أنواعه، أما المبحث الثاني فيعرض المعالجة القانونية للجوء، و هذا في ضوء اتفاقية جنيف 1951 مع إبراز أهم إيجابياتها و سلبياتها، و كذلك أهم ما جاء به البروتوكول التابع لها لسنة 1967.

المبحث الأول: ماهية اللجوء

يعد مصطلح اللجوء من المصطلحات الأكثر غموضا، فهو متغير بتغير الزمان و المكان، حيث وجد الباحثون صعوبة في وضع تعريف موحد له، وقد سعت منظمة الأمم المتحدة إلى وضع تعريف قانوني و دقيق للاجئ، و ما هي حقوقه، و ما هي الإلتزامات القانونية للدول و هذا من خلال إتفاقية جنيف لسنة 1951، و بروتوكول عام 1967 الذي أزال العامل الزمني و الجغرافي من الإتفاقية.

المطلب الأول: تعريف اللجوء

يمكن إعطاء عدة تعاريف للجوء منها:

أولا: لغة

اللجوء مشتق من الفعل لجأ، يقال لجأ إلى الشيء والمكان، يلجأ ولجأ ولجوءا وملجأ، بمعنى لاذ به واعتصم.

قال ابن فارس: "اللام والجيم والهمزة: كلمة واحدة، وهي الملجأ، والملجأ: مكان يلتجؤ إليه، يقال: لجأت والتجأت"[1].

ويقال: ألجأت أمري إلى الله، أي أسندت، ولجأت إلى فلان وعنه و التجأت وتلجأت إذا استندت إليه، واعتضدت به، أو عدلت عنه إلى غيره. [2]

ومنه قوله تعالى: "لو يجدون ملجأ أو مغاراتٍ أوَّ مدخَلاً لَّوَلَّوْاْ إليه وهم يجمحونْ"[3]

ثانيا: اصطلاحا:

صياغة تعريف اللاجئ ليس بالأمر السهل، خصوصا أنه يستند إلى مرجعية الأمم المتحدة التي تمثل الأسرة الدولية في التشريع، لقواعد القانون الدولي الإنساني والعمل على صياغة بنوده والظروف التي يعيشها اللاجئ، والملابسات السياسية، والإقتصادية والإجتماعية، والكوارث الطبيعية، والحروب التي خلفت الكثير من التعقيدات. [4]

علما أن القانون الدولي كمرجعية أساسية في تعريف اللاجئ، لم يعط تعريفا واحدا بهذا الخصوص، عليه سوف أذكر أهم التعريفات:

---

[1]– لسان العرب، لإبن منظور،ج.5 (القاهرة: دار المعارف) ص 125.

[2]– سموحي فوق العادة، **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية**(بيروت، مكتبة لبنان، 2004)، د. ص.

[3]– سورة التوبة: الآية 57.

[4]– المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، **حماية اللاجئين**، **دليل القانون الدولي للاجئين**(الترجمة العربية، الأهرام، 2001)، ص15.

– عرفه الفقيه (Goedhart) على أن اللاجئ، هو الشخص الذي اضطر إلى ترك بلده بسبب الخوف إما على حياته، أو حريته من التعرض للخطر، كحدوث الكوارث الطبيعية من زلازل و فيضانات أو الحرب. [1]

يعرفه الفقيه "جون هوب سيمبسون" على أن اللاجئ، من غادر إقامته المعتادة سواء كانت هذه هي دولة جنسيته أم لا، كنتيجة لوقوع أحداث سياسة فيها، مما يجعل استمرار إقامته أمرا مستحيلا ولا يطاق، ويتخذ له مأوى في دولة أخرى. [2]

كما عرف اللاجئ حسب قاموس "بنغوين"، بأنه "كل شخص يجبر على ترك بلده الأصلي أو بلد إقامته" [3]

يتضح من هذا التعريف، أن اللاجئ هو كل شخص يجبر على ترك بلده الأصلي ليس بصفة طوعية ولكن قسرية ومجبر على ذلك، كمثال، أولئك الذين فروا من الإتحاد السوفياتي بعد الثورة البلشفية سنة 1917، أين لجأ ما يقارب مليون روسي إلى أوربا، وكانت تشكوسلوفاكيا من الدول التي استقبلت أكبر عدد من الروس.[4]

– تعريف اللجوء في القانون الدولي:

عرفت الاتفاقية الدولية للاجئين سنة 1901 اللجوء بأنه: " كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد، بسبب العنصر، الدين، أو القومية، أو الإنتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو العودة إليه خشية

---

[1] –HEUVER GOEDHART , **the problem of refugees**, recueil des cours de l'académie de droit international, 1953, P:267.

[2] JOHN HOP SIMPSON, **the refugee problem**, oxford university, press, 1939, p3.

[3] قاموس **بنغوين للعلاقات الدولية**(دبي،الخليج للأبحاث،2004) ص.428

[4] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "UNHCR"، **تحديد وضع اللاجئ**(برنامج التعليم الذاتى 2، 2009)، ص:05.

التعرض للاضطهاد، أو كل شخص لا يملك جنسية، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق، نتيجة مثل تلك الأحداث"[1] .

يؤخذ على هذا التعريف أنه، يمنح الحماية لمجموعة معينة من الأشخاص الذين يوجدون خارج وطنهم الأصلي، والذين لا يمكن لهم العودة إليها خوفا من التعرض للاضطهاد المذكور في الاتفاقية، وبالتالي يستثني باقي ضحايا الكوارث الطبيعية أو الفارون جراء المجاعة".

بالإضافة إلى اعتبار اللاجئ هو كل شخص، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، نتيجة أحداث وقعت قبل 01 جانفي 1901، فتحديد التاريخ يدّل على أن اللاجئين بصفة أساسية يخص اللاجئين الأوربيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالتالي فالإتفاقية لا تسمح إلا للأشخاص الذين أصبحوا لاجئين، نتيجة الأحداث التي وقعت في أوروبا قبل 01 جانفي 1901، أين تحمل كل حقوقهم من حرية للعقيدة، التنقل، التعليم....[2]

- **مفهوم اللجوء في الوثائق الدولية المبرمة في إطار عصبة الأمم**

قبل الحرب العالمية الأولى، لم يبد القانون الدولي أي اهتمام باللاجئين، وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وما رافقها من أحداث، دفع بالدول الأوربية إلى إبرام إتفاق فيما بينها لمعالجة مشكلة اللاجئين وإضفاء وضع قانوني للشخص اللاجئ، كان هذا ما بين فترة 1920 و1940.

- **تعريف اتفاقية 1933 فئة اللاجئين الإسبان،** "أي شخص حاصل أو كان حاصلا على الجنسية الإسبانية، وغير حاصل أو كان حاصلا على الجنسية الإسبانية، وغير حاصل على جنسية أخرى، وثبت انه من حيث القانون أو الواقع، لا يتمتع بحماية الحكومة الإسبانية"[3].

---

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **المرجع نفسه**، ص05.

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **المرجع نفسه** .

[3] –F.Tibergtien ," la protection des réfugies en France", **revue administrative**, Paris (1985):p.50 .

- **تعريف اتفاقية 1938 فئة اللاجئين الألمان،** "الأشخاص الحاصلين أو الذين كانوا يحصلون على الجنسية الألمانية، وغير حاصلين على أي جنسية أخرى، وثبت من حيث القانون والواقع أنه لا يتمتع بحماية الحكومة الألمانية".[1]

ما يلاحظ من هذين التعريفين على أنه تم التركيز على مفهوم اللاجئ بشكل خاص وليس عام وينطبق على فئات وطوائف معينة قادمة من دول محددة بأصلها.

- **تعريف اللاجئ في الوثائق الدولية المبرمة في إطار منظمة الأمم المتحدة،** عرف دستور المنظمة الدولية للاجئين لسنة 1946، اللاجئ على أنه:" الشخص الذي غادر موطن إقامته، سواء احتفظ بجنسيته أو لم يحتفظ وينتمي إلى إحدى الفئات التالية:

- الإضطهاد أو الخوف بسبب العرق، الدين، القومية و الرأي السياسي.
- الأشخاص الذين اعتبروا لاجئين قبل الحرب العالمية الثامنة بسبب العرق، الدين، القومية و الرأي السياسي"[2].

- **تعريف اللاجئين في اتفاقية جنيف للاجئين لسنة 1951:**

طبقا للمادة الأولى الفقرة (ألف) من الاتفاقية، يعتبر الشخص لاجئا:

- كل شخص أعتبر لاجئا بمقتضى ترتيبات 12 ماي 1926، 30 جوان 1928، أو بمقتضى اتفاقيتي 28 أكتوبر1933 و 10 فيفري 1938 وبروتوكول 14 سبتمبر 1939 أو بمقتضى دستور "المنظمة الدولية للاجئين".
- كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1 جانفي 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه، أو دينه أو جنسيته أو انتماءه إلى فئة إجتماعية معينة أو أرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أولا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج

[1]– commissariat des nations unies pour les réfugies**, introduction à la protection internationale de réfugies**, collection: module de formation, Geneve, 1992, P : 08

[2]–بذوية ذيب، "النظام القانوني للاجئين في ضوء القانون الدولي العالم"، (**رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر**، 1979)،ص.27.

بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد.[1]

وطبقا للمادة الأولى من بروتوكول 1967 الخاص بوضع اللاجئين، تم وضع تعريف اللاجئين على أنه:" أي شخص يدخل ضمن تعريف اللاجئ في المادة الأولى من إتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لسنة 1951" مع حذف قيد المكان والزمان، حتى يتساوى الوضع مع جميع اللاجئين بصرف النظر عن التاريخ المحدد بـ 1جانفي 1951.

- **تعريف اللجوء طبقا لصكوك اللاجئين الإقليمية:**

تكمل الصكوك الإقليمية للاجئين، تعريف اللاجئ الذي نصت عليه إتفاقية 1951، وتكمن في إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) والتي تتعلق بجل الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئتين في إفريقيا، كذلك إعلان "قرطاجنة" لسنة 1984 حول اللاجئين.

- **مفهوم اللاجئ في منظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1969:**

نصت المادة الأولى(2)على أن اللجوء: "مصطلح ينطبق على كل شخص، يجد نفسه مضطرا، بسبب عدوان، أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام، في جزء من بلد منشئه الأصلي، أو في البلد الذي يحمل جنسيته، أو في أراضي أي منهما بالكامل، إلى أن يترك محل إقامته المعتادة ليبحث عن ملجأ له في مكان آخر خارج بلد منشئه الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته".[2]

نجد أن هذه الاتفاقية، وضعت هذا التعريف، جراء الاستعمار وحروب التحرير التي وقعت واندلعت في القارة الإفريقية أوائل الستينات، فهي اتفاقية أوسع، التي تمنح اللجوء والحماية

[1]– المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع نفسه.

[2] وفقا للمادة الأولى (2) في " إتفاقية الوحدة الإفريقية، منظمة الوحدة الإفريقية للاجئين تعد اتفاقية المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن اللاجئين لسنة 1951.

للعديد من الأشخاص، فهي أضافت فئة جديدة غير فئة الاضطهاد، من أشخاص اضطروا للهروب عبر الحدود نتيجة عدوان خارجي أو سيطرة أو احتلال[1].

أما إعلان "قرطاجنة" لسنة 1984، أوائل الثمانينات وجراء المشاكل المتعلقة بالنزوح الجماعي، الذي وصل إلى أكثر من مليون شخص خارج بلادهم، هربا من الحروب والصراعات المدنية، والعنف والاضطرابات السياسية في أمريكا اللاتينية، جاء إعلان قرطاجنة كتوصية، ذلك في المادة الثالثة حول اللاجئين والتي نصت على أن:" الأشخاص الذين فروا من بلادهم، لأن حياتهم أو سلامتهم، أو حرياتهم، تعرضت للخطر، من جراء تفشي العنف، أو العدوان الأجنبي، أو الصراعات الداخلية، أو الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، أو غير ذلك من الظروف التي تخل إخلالا خطيرا بالنظام العام"[2]

ما يلاحظ في هذا التعريف أنه يتحدث عن مجموعة من الأشخاص الفارين من أمريكا اللاتينية، لسبب من السباب، عنف، عدوان أو نزاعات، فهو تعريف خاص بمكان معين وزمان محدّد، ومجموعات بشرية محددة.

ضف إلى ذلك، فهو غير ملزم للدول والحكومات، لأنه ليس بمعاهدة دولية بالمعنى القانوني.[3]

- **تعريف منظمة جامعة الدول العربية:**

تبعا للاتفاقية العربية* الخاصة باللاجئين لسنة 1994، والتي أقرتها جامعة الدول العربية بعد ما أثار انتباهها إلى انعدام تراكم رصيد قانوني عربي فيما يخص اللجوء.

إذ تنص المادة الأولى في الاتفاقية العربية على أنه، يعتبر لاجئا:" كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته، أو خارج مقر إقامته الإعتيادية في حالة كونه عديم الجنسية، ويخشى لأسباب

---

[1]– هالة أحمد الرشيدي، "قضايا اللاجئين إفريقيا في ، التحديات وسبل المواجهة"، **السياسة الدولية**، (2005):ص15

[2]– المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، **مرجع سابق**، المادة الأولى (2).

[3]– وليد خالد الربيع، **حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، (دراسة مقارنة)**، جامعة الكويت، ص10.

معقولة، أن يضطهد من أجل عرقه،أو دينه، أو جنسيته، أو انتماءه إلى فئة اجتماعية، أو أرائه السياسية، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك أن يستظل بحماية ذلك البلد أو أن يعود إليه"[1]

"كل شخص يلتجئ مضطرا إلى بلد غير بلده الأصلي أو مقر إقامته الإعتيادية، بسبب العدوان المسلّط على ذلك البلد، أو لاحتلاله، أو السيطرة الأجنبية عليه أو لوقوع كوارث طبيعية، أو أحداث جسيمة ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلد أو في جزء منها"

يعتبر تعريف الاتفاقية أوسع لمفهوم اللاجئ، لأنه لم يأخذ فقط بالتعريف الوارد بمعاهدة جنيف1951، لكنه أخد كذلك ما ورد بالتعريف الذي جاءت به الاتفاقية الإفريقية لسنة 1969 مع إضافته لعنصر جديد، وهو عنصر الكوارث الطبيعية[2]

نستنتج من كل التعاريف، أن جلها لم تتفق على تعريف واحد للاجئ، ما فسر أن ظاهرة اللجوء مرت بأطوار عديدة، ومع كل فترة يتسع فيها التعريف شيئا فشيئا، حتى وصل إلى حالته الراهنة.

ثالثا: المفاهيم ذات الصلة مع اللجوء:

من بين المفاهيم ذات الصلة باللجوء أو تتشابه نذكرها على التوالي:

1- الهجرة

تعتبر الهجرة من الظواهر القديمة التي شهدتها الإنسانية ،والمعنى الاصطلاحي للهجرة مترجم من كلمة Emigration والتي تعني ذلك الفعل في ترك المكان الأصلي أو مغادرته لمكان أخر غير مكان إقامته.

---

[1] - عبد الحميد الوالي، **إشكالية اللجوء على الصعيد الدولي والغربي**، ط.1(بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام،2007)، ص.5.

[2]- عبد الحميد الوالي، **مرجع نفسه**.

كما تعرف الهجرة هيئة الأمم المتحدة على أنها: " هي شكل من أشكال التنقل الجغرافي أي تغير محل الإقامة وبصفة دائمة من مكان يدعى المكان الأصلي إلى جهة مغايرة تدعى مكان المستقبل، وقد يستغرق التنقل زمنا معينا مع الأخذ بأسباب هذا التنقل لتحديد نوع الهجرة"[1]

كذلك الهجرة هي:" عملية أو فعل آني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل" وهذا يعتبر تعريفا عاما[2]، أما التعريف الخاص، فيعرف الهجرة على أنها:" ذهاب أشخاص للعيش فوق اقليم دولة غير دولتهم لفترة معينة".

وهناك تعاريف أخرى صادرة عن مكتب شمال إفريقيا والذي يعرف المهاجر كما يلي:

– المهاجر هو كل شخص يقوم بتغير إقامته المعتادة.

– المهاجر لمدة طويلة: هو كل شخص يتنقل من بلد إلى بلد آخر غير بلد إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن (12) إثنى عشر شهرا.

– المهاجر لمدة قصيرة: هو كل شخص يذهب إلى بلد أخر غير بلد إقامته المعتادة لمدة ثلاثة (03) أشهر على الأقل وأقل من سنة، باستثناء الحالات التي يكون فيها السفر لغرض الترفيه ، العطلة، وزيارة الأصدقاء أو العائلة، وسفر العمل، العلاج الطبي أو الحج[3].

---

[1]– بلميمون عبد النور، "تحديات الهجرة جنوب شمال" (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص، قسم العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015)، ص. 20.

[2]– شوقي دياب و صابرين بوعكاز، ،"البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منظمة غرب المتوسط" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم السياسة،جامعة تبسة، 2016)، ص.17

.

[3]– مكتب شمال إفريقيا التابع لهيئة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية الإفريقية، **إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا**،(المغرب، 2014)،ص07. أنظر الموقع: www.uneca.org ،تم تصفح الموقع يوم:10 مارس 17.

2- النزوح:

النزوح لغة معناه: نزح فلان عن دياره معناها: البعد عنها، انتقل.

نزوح السكان: خروجهم عن مقر سكناهم وبعدهم[1]، فالنازح هو ذلك الشخص الذي ترك منطقته وتوجه إلى منطقة أخرى ضمن البلد نفسه بسبب عوامل دفعته لذلك منها، المجاعة، الجفاف، المرض، الفقر، الفساد السياسي، التعصب الديني، الكوارث الطبيعية.

ولا توجد أي اتفاقية تتناول مسألة النازحين تعادل اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، إلا أن القانون الدولي اهتم بوضع النازحين ووفر لهم الحماية.

ووفقا لتعريف المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي التي تحدّد الحقوق والضمانات المتصلة بحماية النازحين داخليا، يقصد بالنازحين داخليا "الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، و لا سيما نتيجة وسعيا لتفادي أثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة"[2]

المطلب الثاني: أنواع اللجوء و دوافعه (أسبابه)

تصب كافة أنواع اللجوء في اتجاه واحد وهو الإنسانية، بمعنى أدق أن كافة أنواع اللجوء تصب في اتجاه اللجوء الإنساني، لكن صنف اللجوء إلى أنواع حتى تتم معالجة كل لاجئ بما يناسب حالته.

أولا- أنواع اللجوء:

يمكن تلخيص أنواع اللجوء فيما يلي:

---

[1]- معجم المعاني الجامع، المعجم الوسيط، اللغة العربية، أنظر الموقع: www.almaany.com.

[2]-أحمد ابراهيم محمود،الحروب الأهلية في إفريقيا،(القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001)، ص. 364.

أ- اللجوء الديني:

يقصد باللجوء الديني، هو طلب الأمان، في المكان لذي يلجأ إليه الشخص المضطر اعتقادا منه، أن هذا المكان يوفر له الحماية من خطر أو تهديد معين[1]، أو لفرض قيود على ممارسة الحرية الدينية مثل حظر الانتماء إلى جماعة دينية أو حظر التعليم الديني، الإجبار على تغير الدين أو الامتثال لممارسة شعائر دينية معينة، ففي الحضارات القديمة، بلاد الرافدين، الهند، بلاد فارس، كانت تمارس المعابد دور الحامي والمعين، وكان يحظر رجال السلطة فيها ويمنع العامة من الثأر فيها.[2]

فاللجوء الديني، لا يقف عند الاحتماء بمكان له منزلة دينية وفقط بل يتعدى إلى الهروب في بلد معين إلى بلد آخر، لأسباب تتعلق بالتدين والحرية الدينية في ممارسة الشعائر أو ما يعرف بسبب الاضطهاد الدين أو المذهبي. لقد نصت المادة (18) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على أن" لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق حرية تغير ديانته أو عقيدته وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة شعائر ومراعتها سواء أكان ذلك سرا أم مع الجماعة".

فحرية الدين والمعتقد حق في حقوق الإنسان الأساسية ، فكلمة دين الواردة في اتفاقية 1951 لا تشير فقط إلى الديانات ذات المؤسسات الراسخة، لكنها تشمل أي نظام عقائدي مثل القناعات أو القيم الروحية للبشر.[3]

ب- اللجوء الإقليمي:

يقصد باللجوء الإقليمي، هو اللجوء إلى إقليم دولة أخرى، أو ما يتم فوق إقليم الدولة المانحة الملجأ وما يتمتع به الشخص، استنادا إلى الحرمة المقررة للإقليم الذي يلجأ إليه. [1]

---

[1]- د.علي حميد العبيدي،" مفهوم فكرة اللجوء في القانون الدولي وتطبيقاتها على اللجوء الإنساني"، **مجلة الحقوق**(2010) ص194.

[2]- تمارا أحمد برو،اللجوء السياسي بين النظرية والتطبيق في ضوء القانون الدولي العام، ط.1.(بيروت: منشورات زين الحقوقية2010)، ص.22.

[3]- د. علي حميد العبيدي، مرجع سابق.

وينطبق وصف اللاجئين الإقليميين على كل ضحايا الحروب، وطالبي الحماية في إقليم غير إقليم دولتهم والتي لها الحق وفقا لاعتبارات الأمن القومي والسيادة قبوله أو رفضه[2].

وفي المناقشات التي جرت في الأمم المتحدة حول اللجوء تم التأكيد على منح اللجوء الإقليمي إلى المناضلين ضد الاستعمار تأكيدا لما جاء في الدستور الفرنسي لعام 1973م*

كما أن النزاعات المسلحة بين الدول المجاورة، أو التي تتعرض إلى غزو أو اعتداءات خارجية، تؤدي إلى اللجوء الإقليمي، كمثال على ذلك اللاجئ الفلسطيني، الذي أجبر على ترك مكان الإقامة، بسبب الغزو الإسرائيلي والممارسات التعسفية.

ج- اللجوء السياسي:

هو لجوء تقف وراءه أسباب سياسية، ويتم منحه للشخصيات المشهورة والقادة المنشقين عن جيوشهم أو حكوماتهم والناشطين السياسين[3]، ويتميز اللجوء السياسي بعدة مزايا، منها زيادة المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للاجئ السياسي، والتأمين للشخص خصوصا إذا كان اللاجئ شخصية مستهدفة أو عرضة للاغتيال، كما تتم معالجة طلب اللاجئ السياسي بوتيرة أسرع وتحصل على الإقامة في وقت أسرع.

ومن الأشخاص الذين يمنح لهم حق اللجوء السياسي:

- الناشطون السياسون الذين هربوا من بلادهم بسبب أحكام صدرت بحقهم سواء بالسجن أو الإعدام أو خوفا من التعذيب بسبب أراءهم السياسية.

- الضباط والجنود الذين انشقوا عن جيوش بلادهم وهربوا خارج بلادهم خوفا من انتقام النظام الذي انشقوا عنه بسبب الهروب والانشقاق.

---

[1]- أمر الله برمان، حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، (القاهرة: دار النهظة العربية، 1983)،ص44.

[2] - ثمارا أحمد برو، **مرجع سابق**، ص30.

[3]- علي يوسف الشكري،" التنظيم الدستوري لحق اللجوء السياسي"، (كلية القانون، جامعة الكوفة)،أنظر الرابط: www.iasj.net>iasj.

– الأشخاص الذين ينتمون لأحزاب سياسية أو لطوائف دينية ويتعرض حزبهم أو طائفتهم للاضطهاد، وقد يناله في أي وقت هذا الاضطهاد سواء بالقتل أو التعذيب.

– الصحافين والكتاب الذين يكتبون ويدونون أرائهم في الصحف، أو بالنشر الالكتروني لمقالتهم أو أفكارهم[1].

ثانيا– دوافع (أسباب اللجوء):

وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها بشأن الملجأ عام 1967، أهم الأسباب والدوافع التي تؤدي بالشخص إلى اللجوء لدولة غير دولته للاحتماء بها، وهي على النحو التالي:

أ– الخوف:

عرفه علماء النفس ،بأنه شعور يصيب عقل الإنسان المترقب لحدوث أمر سلبي أو قد يكون ناجم عن التعرض للتعذيب، الاضطهاد، ما يدفع بالشخص إلى الهروب إلى مكان يشعره فيه أكثر بالاطمئنان والأمان[2].

وتعد عبارة "خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد" العبارة الأساسية التي من خلالها يعرف اللاجئ، وكلمة لاجئ لا تعرف على أساس التعرض للاضطهاد، وإنما على أساس الخوف من الاضطهاد، الذي هو أساس تحديد وضعه كلاجئ.[3]

فصفة اللاجئ قائمة على شعور واستعداد نفسي هو الخوف، ويشترط فيه أن يكون، شخصيا وحاليا.

---

[1]– أحمد السلماني "**شروط الحصول على اللجوء السياسي**"، أنظر الرابط: https : www.immig–lis.com تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/04/12.

[2]– الموقع: www.psy.cognitive.net/vb/t304.html ،تم تصفح المرجع بتاريخ: 2017/04/10.

[3] – المفوضية السياسية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنظر الموقع: www.unher.org.eg ،تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/01.

كما يجب أن تكون لدى اللاجئ مخاوف شخصية من الاضطهاد لأحد الأسباب الخمسة الواردة في الاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951 وهي: العرف، الدين، الجنسية، الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، أو الرأي السياسي، وبالتالي فاللاجئ ليس فقط ذلك الذي كان يخاف من التعرض للاضطهاد، لكنه أيضا ذلك الذي يشعر بالخوف من التعرض للاضطهاد.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك الهجوم العنيف الذي تعرض له التوتسي(الأقلية) في رواندا، حيث أدت الحرب الأهلية إلى الهروب بأعداد ضخمة من اللاجئين عام 1994، تراوحت أعدادهم ما بين 2–3 مليون نسمة، علما بأن عدد سكانها يقدر بحوالي 7 ملايين نسمة، كل هذا خوفا من الاضطهاد والطرد والإبادة الجماعية على أساس كونهم أقلية إثنية. [1]

ب– الاضطهاد:

الاضطهاد في القانون الدولي هو التميز بين شخص وآخر أو بين مجموعة وأخرى لأسباب قد تكون دينية أو عرقية أو جنسية، [2] ويكون على درجات:

– **التعصب:** وهي من العصبية، وهي أن يرتبط شخص ما بفكر معين أو شخص أو جماعة، والعمل على نصرتها والانغلاق على مبادئها، مثل التعصب القومي، التعصب الديني ، و لعل في تعصب الصهاينة مثال على ما يتضمنه التعصب الديني من عدوان، وفي تعصب الكاثوليك والبروتستانت في ايرلندا ما يشير إلى كونه عامل هدام[3].

– **التمييز:** هو سلوك يرتكز على الخيارات المستندة إلى صفات خاصة بين الأفراد أو المجموعات مثل اللون، فهو سلوك يؤدي إلى تباين وتفرقة في المعاملة.

---

[1]– أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق**، ص353.

[2]– المفوضية السياسية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنظر الموقع: www.unher.org.eg ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/03/01.

[3]– علي أسعد وطفة، **مظاهر التعصب وتحدياته في العالم العربي أين معادلة التسامح في التربية العربية**، أنظر الموقع: watfa.wt>uploads> 2015 ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/03/02.

مثل: الابارتهايد[1*] التي اتبعتها حكومة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا عام 1948 حتى سنة 1990، التي استندت هذه السياسة على مبادئ الفصل العنصري بين المستوطنين البيض الحاكمين وبين السكان السود أصحاب الأرض الأصليين[2].

– **العنف:**ويعتبر الدرجة الأخيرة من التصرفات ،التي يؤدي إلى الإلحاق بالأذى إلى الأخرين، ذلك العنف الممارس من قبل النظام السياسي لبعض الجماعات العرقية، وقد تصل إلى الإبادة الجماعية[3]، وخير مثال: الإبادة الجماعية في رواندا التي وقعت سنة 1994 اين قام مجموعة أغلبية الهوتو بذبح أكثر من ثمانية ألف فرد من جماعة الأقلية "التوتسي" في مدة أقصاها 100 يوم، كان هذا العنف الممارس بسبب التنافس القبلي بين الجماعتين[4].

ج– العرق:

هي تصنيف معرف اجتماعيا، هذه التصنيفات قد تعتمد على الإرث الثقافي الشائع، الأصل المشترك، التاريخ، الوطن، اللغة، فالعرقية قائمة على الأصل السلالي، وهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات، وهو مصطلح بيولوجي يوصف من خلاله على جماعة بشرية لهم تشابهات وراثية بين بعضهم.

ومثال على ذلك ،القتل الجماعي، والاعتداءات الإرهابية، في أغلبية النزاعات العرقية التي بلغت 111 نزاعا في العالم، تلك النزاعات العنيفة والطويلة المدى مثل نزاع الصرب

---

[1]–*"ابارتهايد" هو نظام الفصل العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا من سنة 1948، هدف هذا النظام إلى خلق إطار قانوني يحافظ على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للأقلية ذات الأصول الأوربية، تقوم بتقسيم الأفراد إلى مجموعات عرفته كانت أهمها السود، البيض "الملونين"، وهو من أبشع وأسوء أشكال العنصرية دام من 1948 إلى 1991.

[2]– موقع الجزيرة www.aljazeera.net>programs>in-depth،تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/30.

[3]– موقع الانترنيت: http://www.porteouverts.fr : تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/03/30.

[4]–موقع الأنترنت: /ar.m.wikipedia.org/wiki ،تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/10.

والمسلمون، والكروات في البلقان والأرمنيون والإزيريون في ناغورنوكاراباخ –كلها كانت سبب من أسباب اللجوء[1].

د- الرأي السياسي:

هو اعتناق أراء سياسية مخالفة ومعارضة لما يعتقده النظام السياسي الحاكم، مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد أو التضييق عليه نتيجة اعتناقه لهذه الآراء، من طرف السلطات المعينة، مما يؤدي إلى اللجوء إلى دولة غير الدولة الأصلية طلبا في الآمان بسبب رأيه السياسي ، وحسب ما أشارت إليه المفوضية، فليس من الضروري أن يكون لدى الشخص المعني رأي سياسي حتى يمنح صفة اللجوء، بل مجرد اعتقاد سلطة دولة معينة في دولته الأصلية، إن لديه أراء سياسية معينة[2] . ومن أمثلة ذلك السجون المصرية والمعتقلات التي تحتجز ما يقارب 60 ألف سجين ومعتقل سياسي.

المبحث الثاني: المعالجة القانونية للجوء

المطلب1: معالجة اللجوء في ضوء إتفاقية جنيف 1951

بدأت ظاهرة اللجوء تشكل عامل ضغط على المستوى الدولي، و قد عالجت إتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين لسنة 1951 مشكلة اللجوء، أين وضع مجموعة من القوانين و الإتفاقيات و المبادئ و ذلك في النصف الأول من القرن العشرين، بتاريخ 25 أوت 1991 في ظل عصبة الأمم.

تنص الإتفاقية على نوع الحماية المقررة للاجئ و تحديد نوعية اللاجئ، كما تنص على الحقوق و المساعدات الممنوحة للاجئ و أهم الإلتزامات التي على اللاجئ إحترامها تجاه الدول المضيفة، أما بروتوكول سنة 1967 الملحق بالإتفاقية، ألغى الحدود الجغرافية و الزمنية التي وضعتها الإتفاقية.

---

[1]– إدريس جبروني المصمودي،" النزاعات العرقية والثقافة في العالم"، **الاتحاد الاشتراكي**، 1995، أنظر الموقع: www.googl.dz/amp/s/jsbrouni.wokdpress

[2]– آيت قاسي حورية، "تطور الحماية الدولية للاجئين"،(رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، "تخصص القانون"، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو2014)،ص. 204.

أولا: تحليل محتوى الإتفاقية:

تحدد الإتفاقية في مادتها الأولى، تعريف بمصطلح "لاجئ" و الذي هو "كل شخص يوجد، نتيجة أحداث أو خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو إنتماءه إلى فئة إجتماعية أو أراءه السياسية، خارج بلد جنسيته و لا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية و يوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث و لا يستطيع أو لا يريد بسبب الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد[1].

تشير المادة الأولى (أ) من الإتفاقية إلى أن اللاجئ يشمل أي إنسان يكون خارج بلده و ليست له القدرة أو الرغبة للعودة إلى ذلك البلد، بسبب الخوف المبرر من الإضطهاد أكان بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الإنتماء إلى مجموعة معينة أو لرأي سياسي، و يجوز أيضا إعتبار الأشخاص عديمو الجنسية لاجئين، و يفهم من خلال ذلك أن بلد المنشأ (الجنسية) هو "بلد مكان الإقامة المعتاد الأخير"[2].

كما تشير المادة الرابعة (04) أهم الحقوق التي تمنح للاجئ، هي حرية ممارسة شعائرهم الدينية و حرية التربية الدينية لأولادهم، ما يعطي للاجئين حق ممارسة شعائرهم الدينية[3]، و هي من المواد المحمية بصورة مطلقة، أين تسمح كل من الإتفاقية و البروتوكول بإبداء تحفظات و عدم المساس بمواد معينة بما في ذلك المادة (01) الخاصة بالتعريف و المادة (03) المعنية بعدم التميز بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ، و المادة 16 الفقرة 1 و الخاصة بحق التقاضي أمام المحاكم لكل لاجئ، على أراضي جميع الدول[4] المتعاقدة، و المادة (33) و التي تنص على عدم الإعادة القسرية، كما تحظر التحفظات كذلك بخصوص

---

[1] - مقال للدكتور علي حمدان ، **أهم ما جاء في إتفاقية جنيف 1951**، أنظر الموقع: www.orient-news.net، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/05/51.

[2] – جاي س، جودوين جيل، "**إتفاقية 1951 المتعلقة باللاجئين و البروتوكول التابع لها**، كلية أول سولز،أكسفرود، ص3، دس.

[3] – الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، مؤتمر المفوضين بشأن اللاجئين و عديمي الجنسية، لسنة 1954.

[4] – جاي س، جودوين، مرجع سابق، ص6، د.س.

المادة 36 إلى المادة 46 المتظمنة حكما يخول أي طرف في منازعه أن يعرض المسألة على محكمة العدل الدولية.

فيما يخص الإضطهاد و أسباب الإضطهاد، تشير المادتان 31 و 33 على أنه الأشخاص الذين "تكون" أو "سوف تكون" حياتهم أو حريتهم مهددة، سواء كان بالموت أو خطر المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية.

و تقضي الإتفاقية أن يكون الإضطهاد المتخوف منه قائما على العرف، الجنسية، أو الإنتماء إلى جماعة معينة، إذ يعتبر الإضطهاد بموجب الإتفاقية، ذا تركيبة معقدة من أسباب و مصالح، أين تستهدف الأشخاص.

كما ينص مبدأ عدم الإعادة القسرية، أن لا يعاد أي لاجئ إلى أي بلد، يكون معرضا فيه للخطر، و قد إستمد تعبير عدم الإعادة القسرية من الفعل الفرنسي refouler و الذي يقصد به الدفع إلى الوراء، و لقد أشير لأول مرة إلى فكرة أنه لا يجب أن تعيد أي دولة أشخاصا إلى دول أخرى في ظروف معينة. في المادة 3 من إتفاقية 1933 المتعلقة بالمركز الدولي للاجئين التي تعهدت بموجبها الدول الأطراف بأن لا تقوم بطرد اللاجئين المقيمين من إقليمها و بألا تمنعهم من دخوله بواسطة إجراءات للشرطة مثل الطرد أو عدم القبول عند الحدود (refoulement) ما لم يتطلب ذلك الأمن الوطني أو النظام العام.

و لقد أضاف مؤتمر المفوضين المنعقد سنة 1951، أضاف شرطا للمبدأ بواسطة فقرة جديدة تضمنت إنكار حق الإستفادة من مبدا عدم الإعادة القسرية عند الحدود على الأشخاص الذين توجد أسس معقولة لإعتبارهم خطر على أمن البلد أو الذين أذينوا بموجب حكم نهائي بإرتكاب جريمة ذات خطورة خاصة، و من ثم سوف يشكلون خطرا على مجتمع ذلك البلد.

و نصت إتفاقية 1951 فيما عدا هذه الحالات الإستثنائية، على ضرورة عدم إعادة اللاجئين سواء لبلد منشأهم أو لبلدان أخرى قد يتعرضون فيها للخطر[1].

[1]– جاي س، جودين.جيل، **مرجع سابق**.

ثانيا: مقاييس المعاملة:

تنص إتفاقية 1951 من المادة 31، فيما يخص اللاجئون الموجودون بصورة غير مشروعة في بلد الملجأ على الحماية في العقوبات و من الطرد إلا على أسباب شديدة الخطورة هذا في (المادة 32)، كما تسعى (المادة 08) إلى إعفاء اللاجئين من أحكام التدابير الإستثنائية التي قد يكون لها تأثير بمجرد أن لهم جنسية معينة، في حين فإن المادة 09 تحافظ على حق الدول في إتخاذ تدابير مؤقتة تعتبره أساسيا للأمنها القومي ريثما يثبت لتلك الدولة المتعاقدة أن هذا الشخص لاجئ فعلا، و ما إن كانت تلك التدابير ضرورية للأمنها الوطني.

كما جاءت التدابير الإدارية في (المادة 25) الخاصة بالمساعدة الإدارية و أوراق الهوية (المادة 27)، وثائق السفر (المادة 28) و تسهيل نقل المتاع أو الممتلكات (المادة 30)، كما تعمل الدولة المتعاقدة على منح اللاجئين جنسيتها (المادة 34)[1].

و فيما يخص بالوضع القانوني الذي ينبغي على اللاجئ أن يحصل عليه، فالمادة 12 و الخاصة بالأحوال الشخصية بكل لاجئ، فعلى الدولة المتعاقدة أن تحترم حقوق اللاجئ المكتسبة و الناجمة عن أحواله الشخصية، كحقه في الزواج، ملكية الأحول المنقولة و غير المنقولة (المادة 13)، حق الإنتماء إلى جمعيات (المادة 15) و حق ممارسة عمل مأجور.[2]

ثالثا: تقييم إتفاقية جنيف لسنة 1951:

كنتيجة للإتفاقية نستنتج من خلالها أهم الخصائص الإيجابية و الخصائص السلبية فيما يلي:

أ) الخصائص الإيجابية:

- تعتبر الإتفاقية المرجع الأساسي على الصعيد العالمي، الخاص بوضع اللاجئين القانوني[3].

---

[1]– جاي س.جودوين جيل، **مرجع نفسه**.

[2]– المرجع نفسه.

[3] – sophie albet, les refugies bosniaques en europe,p58.

- تحتوي الإتفاقية على قيم و مبادئ راسخة فيما يخص إلتزامات و حقوق اللاجئين و إلتزامات الدول المضيفة تجاه هؤلاء اللاجئين.
- تتبنى تصور شامل للقضايا القانونية المرتبطة بمسألة اللجوء و ترتكز على أحكام دقيقة، أكان متعلق بتعريف (اللاجئ)، أو أهم شروط لمنح صفة اللاجئ أو سحبها و أحكام تتعلق بالوضع القانوني للاجئين[1].

تتصف الإتفاقية بمحدودية الإلتزامات التي تقع على عاتق الدول، حتى تسمح لأكبر عدد من الدول الإنضمام إليها.

- تتحفظ على العديد من موادها، ما يسمح للدول أن تشترط إنضمامها إليها حسب حاجتها، و بالتالي فهي المستند القانوني الأقل إكراها بالنسبة للدول المتعاقدة[2].
- لديها أهمية قانونية، و سياسية، و أخلاقية تتجاوز إختصاصها المنصوص عليها، فمن الناحية القانونية يحدد من خلالها المعايير الأساسية التي يمكن أن يرتكز عليها أي إجراء، سياسيا، توفر الإطار العالمي التي من خلاله تعمل الدول على التعاون و المشاركة في تحمل الأعباء الناجمة عن اللجوء، أهميتها الأخلاقية، تعبر عن إلتزامها بحماية حقوق فئة مستضعفة و أكثرها حرمانا في العالم، و ذلك بتظافر جهود 148 دولة العضو في الإتفاقية[3].
- نتيجة لتفشي ظاهرة اللجوء في الوقت الحالي، فإن إتفاقية جنيف إعتبرت الذرع الحامي للدول للوقاية من طلبات اللجوء المتفاقمة و منها حتى المزيف و التي تكاثرت في الأونة الأخيرة جراء الأزمات التي صادفت بلدان عديدة، خاصة منها بلدان العالم الثالث و بالأخص الدول العربية[4].
- تعتبر المبادئ التي تتضمنها الإتفاقية، مبادئ واسعة التطبيق على جميع الدول، حتى التي لم تنضم إلى الإتفاقية[5].

---

[1] – عبد الحميد الوالي، **إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي**، ص 38.

[2] – المرجع نفسه,

[3] – إريكا فيلر، **إتفاقية وضع اللاجئين في عامها الخمسين: مستقبل حماية اللاجئين ،نشرة الهجرة القسرية** ،(بريطانيا: مركز دراسات اللاجئين في جامعة اكسفورد، 2001)، عدد 10 .

[4]– عبد الحميد الوالي، **المرجع نفسه**.

[5]– عبد الحميد الوالي، **المرجع نفسه**، ص41.

ب) الخصائص السلبية:

- إتفاقية اللاجئين لسنة 1951، لا تعتبر وثيقة شاملة لأنها لا تتناول حركة اللاجئين على نطاق واسع، و لم تحدد تفاصيل التعاون الدولي.
- لا توجد نصوص تتعلق بلم شمل الأسر أو تسهيل الإجراءات لطالبي اللجوء أو كيفية منح اللجوء[1].
- ركزت الإتفاقية في مضمونها الخاص بتعريف اللاجئ على أسباب اللجوء أكان بسبب الإضطهاد العنصري أو الديني أو بسبب الجنسية أو بسبب الإنتماء إلى جماعات معينة أو بسبب الأراء السياسية.

في حين المجتمع الدولي يهتم كذلك بعمليات اللجوء الداخلية أو النزوح الداخلي و التي لابد أن تصل إليها وسائل الحماية خاصة أن معظم الحالات نجدها في دول نامية و فقيرة[2].

- الإتفاقية تستثني صفة اللاجئين لأسباب إقتصادية و الملايين من اللاجئين الذين لم يتعرضوا بشكل شخصي للإضطهاد.
- أعطت الإتفاقية شرطين أساسيين لقبول اللاجئ و هما الخوف الحقيقي الذي يدفع الشخص لترك بلده و الإضطهاد الذي واجهه اللاجئ في بلده الأصلي، لكن لم تقم بتقديم تعريف دقيق لهذين الشرطين ما يسمح للدولة المضيفة حرية قبول أو رفض طالب اللجوء إليها[3].

- الإتفاقية تم إعدادها للحالات الفردية من اللاجئين، ما جعل الدول و في حالة التدفق الهائل للاجئين، تجد صعوبة في الإلتزام لأحكام الإتفاقية[4].

---

[1]– جاي سي و جودين جيل، **بعد الحرب الباردة، تغير مفهوم الملجأ و اللاجئ، الهجرة القسرية**، 2001، ص10.

[2] – مرجع نفسه.

[3] – المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ،إتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، أنظر الموقع : www.unher.org، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/05/02.

[4] – sophie albert:" l'absence de determination de groupe :la convention ne s'interesse qu'aux cas individuels,pris un à un et non à la determination de groupe.

- إتفاقية جنيف 1951 و البروتوكول التابع لها سنة 1967 ليست لديها أي مكانة في القوانين الداخلية للدول مما يعيق اللاجئ و تجعله عرضة للكثير من الصعوبات.

المطلب الثاني/ معالجة اللجوء في ضوء البروتوكول التابع لها لسنة 1976

يعتبر بروتوكول 1976، إضافة للإتفاقية جنيف 1951 والتي مماكان يعاب عليها إحتوائها على قيدين، الزمني و الجغرافي، لأن المجتمع الدولي في ذلك الوقت كان محصورا، و لم يتوقع ظهور أزمة اللاجئين، مرة أخرى وبنفس الزخم.

لكن الأحداث التي وقعت في الستينات القرن الماضي في إفريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية، و التي أصبحت مسرحا لحروب التحرير و الثورات، أدت إلى لجوء أعداد هائلة، بحثا عن الحفاظ على حياتهم، ما أثبت تصور المجتمع الدولي بالخاطئ.

فالهدف من بروتوكول 1967 هو الإعتراف بإمكانية تطبيق إتفاقية 1951، على تحركات اللاجئين المعاصرة، إن البروتوكول وثيقة مستقلة، يمكن من خلالها للدول الإنضمام إليها، دون أن تكون طرفا في الإتفاقية، مع العلم أن ذلك نادرا ما يحدث.

و الدول الموقعة على البروتوكول توافق على تطبيق بنوذ الإتفاقية على اللاجئين، أو أنها تطبق بعض أحكامه بعد إجراء تعديلات عليها، مهما يكن لا يمكن إبداء هذه التحفظات على البنوذ الأساسية بما فيها المادة 1- 3- 4 -16/1 و 33، و في بنوذ يجب أن تقبلها كل الأطراف في الإتفاقية و البروتوكول[1].

و يستمد البروتوكول قوته من الإتفاقية الملحق بها. و تطبيق الإتفاقية على اللاجئين الذين يستوفون التعريف الذي وضعته لهم و ذلك دون القيود الجغرافية و الزمنية على الإتفاقية .

---

les ètats fondateurs de la convention ne voulaient pas s'engager dans cette voie, ne sachant pas l'ampleur que prendraient l'avenir les flux de refugies

"les refugies bosniaques en europe.p.80.83.

[1]- مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، **حماية الأشخاص الذين هم موضع إهتمام المفوضية**، برنامج التعليم الذاتي، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين 2005.

إن مصادر بروتوكول 1976، المتعلق بوضع اللاجئين، و الذي ينعكس فيه إقرار المفوضية و الدول الأعضاء في لجنتها التنفيذية بعدم تناغم النظام الأساسي للمفوضية العالمي و غير المحدود مع إتفاقية عام 1951، فهي شديدة الإختلاف من مصادر الإتفاقية.

و عوضا عن عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، تم طرق القضايا في ندوة حضرها 13 خبيرا و عقدت في بلاجيو، إيطاليا، كثيرا ما يشار إلى البرتوكول بوصفه "معدلا" للإتفاقية ،لكنه في الحقيقة و كما لوحظ أنه لا يعدل ذلك الصك،لأنه صك مستقل و ليس تنقيحيا بمدلول المادة المادة 45 من الإتفاقية.

والدول الأطراف في البروتوكول، يمكن لدولة ما أن تصدق عليه أو تنظم إليه دون أن تصبح طرفا في الإتفاقية، لا تلتزم بأكثر من الموافقة على تطبيق المواد من 2 إلى 34 من الإتفاقية على اللاجئين الوارد تعريضهم في مادتها الأولى[1].

لقد تم إغفال الحد الزمني (المادة 1 من البروتوكول) و التي تنص على:

«تتعهد الدول الأطراف في هذا البروتوكول بتطبيق المواد 2 إلى 34 من الإتفاقية على اللاجئين الذي يرد تعريفهم[2] في مايلي: «من خلال هذا البروتوكول تعني لفظة "لاجئ" بإستثناء حالة تطبيق الفقرة الثالثة من هذه المادة، كل شخص ينطبق عليه التعريف الوارد في المادة 1 من الإتفاقية كما لم ترد في الفقرة (2) من الفرع ألف منها الكلمات "نتيجة أحداث وقعت قبل أول جانفي 1951،و كلمات« بنتيجة هذه الأحداث».

«تطبق الدول الأطراف هذا البروتوكول دون أي حصر جغرافي».

بينما تنص المادة الثانية، بتعاون السلطات الوطنية مع الأمم المتحدة مطابقة للمادة 35 من الإتفاقية، و تنص على مايلي:

---

[1]– مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، **مرجع سابق**.

[2]– جاي س. جودوني جيل، **إتفاقية 1951 المتعلقة باللاجئين و البروتوكول التابع لها**، كلية أول سولز، أو كسفورد، ص7، دس.

المادة2: تعاون السلطات الوطنية مع الأمم المتحدة

.تتعهد الدول الأطراف في هذا البروتوكول بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو مع أية مؤسسة أخرى تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها في ممارسة وظائفها و تسهيل مهمتها في الإشراف على تطبيق أحكام هذا البروتوكول[1].

1. من أجل جعل المفوضية قادرة على تقديم تقارير إلى الهيئات المختصة في الأمم المتحدة، تتعهد الدول الأطراف في هذا البروتوكول بتزويدها بالمعلومات و البيانات الإحصائية بشأن:

- أحوال اللاجئين.
- وضع البرتوكول موضع التنفيذ.
- القوانين و الأنظمة و المراسيم النافذة أو التي قد تصبح بعد الآن نافذة بشأن اللاجئين.

في حين لا تضيف المواد القليلة (من المادة 4 إلى المادة 11) لا تضيف أية إلتزامات جوهرية لنظام الإتفاقية[2].

ما يؤخذ على هذا البروتوكول إقصائه ضحايا المجاعة، أو الكوارث الطبيعية، ما لم يكن لديهم خوف، له ما يبرره من التعرض للإضطهاد. كما يلاحظ أغلب حالات اللجوء في الوقت الحاضر هي نتيجة لكوارث الطبيعية، أو الحروب، أو الإحتلال، بالتالي فإن هذه الفئة من اللاجئين لا تدخل ضمن التعريف الوارد في الإتفاقية 1951.

عليه يجب إعادة النظر في تعريف اللاجئ، و الذي يجب أن يشمل جميع اللاجئين و ليس فقط من لديهم خوف مبرر من الإضطهاد رغم أنه تم حدف عبارة «نتيجة لأحداث وقعت قبل 1جانفي 1951 و عدم التقيد بالزمن و المكان»[3].

---

[1]– المفوضية. www.unhcr.org. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/3/13

[2]– المرجع نفسه.

[3]– تمارا أحمد برّو، مرجع سابق، ص69 .

الخاتمة:

اللجوء هو صفة قانونية، قوامها حماية تُمنح لشخص غادر وطنه خوفا من الاضطهاد أو التنكيل أو القتل بسبب مواقفه أو آرائه السياسية أو جنسه أو دينه. كما قد يُفرض اللجوء على الناس فرضا نتيجة حرب أهلية ماحقة، أو غزو عسكري أجنبي، أو كارثة طبيعية أو بيئية، بدأت عملية وضع مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية التي تستهدف حماية اللاجئين في الشطر الأول من القرن العشرين في ظل عصبة الأمم، وهى الهيئة الدولية التي سبقت الأمم المتحدة، وبلغت ذروتها سنة 1951، عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

وتبين الاتفاقية بوضوح من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية، وغير ذلك من المساعدات والحقوق الاجتماعية و إلتزامات الطرفين (اللاجئ و الدولة الضيفة)، أما بروتوكول سنة 1967 الملحق بالإتفاقية، ألغى الحدود الجغرافية و الزمنية التي وضعتها الإتفاقية.

الفصل الثاني: الأزمة السورية و مشكلة اللاجئين.

نتيجة تحول مسار الثورة السورية من احتجاجات و مظاهرات سلمية، إلى حرب أهلية مسلحة تسببت في العديد من الخسائر المادية و البشرية، أين أخذ هذا الصراع أبعادا متعددة أدت إلى مشاهد العنف و الدمار الكلي لسوريا ترافق مع تدخل قوى خارجية في دعم أطراف النزاع؛ الأمر الذي دفع بالسوريين إلى الهروب بحثا عن الأمن و الأمان، بداية نحو المدن الداخلية ثم إلى البلدان المجاورة إلى أن وصلوا إلى أوروبا و كندا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال هذا الفصل الذي يعالج الأزمة السورية و مشكلة اللاجئين، سوف نحاول التعريف بالأزمة السورية، أسبابها، مراحلها و تداعياتها و هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيتناول مشكلة اللاجئين السوريين من خلال عرض تطور ظاهرة اللاجئين و كذلك مناطق تدفقهم.

المبحث الأول: التعريف بالأزمة السورية

على غرار باقي الدول العربية، إنفجر الوضع في سوريا بسبب تدني مستوى معيشة الفرد السوري، فكانت بداية الأزمة عبارة عن إحتجاجات شعبية مطالبة بتحسين الأوضاع، لتتحول إلى اشتباكات داخلية مسلحة، غير أن الأوضاع ساءت أكثر بسبب التدخل الخارجي.

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية

يمكن إرجاع أسباب الأزمة السورية إلى عدة عوامل أبرزها مايلي:[1]

أولا: الأسباب المؤسساتية:

شكلت الضغوطات المؤسساتية العائق التنموي الرئيسي في سورية مما همش شرائح كبيرة من المجتمع و حرمها من الإسهام بفعالية في التنمية السياسية و الإقتصادية، و الإجتماعية و لم تكن المؤسسات السورية قادرة على التطور بطريقة تعكس تطلعات و مصالح الفئات الأكثر

تمكينا في المجتمع، خصوصا و أن النظام السوري معروف بالدولة البوليسية و عدم سيادة القانون، إذ تمتلك أكبر الأجهزة قمعا في الوطن العربي، هذه الأجهزة تقوم بالتعذيب و الإختطاف و التضييق على الصحافيين و الناشطين، كما تتدخل بالشؤون الخاصة بالمواطنين، بتوظيفها مخبرين مهمتهم التجسس على المواطنين، و مراقبة الإتصالات لإصطياد المواطنين.

و يضاف لهذه الأسباب ،إحتكار حزب البعث للسلطة منذ عقود في إطار دستوري و حسب المادة 08 من دستور 1973، و كأنه توريث للسطلة و تنمية البلد بإسم "سوريا الأسد" كترجمة لمفهوم الحزب القائد، و إنفراد الرئيس بالهيمنة على مؤسسات الدولة و تجاوز المؤسسة الأمنية[1]، لباقي المؤسسات الأخرى و السيطرة عليها، و ضم جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية واحدة، تعطلت بسببها الحياة السياسية حتى درجة التهميش و إحتكار حزب البعث العربي الإشتراكي.

بالنسبة لمؤسسات القضاء فإمكانياتها التقنية و البشرية جد محدودة فهو يعاني عيوب كثيرة منها إنتشار الفساد، غياب المحاسبة ،هيمنة السلطة التنفيذية و الأمن على أغلب قراراته، فالجهاز القضائي غير مستقل كمؤسسة، رغم ما كرسه الدستور السوري و بإستمرار من ضرورة العمل بمبدأ فصل السلطات و إستقلال القضاء، إلا أن رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات رئيس مجلس القضاء الأعلى، مما يعني أن السلطة التنفيذية ممثلة بعضو في الحكومة و هو وزير العدل الرئيس الفعلي لمجلس القضاء الأعلى و يقوم بتعيين القضاة و ترقيتهم و تقوم السلطة التنفيذية في مختلف أجهزتها ممارسة الضغوط على القضاء للتأثير على سير الدعاوي لأسباب عدة[2].

أما المؤسسة العسكرية فتتدخل في الحياة السياسية بكل جوانبها، أين قام الجيش بعدة إنقلابات عام 1949 و عام 1961، فالنظام السياسي بسوريا يتميز بالترابط بين حزب عقائدي قوي (حزب البعث) و مجموعة عسكرية تطورت إلى تنظيم عسكري فعال فالنخبة

---

[1]– ربيع نصرو آخرون، **مرجع سابق، ص.22.**

[2]– غازي التوبة،" **الثورة السورية: الأسباب و التطورات"،(ورقة بحث قدمت في مؤتمر الأمة الإسلامية، الأردن، 01.07.2012)، د.ص**

العسكرية تتميز بالتماسك العضوي، بحكم إنتماء أغلبهم للأقلية العلوية الحاكمة وسط أغلبية سنية كبيرة محكومة ،حيث يشكل السنة 68%، و المسيحيون 7.5%، ثم العلويون 12% و 8.5% أكراد، و 4% تركمان[1].

و للمؤسسة العسكرية بسوريا دور فعال بإحكام على الحياة السياسة للشعب السوري و قمع المعارضة ،حيث قام الرئيس السوري سنة 1982، بتصفية طائفية في مدينة حماة التي كانت مركزا لأعضاء حزب الإخوان المسلمين، أين وصل عدد القتلى أنذاك إلى 6000 قتيل[2].

نتيجة لهذه العوامل المؤسساتية و إنفراد الرئيس بالهيمنة على مؤسسات الدولة و تجاوز المؤسسة الأمنية لباقي المؤسسات الأخرى و سيطرتها عليها، و ضم جميع الأحزاب السياسية في جبهة واحدة، تعطلت الحياة السياسية إلى درجة التهميش، ما أدى كل هذا إلى مصادرة الحياة السياسية بالكامل و إعتماد النظام السوري على أجهزة الأمن و قبضة الرئيس بشار الأسد على السلطة، مما أدى إلى تراكم المشاكل السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية[3].

ثانيا: العوامل الإقتصادية:

تميز الإقتصاد السوري في فترة في فترات بعد الإستقلال (1963-1979) بالإعتماد على القطاع الخاص في عملية التنمية، غير أن السياسة الإقتصادية بدأت تعتمد على التعددية الإقتصادية و الدمج بين القطاع العام و القطاع الخاص (1979-2003)، و في السنوات العشرية الأخيرة تحول هذا الدمج إلى شراكة بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني أو ما يطلق عليها بإسم التشاركية[4].

---

[1]- ربيع نصرو آخرون ، **مرجع سابق، ص16** .

[2]- محمد جمال باروث، "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية -دراسة حالة، سوريا"، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2010) ص.292.

[3]- ميشيل كيلو و آخرون، **رياح التغير في الوطن العربي**،ط.2.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)،ص.190.

[4]- ميشيل كيلو و آخرون، **المرجع نفسه**،ص: 200.

ما جعل الإقتصاد السوري أكثر إنفتاح و فتح المجال للقطاع الخاص لنيل أكبر حصة من الناتج المحلي السوري، ما أدى إلى ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال على الساحة، و التي إستفادت من جعل الإقتصاد السوري أكثر ليبرالية.

كل هذه التحولات التي طرأت على الإقتصاد السوري جعلت الطبقة البرجوازية أكثر إنتعاش على حساب الصناعة المتوسطة و الحرفية التي شجعت أكثر عملية الإستراد، ما أدى إلى الإنتشار الواسع للبضائع الأجنبية و إغراق السوق بهته السلع المستوردة، و جعل الصناعات المحلية تعرف ركود و وصلت حتى إلى درجة الإفلاس.

زد على هذا التضخم الذي عرفته أسعار العقار بسبب دخول رأس المال الخليجي، فالإقتصاد السوري إنتقل من إقتصاد إنتاجي إلى إقتصاد إستهلاكي يغلب عليه الطابع الريعي، مما أدى إلى غلاء المعيشة و إنخفاض القدرة الشرائية عامة بحوالي 28%، كذلك تدني حصة القوى العاملة 16 مليون سوري إلى 24% فقط من الدخل الوطني، كذلك أصبحت نوعية الخدمات جد رديئة خاصة بإرتفاع أسعارها، إرتفعت معدلات البطالة ما يتجاوز 37%.

فالمواطن السوري لم يعد بمقدوره المشاركة في الإنتاج و إعادة الإنتاج أمام هذا الإنفتاح السريع للإقتصاد المنتهج من طرف رئيس الدولة بشار الأسد، و أصبحت الدولة عاجزة على خلق وظائف إقتصادية منتجة، ما دفع إلى تفشي ظاهرة البطالة بشكل ملحوظ خاصة سنوات الألفية الثانية، و تفشي الفساد نتيجة الرشوة و السعي لتحقيق أكبر ربح ممكن مع ضئالة رواتبهم[1].

و الهجرة للخارج طلبا للرزق من شدة الأوضاع البائسة للمعيشة، فنجد رغم تراجع معدل النمو السكاني، إلا أن مستويات البطالة كانت في إرتفاع من 200 إلى 250ألف، كذلك إرتفاع معدلات التضخم المالي ما يفوق 15% حسب تقديرات المركز الإقتصادي السوري.

[1]– عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا 2010–2014"،(مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير، علوم سياسية،ة جامعة بسكرة، 2014)، ص. 112.

ثالثا: العوامل البشرية:

يزداد الفقر في سوريا بشكل دائم، حيث يبين خط الفقر الأعلى، أن معدل الفقر يزيد عن 33% من السكان أين ترتكز بشكل كبير في المناطق الريفية الشرقية منها و الشمالية.

و بحسب التقرير السوري للأهداف الإنسانية للألفية الصادر سنة 2010، تضاءل مساحات الأراضي الزراعية ساهم بشكل كبير في زيادة نسبة الفقر في الأرياف مثل ريف الحسكة، دير الزور، الرقة، و حتى الجفاف الذي مس هته المناطق جعل الإنتاج المحلي للغذاء في إنخفاض ملحوظ، ما أفضت إلى حالات الهجرة الداخلية و بأعداد هائلة من المناطق الريفية بإتجاه المدن الجنوبية.

فما بين الفترة (2001-2010) كان هناك تذبذب كبير بالقطاع الزراعي بسبب حالة الجفاف المتعاقبة، خصوصا أن المناطق الريفية تعتمد أكثر على الزراعة، ما دفع بالقطاع الزراعي إلى الركود و هروب السكان نحو المناطق الأخرى بحثا عن قوتهم، لكن الإستجابة البطيئة من قبل بقيمة القطاعات في مجال التشغيل زادت الوضع تعقيدا، و بالتالي لم يخلق الإقتصاد السوري سوى 400 ألف فرصة للعمل، الأمر الذي زاد الفئات المهمشة من حجمها و من خلال الجدول التالي يمكن لنا إستنتاج معدلات المشاركة في قوة العمل في سوريا بين 2001 و 2010:

-الجدول رقم 01: معدلات المشاركة في قوة العمل بسوريا (2001-2010)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الذكور	81.13	80.1	76.3		72.8	74.1	74.0	72.5	71.7	72.2
الإناث	21.3	23.2	19.0		14.5	14.9	14.4	14.6	13.0	12.9
الحضر	48.5	47.5	45.7		43.7	45.2	43.9	43.8	43.3	43.0
الريف	56.4	58.7	50.7		46.5	46.4	46.0	44.2	72.7	42.4
الإجمالي	52.3	52.5			44.9	45.8	44.9	44.0	43.0	42.7

المصدر: نصر ربيع، الأزمة السورية: الجذور و الآثار الإقتصادية و الإجتماعية.

من هنا نستنتج أن العوامل الإقتصادية المتمثلة في تراجع معدلات النمو الإقتصادي و إعتماد سوريا على الإقتصاد الريعي كالنفط، و رغم أن الدولة السورية غنية بمواردها الإقتصادية من نفط، غاز، سياحة، و موقع إستراتيجي، نجد السوريين يعانون الفقر، البطالة[1].

شهدت الأجور في سوريا تراجع، أين وصلت تعويضات العمال في سوريا إلى ما يقارب 32% من ناتج، حيث تراجعت عن 35% في عام 2005، أين كان بداية التحيز في توزيع الدخل القومي لصالح رأس المال على حساب ذوي الدخل المحدود.

بلغ معدل الأمية 15.6% من عدد الأفراد الذين يفوقون سن 15 سنة في عام 2010، بالرغم من نسبة الإنفاق على التعليم التي وصلت إلى 19% عام 2010، فالتحليم بسوريا ساهم بطريقة أو أخرى في الأزمة السورية و تعميق آثارها، خاصة بمساهمته في صنع البطالة، فسباسة الدولة التعليمية لم تنفذ سياسة الربط مع سوق العمل.

بالقطاع الصحي، الوضع جد متدهور، إذ أن الإتفاق العام على الرعاية الصحية لا يتجاوز 2% من إجمالي الناتج المحلي، ما زاد من تدهور نوعية الخدمات و بالتالي فالمؤثرات الصحية لم تشهد أي تحسن منذ عام 2001، رغم أنه حوالي 10% من السكان تشهد أمراض خطيرة و مزمنة، إلا أن الخدمات الصحية منعدمة النوعية، و هو مؤشر خطير يدل على إنتشار الحالات المكلفة التي يصعب معالجتها.

فيما يخص السكن ،فإن سوريا و مع دخول رأس المال الخليجي، الذي كان السبب وراء غلاء و إرتفاع أسعار العقار، ساهم بطريقة أو أخرى في صعوبة إمتلاك مسكن، خاصة الفئة الشبانية.

كما توجد أسباب عديدة ساهمت بطريقة مباشرة و غير مباشرة في إشعال فتيل الثورة، نذكر منها:

- إندلاع موجة الثورات العربية سنة 2011 في كل من تونس، مصر.

[1]- عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص.106.

- إعتداء الشرطة على مواطنين، مارس 2011، و إحتشاد 4000 متظاهر بشعار "الشعب السوري ما بينذل".
- إعتقال 15 طفل بتهم سياسية، و كتابتهم لشعارات إسقاط الأسد على الحائط بدرعا، 16 مارس 2011، تنديدا لقمع النظام السوري للأطفال.
- إنضماما للثورات العربية، ظهرت على شبكات التواصل الإجتماعي، دعوات إلى إجراء إحتجاجات جماهرية[1].
- غياب المشروع المشترك التي تجتمع عليه السلطة الحاكمة و الشعب معا.
- تجمع السلطات كلها في واحد واحدة، متمثلة في رأس السلطة[2].
- تشكيل وحدات عسكرية طائفية معظمها عانت فسادا في المجتمع منها ميليشيات بغطاء ديني، ميليشيا الشبيحة التي إستباحت املاك الناس، و فرضت الأتاوات عليهم قبل إنطلاق الثورة و سميت وحدات الدفاع الوطني أثناء الثورة، و إرتكبت أبشع المجازر تحت شعار «بقاء الأسد أو حرق البلد».
- كبث الحريات و حرمان المواطن حرية التعبير.
- هيمنة الطائفين و عملائهم على مفاصل الدولة العسكرية و الأمنية و الإقتصادية و السياسية.
- شعور المواطن السوري، بأن كل من ينتمي إلى فئة الدكتاثور بشار الأسد، هو مواطن من الدرجة الأولى.
- إستمرار فرض حالة الطوارئ.
- إنتشار الفقر في المجتمع السوري، بسبب إحتكار ثورة البلاد في يد فئة قليلة من أهل المال و السلطة[3].

---

[1]– نزار دنيا،"أسباب الأزمة السورية"(**مركز سوريا للبحوث و الدراسات**،2014)

[2]– علي محمد على، "**الثورة** السورية"أسبابها، قواها، مآلاتها"(سوريا: **مركز سوريا للبحوث و الدراسات**، 2014).

[3]– على محمد علي، **مرجع سابق**، 2014.

المطلب الثاني: مراحل لأزمة السورية

مرت الأزمة السورية بالعديد من المراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

المرحلة الأولى: الإحتجاجات الشعبية

انطلقت بسوريا عام 2011 موجة كبيرة من الإحتجاجات السلمية على غرار موجة الربيع العربي التي بدأت بتونس، ثم بمصر، ليبيا، اليمن، وصولا إلى خروج حشد جماهيري بسوريا بطريقة سلمية مطالبين بالحرية ، الكرامة، العدالة، المساواة، على أمل تحقيقها خاصة تلك المطالب الموضوعية التي كان يعتمدها النظام السوري و منها :

- ضرورة إلغاء المادة 08 من الدستور [*]
- ايقاف العمل بقوانين الطوارئ بعد فرضه 08/مارس /1963 .
- الإفراج عن المعتقلين السياسيين .
- رفع سلطة الأمن على الشعب .
- المطالبة باستقلالية القضاء .

و سوف نقوم بعرض تطورات الأحداث بسوريا كما يلي : [1]

- في 31 جانفي 2011 ، ظهرت عبر شبكات التواصل الإجتماعية دعوات شبانية غير معروفة المصدر ، إلى إجراء احتجاجات جماهيرية في سوريا ، و النزول إلى الشوارع بتاريخ 2011/02/05 للمشاركة في مظاهرات سلمية منذ نظام الأسد المستبد .
- في منتصف شهر مارس 2011 ، بالضبط يوم 15/مارس قامت تظاهرات العشرات من السوريين في سوق الحميدية في قلب العاصمة دمشق منادين بالحرية ، و كتابات

[*] تنص المادة 08 من الدستور السوري على أن حزب البعث هو القائد للدولة و يقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية.

[1] موقع الجزيرة، WWW.aljazeera.net، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/03/03.

على الجدران ضد النظام خططتها أيادي صغيرة لأطفال درعا لم تلبث القوات الأمنية السورية إن اعتقلتهم و عذبتهم لتشتعل أعقابها الثورة .

- وقعت بتاريخ 18/مارس مظاهرات سلمية في جمعة حملت شعار "جمعة الكرامة" ابتدأت بدرعا فحمص مرورا بدمشق و بانياس ، اعلنت سلمية فجوبهت برصاص قوات الأمن السوري الذي ارتكب خلالها مجزرة عرفت بمجزرة الصنمين في درعا .
- 30 مارس ، خرج الرئيس بشار الأسد بخطابه الأول وفيه وعد بإدخال اصلاحات على النظام السياسي في البلاد .
- 11 أفريل ، ألغي قانون الطوارئ لتزداد بعده عمليات القتل و الاعتقال ، أين دخلت الدبابات لقمع المتضاهرين في درعا و حمص .
- منتصف شهر أفريل ، وقعت مجزرة أخرى في حمص راح ضحيتها أكثر من 300 شخص بعد اعتصام كبير للأهالي عرفت بمجزرة الساعة .
- 4 جويلية خرجت الجامعة العربية عن صمتها لتعلق إدانتها للنظام السوري الذي استخدم الجيش في قمع شعبه .
- واقع دفع العديد في الضباط و الجيوش إلى الإنشقاق من الجيش السوري ، كان أولهم الملازم عبد الرزاق طلاس و المقدم حسين هرموش كان ذلك يوم 09 جويلية ، و في اليوم نفسه بدأت تظهر مشاهد المقابر الجماعية كان أولها في جسر شغور حيث ضمت نحو 120 مجندا حاولوا الانشقاق .
- في أواخر شهر جويلية، إعلان العقيد رياض الأسعد أول تشكيل عسكري المسمى " بجيش السوري الأحمر" مهمتها الدفاع عن المتضاهرين المدنيين .
- كذلك اجتاح جيش النظام السوري مدينة حماة بعد مظاهرات مليونية، راح ضحيتها أكثر من 130 شخص "بمساحة العاصي"[1] .
- لقد توق الشعب السوري للحرية، و للحاق بركب الحداثة، و لإنشاء دولة ديمقراطية تعددية و عادلة قد دفعه إلى توسيع انتفاضة درعا بالرغم من كل الضوابط و الحواجز و أساليب القمع الوحشي التي استعملها النظام ،و كون سوريا جمهورية

[1] موقع الجزيرة، WWW.aljazeera.net،تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/03/06.

محكومة من قبل رئيس مطلق الصلاحيات ، نظام يحكم في ظل حالة طوارئ التي فرضها منذ أكثر من أربعة عقود ، قد استباح لنفسه قمع الشعب السوري بواسطة أجهزته الأمنية و الجيش السوري ، و ميليشيات مؤيدة له ، يطلق عليها اسم "الشبيحة" أين سرعان ما تحولت الثورة السلمية إلى صراع مسلح ، هذا كنتيجة حتمية لعمليات القمع و القتل الذي نفذها النظام ضد المتظاهرين و السكان المدنيين .[1]

المرحلة الثانية : تحول الثورة إلى صراع مسلح

نتيجة لقمع النظام للمظاهرات و أساليب العنف المستعملة و زيادة أعداد القتلى، بدأت الانشقاقات لبعض الضباط و الجيوش عن الجيش السوري.

كان أول من انشق الملازم عبد الرزاق طلاص و المقدم حسين هرموش كان ذلك بتاريخ 09 جويلية ، و قيامهم مع بعض المدنيين بالتسلح بأسلحة فردية للدفاع عن المظاهرات و التجمعات السلمية الثورية و عن مناطقهم لمنع اقتحامها من قبل الأجهزة الأمنية و الشبيحة. في اليوم نفسه بدأت تظهر مشاهد المقابر الجماعية ، كان أولها في جسر الشغور ، حيث ضمنت ما يقارب 120 مجندا حاولوا الإنشقاق ، و أعلن خلالها المقدم حسين هرموش عن تأسيس "لواء الضباط الأحرار" و انتقل إلى تركيا أين بدأ يدير مخططاته[2].

في 17 أوت 2011 قام الضابط رياض الأحمد ، قائد السرية الأولى و تلاه العقيد رياض الأسعد أواخر شهر أوث انشقاقه برفقة مجموعة من ضباط الجيش السوري ، أين قام بتأسيس الجيش السوري الحر بهدف حماية الثورة ، و إسقاط نظام الأسد .

و في 11 تشرين الثاني 2012 أعلن في الدوحة عن الإتفاق النهائي على توحيد صفوف المعارضة تحت لواء " الإئتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية "، فقام النظام بالإستعانة بالجيش و الأسلحة الثقيلة، و بدأ باقتحامات للمدن و الأحياء الثائرة، هنا كان الرد

---

[1] موقع الجزيرة، WWW.aljazeera.net،تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/03/20.

[2] المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات، **مقال بعنوان: المظاهر العنيفة في الثورة السورية**، وحدة تحليل السياسات في المركز، سبتمبر 2012.

من الثوار بقيامهم بعمليات على المراكز الأمنية و تجمعات الشبيحة و المواقع العسكرية و تحرير مناطق في النظام و سيطرتها على أسلحة ثقيلة.

لقد استمر الصراع مع ازدياد أعداد المنشقين و المدنيين المنظمين إلى الثورة، لتتوسع المواجهات مع النظام ليشمل معظم المدن، و الأرياف السورية، مع ارتفاع حدة المعارك بسيطرة الثوار على مخازن الأسلحة التابعة للنظام و على جزء كبير من المعابر الحدودية مع الدول المجاورة، رغم أن النظام استعان بمقاتلين مرتزقة طائفتين من العراق و لبنان.

المرحلة الثالثة: تنامي الجماعات المتطرفة في سوريا

بسبب دخول أطراف جديدة ،طرأت تحولات جذرية على الأزمة السورية خلال سنة 2012، ففي منتصف سنة 2013 قدر عدد القتلى بحوالي 90 ألفا أغلبهم من المدنيين و المعارضة و ما يقارب 10 آلاف من قوات النظام.

استغل النظام هذا الوضع و بدأ باستخدام أكثر للأسلحة الفتاكة تجاه المدن التي تم تحريرها على يد المعارضة ، أين وصل سنة 2013 من شهر أوت إلى استخدام السلاح الكيماوي ، ما أدى إلى سقوط نحو 755 من القتلى أغلبهم من المدنيين .

و حتى نسبة اللاجئين و النازحين تزايدت بشكل غير مسبوق أين بلغ نحو 7 ملايين نازح داخل سوريا و خارجها ، فيما بقى نصف سكانها مشردين .

هنا بدأت المشاركة العلنية لحزب الله في القتال إلى جانب النظام بداية سنة 2013، و ردا على الهجوم الكبير لميليشيات حزب الله و الميليشيات الشيعية و في إطار تحول الصراع في حالته الثورية إلى حالته الطائفية، بدأ إنجذاب العرب إلى الأزمة السورية لتلبية الواجب الديني و الدفاع عن اخوانهم في السنة، أدى إلى ولادة تنظيم داعش، أفريل 2013، و تمدده الغير متوقع، تمكن من طرد عناصر الجيش الحر 2014 من محافظة الرقة، و استولى على عدة حقول نفطية و غازية على مقربة من الحدود التركية و العراقية و بحلول منتصف 2014، أصبح تنظيم داعش يسيطر على نحو 35 % من الأراضي السورية[1] .

[1]– إياد جبر ، مراحل تطور الثورة السورية، **البيان،2005/11/11**.

المرحلة الرابعة: التدخل الدولي

هنا كان خروج الأمر من أيدي السوريين، و من دول الجوار، إلى الدول الكبرى، فتمسك بشار بالسلطة جعله يستدرج تدخلا خارجيا لصالحه تمثل بالمحور الروسي ، الصيني الإيراني، في مقابل ذلك تشكل المحور اللأوروبي و الأمريكي المكرس بتوافق مع تركيا و بعض الدول العربية.

فسوريا بهذه المرحلة أصبحت ذريعة من أجل الصراع على النفوذ و التفوق في المنطقة، حيث ترى بعض الدول الغربية و العربية ما يحدث بسوريا على أنه فرصة كي يتخلصوا من البؤر المؤثرة و المؤيدة لروسيا و إيران في العالم العربي، فكانت بمثابة إعلان حرب بالوكالة على إيران عدو السعودية الإقليمي، فيما دأبت روسيا و الصين و بشكل فعال على إحباط محاولة الولايات المتحدة و حلفائها الأوربيين و العرب في تمرير أي قرار في مجلس الأمن كمحاولة للتمسك بآخر موطئ قدم في الشرق الأوسط.

أما دعم إيران غير المحدود للنظام السوري، فيمكن فهمه في إطار ما يترتب عن سقوط الأسد لفقدان إيران أهم حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة.

وعليه يرى كثير من السوريين أن استمرار الثورة مرهون بالسوريين بينما سقوط الأسد مرهون، بتوافق إقليمي دولي، عليه لابد من إبقاء نار الثورة عبر التظاهر السلمي، إلى أن يتم تحقيق هذا التوافق.[1]

[1] –حازم نهار،"المسالة السورية:"التطورات الميدانية و الإهتمام السياسي"(الدوحة ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2015)،ص.21.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة السورية

تسببت الأزمة السورية في العديد من التداعيات على مختلف الأصعدة:

أولا: التداعيات السياسية و الأمنية:

نتيجة الإختلالات الأمنية التي عرفتها الدولة، تحولت سوريا إلى بؤرة إستقطاب نشطاء القاعدة و التنظيمات المسلحة، من بينها جبهة النصرة و الدولة الإسلامية في العراق و الشام، و هما تنظيمان يعود انتماؤها إلى تنظيم القاعدة، لتنتهي إلى تنظيمات جهادية ذات قدرات عملياتية عالية و جاذبية إيديولوجية، إمتد لهيبها إلى دول الجوار، خاصة مع تفاقم أزمة اللاجئين التي تسببت في حالات اعتقال و انتشار حالة اللاأمن عبر الدول المجاورة، ما جعل الأزمة تتحول إلى أزمة إقليمية.[1]

فدخل البعد الإقليمي ليلعب دورا رائدا في دعم طرفي الصراع، زد على ذلك تدفق المقاتلين من الدول العربية و الإسلامية و الأجنبية، سمح بتكوين جماعات إرهابية مسلحة بسبب الدعم التركي القطري، و تحول تنظيم القاعدة إلى تنظيم "داعش"، كذلك سهولة تدفق الأسلحة إلى داخل سوريا نتيجة الإنفلات الأمني.[2]

إن التطورات السريعة للأزمة السورية و سيطرة المعارضة السورية على كثير من المناطق، و ضعف قوات بشار الأسد، جعل الأزمة تتطور إلى أزمة دولية ،[3]أخرجت خلالها من مضمونها الشعبي و سياقها العربي لتتحول بذلك من ثورة شعبية إلى أزمة إقليمية دولية أكثر منها سورية .

فقد جاء الموقف الروسي المحافظ على بقاء نظام الأسد كونه الشريك الإستراتيجي لها في المنطقة، و في المقابل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن بديل للنظام

---

[1] محمد بسيوني عبد الحليم، "كيف تحولت سوريا إلى بؤرة جاذبة للجهاد العالمي"، **السياسة الدولية**، القاهرة، (2014)،د.ص.

[2] ياسر بن متروك، " **الأزمة و حقيقة الصراع** "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية.

[3] ياسر بن متروك، **مرجع سابق.**

السوري يتوافق و توجهاتها في المنطقة،[1]و بتدخل القوات الروسية عبر حجة محاربة "داعش" المسيطر على أغلب الأراضي السورية، زاد في التعقيدات السياسية، جراء الصراع الدامي بين النظام السوري و المدعم إقليميا من طرف كل من إيران و حزب الله في لبنان، و من وراءهم جميعا يقف دوليا كلا من روسيا و الصين، و بين المعارضة السورية بشقيها السياسي و العسكري و يدعمها إقليميا كل من تركيا و دول الخليج العربي و دوليا الغرب بجناحيه الأمريكي و الأوربي.

إن إنخراط القوى في مجريات الأزمة السورية، تعد أزمة تهدد الأمن الإقليمي بانتشار التنظيمات المسلحة بشتى إنتماءاتها الفكرية و العقائدية و التي ساهمت في تحويل القضية من ثورة سلمية تطالب بالحرية و الديمقراطية إلى قضية محاربة الإرهاب، ناهيك عن الإستقطاب الطائفي الذي أصبح واضحا في التفاعلات العربية الإقليمية و انكشاف النظام الغربي سياسيا و أمنيا أمام القوى الدولية و الإقليمية.

كذلك أسهمت الثورة السورية في إنقسام بنيوي و تفريغ بعض المدن من سكانها و تدمير المجتمع المدني، من خلال التطهير المتبادل من قبل التيارات المتطرفة لكلا الطرفين.

فشل المعارضة في بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة المرحلة الإنتقالية، و إنعدام الأمن أدى بالنتيجة إلى إنعدام الإستقرار السياسي في بعض مناطق سوريا، و تفشي ظاهرة الإختطاف المسيس من قبل المعارضة .

كذلك إنحسار سلطة الدولة و غياب دور الحكومة المركزية و تراجع المؤسسات الحكومية على القيام بواجبها في حفظ الأمن، أدى إلى تمزيق الدولة و انهيار وحدة المجتمع في أنحاء سوريا .[2]

[1] محمد سعيد العظيمي ، "مستقبل الأزمة السورية بين الصراع الداخلي و التصدير الخارجي"، **مجلة الفلق** ،2014.

[2] سهام فتحي أبو مصطفى ، "الأزمة السورية في ظل تحولات التوازنات الإقليمية و الدولية "(رسالة استكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2015)، ص.5.

ثانيا: التداعيات الاقتصادية:

خلفت الثورة السورية آثارا سلبية على الإقتصاد السوري أين تراجعت المؤشرات اللإقتصادية و المالية منذ بداية الثورة في مارس 2011، فتدهورت قيمة الليرة السورية جراء معدل النمو الإقتصادي السالب، و إرتفاع معدل التضخم، ما أدى إلى تعرض البنى التحتية للإقتصاد الوطني إلى دمار شامل، و بحسب المركز السوري لبحوث السياسات فلقد قدرت إجمالي الخسائر الاقتصادية منذ بدء الثورة السورية [1] حتى نهاية سنة 2015، بنحو 257.7 مليار دولار ، أي ما يعادل 468 % من الناتج الإجمالي لسنة 2010، كما قدر معدل الإنكماش الاقتصادي السنوي لسنة 2015 نحو 4.7 % ما تسبب في زيادة الأسعار الخاصة بالمواد الغذائية و الخدمات الأساسية و تراجع دعم الحكومة لبعض السلع الأساسية، ما أدى إلى تراجع بالاستهلاك بلغ نحو 33.1 % مقارنة لسنة 2014.

وصل كذلك معدل الاستثمار العام إلى انكماش قدر بـ 31.8 % كمعدل سنوي، جراء الأولوية التي أعطتها الدولة لتغطية الإنفاق العسكري، و حتى فيما يخص الاستثمار عرف تدحرج كبير وصل بمعدل سنوي 5 %.

إنخفضت كذلك الصادرات سنة 2015، بنسبة 20 %، أما الواردات فقد تدحرجت كذلك بنسبة 29 %، كما إنخفضت الليرة السورية بشكل غير مسبوق حتى وصلت إلى خسارة ما يقارب 87 % من قيمتها، لتصل إلى حدود 450 ليرة مقابل الدولار، مما أدى إلى بروز عجز تجاري ضخم سنة 2015 بلغ نحو 27.6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للإنتاج الزراعي الحيواني و النباتي، فنحو 70 % من الأراضي المزروعة في محافظة "الرقة"، "دير الزور" و "الحسكة"، كما يؤكد ممثل "الفاو" أن الإنتاج الخاص بالقمح يقل عن 40 % من مستوياته التي كانت قبل الأزمة، مما أدى إلى انكماش في الإنتاج الزراعي الذي حول من الوفرة إلى الندرة .[2]

---

[1] لويس حبيقة، التداعيات الإقتصادية للحرب السورية ، **جريدة الشرق**، 2013/08/14.

[2] مناف قومان، "مزيد من التشظي في عام الثورة الخاص"، **ن.بوست**، 15/مارس/2016.

فالإقتصاد السوري في تنازل منذ سنة 2011، بخسائر وصلت إلى ما فوق 12.5 مليار دولار و حسب مركز "frontière economic" الأسترالي و الخاص بالاستثمارات، فإن الخسائر الإقتصادية في سوريا جراء الثورة وصلت نحو 689 مليار دولار، هذا إذا توقف القتال، و قد تصل إلى 1.3 تريليون دولار إذا استمرت الثورة سنة 2020، و تهريب ما قدر بـ 22 مليار دولار من رؤوس الأموال إلى الخارج، ما دفع بالإقتصاد السوري إلى إنكماش يصل إلى 40% سنة 2012، وهروب ما يفوق 60 % من رجال المال و الأعمال السوريين للخارج.

انهيار القطاع الصناعي في كافة المدن السورية، منها توقف 3360 منشأة خاصة بالبناء، و 677 منشأة خاصة بالإنتاج و انتشار البطالة بخروج حوالي 87484 عاملا، و كان التأثير الأكبر على العاصمة الإقتصادية بمدينة حلب، و بحسب تقرير صدر عن بنك "بيبلوس"، توقف نحو 75 % من المؤسسات الإنتاجية و انخفض عدد العاملين ب 8400 عامل من أصل 38800 عامل .

تراجع حجم الإنتاج، و معدلات الصادرات، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض سعر صرف الليرة السورية.

إرتفاع تكاليف الإنتاج بسبب أسعار الوقود و الطاقة المرتفعة، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار و انتشار الغلاء.[1]

تراجع السياحة السورية إلى نحو 14 % من الناتج المحلي، فالخسائر الخاصة بالسياحة وصلت إلى 300 مليار ليرة سنويا أي أكثر من 555 مليون دولار.

كانت صادرات النفط مستقرة إلى مستويات إنتاج وصلت إلى 380 ألف برميل حتى سنة 2013، و لكن و بعد ما سيطرت الفصائل المسلحة على بعض حقول النفط في دير الزور، تراجع الإنتاج إلى 70 برميل يوميا، و حقلي "العمر" و "التنك" في "دير الزور" التي سيطرت عليها داعش، لم يبقى للنظام السوري سوى 9 آلاف برميل يوميا، ما أدى إلى تراجع الإيرادات من 4.7 مليار دولار سنة 2011 إلى 140 مليون دولار سنة 2015.

[1] ربيع نصرو آخرون، **مرجع سابق**، ص21.

إرتفاع معدلات التضخم الناتج عن انخفاض الناتج المحلي و معدلات الاستهلاك و تأثر المالية العامة بارتفاع عجز الخزينة و عبئ الدين العام.

ثالثا:التداعيات الاجتماعية:

نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية في سوريا، زاد تفاقم معدلات الفقر، حيث في سنة 2015 وصلت إلى نحو 85.2 % منهم 69.3 % يعيشون فقرا مدقعا، و 35 % من السكان ممن يعيشون تحت خط الفقر، فهم لا يستطيعون تأمين الحد الأدنى لإحتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية، و أكثر المناطق المتضررة هي تلك المحاصرة في مناطق النزاع [1].

و ما زاد الوضع سوءا، عدد الخسائر في الأرواح البشرية على إمتداد الأراضي السورية، ما يقارب 11.5 % من سكان سوريا، تم إحصاؤهم إما قتلى أو جرحى، كما تراجع متوسط العمر بشكل كبير من 70.5 سنة (سنة 2010) إلى 55.4 سنة (2015)

نتيجة لهته الآثار الإجتماعية، نحو 45 % من السكان نهاية 2015، إضطروا إلى مغادرة أماكن سكنهم بحثا عن الأمن و الحياة الأفضل، حيث بلغ عدد النازحين داخليا ما يقارب 6.36 مليون نسمة، أما من غادر البلاد كلاجئين فكانوا حوالي 3.11 مليون شخص.

أصدرت منظمة "اليونسيف" تقريرا تضمن أزمة اللاجئين السوريين بالأرقام بعد خمس سنوات من الثورة، بسبب العنف الممارس على الشعب و إستراتيجية التهجير الذي انتهجته الأزمة فيما يلي:

- أكثر من 422 ألف شخص يعيش تحت الحصار.
- 7.6 مليون طفل سوري يحتاج للمساعدة.

[1] عمار ديوب،" تداعيات الأزمة تكشف حجم الخراب و تنبئ بالأسوء"، **جريدة العرب**، 16.04.2005

- أكثر من 4 مليون لاجئ سوري و 7.6 مليون نازح، أكثرهم أطفال و منهم من ولدوا في مخيمات اللجوء، ما يقارب 142 ألف مولود جديد، ووصل 2.7 مليون طفل سوري إلى التوقف عن الدراسة، جراء الدمار الذي طال المدارس .
- المستشفات في كل 3 مستشفيات لا تعمل إلا واحدة.
- حوالي 110 آلاف طفل لجؤوا إلى أوربا سنة 2015، ما يعادل 18 ألف شخص كل شهر.

من هنا نستنتج أهم ما خلفته الأزمة السورية على الصعيد الإجتماعي:

- تفاقم الأزمات الاجتماعية و تردي الأوضاع المعيشية و إنتشار الفقر.
- فقدان سوريا جزء كبير من البنية التحتية و رأس المال البشري.
- إنخفاض الإنفاق العام على التعليم، ما أدى إلى تعقيد الوضع التعليمي و الإنساني.
- إنتشار الأوبئة و الأمراض في مخيمات اللاجئين و النازحين، نظرا لتعذر الخدمات الإغاثية و المساعدات الإنسانية، رغم الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوربي و المنظمات الإنسانية.
- التضخم السكاني الذي سوف تعاني منه المدن المستضيفة للنازحين، فأغلبهم نزحوا نحو المحافظة و مكثوا في مركز المدينة، مما قد يدمر النسيج الاجتماعي للمجتمع السوري.

تعد التداعيات الإجتماعية من أشد المشكلات و ذلك لآثارها الممتدة على مدى سنوات النزاع، فتؤثر على مستقبل الأجيال الناشئة من أطفال و شباب، فسوريا تأثرت بعمليات القصف و الاعتقال و التشرد و النزوح بشكل مأساوي، ما أدى إلى تدهور العلاقات الإجتماعية و إنتشار التطرف و التعصب، و تأثرت[1] القيم و الأعراف الإجتماعية من خلال تأجيج أفكار و سلوكيات الإنتقام من الآخر، ما تسبب في خسارة كبيرة في الانسجام و التضامن الإجتماعي، و ساهم في نشوء المكسب الغير مشروع باستخدام العنف، مما يعزز عوامل التنمية العكسية.

[1] الواقع الإقتصادي و الإجتماعي في ظل الصورة السورية ، دراسة تحليلية إستراتيجية، مركز سوريا للبحوث و الدراسات،

كذلك الملاحقة الأمنية للناشطين و الثائرين ضد النظام، كان أحد أهم أسباب ارتفاع البطالة، إذ أصبح معظم الشباب الناشطين إما متوارين عن الأنظار خوفا من تصفيتهم أو مسافرين خارج سورية، فخسروا بذلك أعمالهم و مصالحهم و لم يعودوا يملكون أي مورد مادي، كما أن القصف المتواصل و العمليات العسكرية و محاصرة المدن، خلق العديد من الجرحى و المصابين بإعاقة دائمة تمنعهم من القدرة على ممارسة أي عمل.

المبحث الثاني: مشكلة اللاجئين السوريين

منذ بدأ الثورة السورية منتصف مارس 2011، واحتدام الوضع الأمني والعسكري، بدأت ظاهرة النزوح القصري، بحثا عن مناطق أكثر أمنا واستقرار داخل الحدود السورية، في حين توجه آخرون إلى الدول المجاورة التي عملت كل ما بوسعها على استقبال اللاجئين السوريين منها مصر، الأردن، ودول أوروبية بالإضافة إلى الدول الأمريكية.

المطلب الأول: تطور ظاهرة اللاجئين

بسبب إستمرار الحرب و احتدام الصراع داخل سوريا، تطورت ظاهرة اللاجئين السوريين من نزوح داخلي إلى لجوء إلى الدول الأخرى:

أولا: النزوح:

تفشت ظاهرة النزوح داخل سوريا بشكل غير مسبوق، ما تسبب في أزمة إنسانية وتنموية كبيرة في كامل المنطقة، تأثر بها كل أفراد الشعب السوري، و بالأخص الشباب والأطفال والنساء، حيث لا يمكن وضع أرقام دقيقة للنازحين لضخامة الظاهرة وتفاقمها بشكل كبير، لكن وتبعا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[1]فإن عدد النازحين، يتجاوز المليون ونصف المليون، وهم ينتشرون في كافة أنحاء سوريا، خاصة في المناطق شبه الآمنة.

[1]– علاء الدين رشوان، "مأساة النزوح الداخلي في سوريا ، منظمة العفو الدولية" (المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا)، العدد21.

إذ تصدرت قائمة النزوح منطقة "ريف دمشق"، أين تجاوز عدد النازحين عتبة 2,2 مليون نسمة، نزحوا غالبيتهم من أحياء العاصمة الجنوبية، التي كان لها النصيب الأكبر في الدمار الواسع، تعتبر محافظة "الرقة"، من أكثر المناطق احتضانا للنازحين، إذ يتواجد فيها ما لا يقل عن 1,4 مليون نازح، معظمهم من "حلب" و "إدلب"، ثم نجد من مناطق "دمشق" التي تحتضن حوالي 1,2 مليون نازح، كلهم نزحوا من مناطق ينعدم فيها الإستقرار والأمن بسبب محاصرتها من قبل النظام واستهدافها بشكل مباشر، مثل مدن "الغوطة الشرقية"، "داريا دوما"، "جوبر"، "القابون" و برزة[1] ،استقروا في مخيم "اليرموك"، محافظة "حماة" التي تحتضن 650 ألف نازح، أغلبهم من سكان "حمص"، كذلك محافظة "السويداء" التي تحتضن حوالي 300 ألف نازح، نزحوا أغلبهم في "درعا".

إنها أرقام لا تعكس الواقع بكافة تعقيداته وتفاصيله[2]، لكنها تقدم لنا الواقع بشكل عام والتوزيع الجغرافي للنازحين، وسوف نقدم من خلال الجدول الموالي نسبة السكان النازحين حسب كل محافظة سورية:

[1] موقع الجزيرة: www.eljazeera.com، تم تصفح الموقع 17.05.12.

[2] موقع الجزيرة: www.eljazeera.com، تم تصفح الموقع 17.05.19

جدول رقم: 02 توزيع أعداد النازحين على المحافظات السورية

المحافظة	عدد النازحين
ريف دمشق	2,2 مليون نازح
حلب	1.7 مليون نازح
حمص	1.210 مليون نازح
دير النزور	390 ألف مليون نازح
اللاذقية	300 ألف مليون نازح
درعا	245 ألف مليون نازح
حماة	235 ألف مليون نازح
إدلب	200 ألف مليون نازح
دمشق	180 ألف مليون نازح
الحسكة	6.8 نازح

المصدر: الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لقد إرتفع عدد النازحين بشكل كبير، خاصة منها الشرائح الاجتماعية الهشة والمستضعفة من نساء، أطفال و كبار في السن، فتطور العنف بسوريا، وتردى الأوضاع الإقتصادية، إنعكست سلبا على المواطن السوري، ويقطن أغلب النازحين، إما مع أقارب لهم أو أصدقاء[1].

وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، فإن عدد النازحين السوريين يصل إلى أكثر من 2 مليون شخص وهذا وفق إحصائيات غير دقيقة، في ظل وجود الفرص المحدودة للمساعدات نتيجة الوضع الأمني السيئ والانهيار الشبه تام لوسائل الإتصال، لقد اضطر كثير من السكان الفرار من منازلهم والبحث عن ملجأ لهم مع عائلات مضيفة وكثيرون من هم محاصرون خوفا من خطر وقوعهم في أتون القتال أو استهدافهم خلال الهروب، والعديد منهم يقيم في المساجد والمدارس وأماكن تفتقد إلى الحد الأدنى من الظروف الصحية فيما ينتقل آخرون من قرية إلى أخرى هربا من العنف [2].

[1] علاء الدين رشوان، مرجع سابق.

[2] موقع الجزيرة: www.eljazeera.com، تم تصفح الموقع 17.05.19.

يعاني النازحون من نقص فرص الإمداد الدائم للمساعدات المقدمة من طرف المفوضية بمساعدة الهلال الأحمر السوري، وذلك بسبب إغلاق قوات الأمن السورية لطرق الإمداد وإغلاق مدن بكاملها ومنع وصول المساعدات إليها، زد على ذلك، فإن الظروف الاقتصادية والأمنية وانتشار العمليات العسكرية و انعدام الأمن، منعت الكثير من أبناء سوريا اللجوء إلى خارج الحدود السورية، فعمدوا إلى اللجوء إلى المناطق الداخلية والبعيدة عن العمليات العسكرية، تأتي محافظة "الحسكة" في مقدمة المحافظات التي لم تدخل في دائرة العمليات العسكرية وتحديدا مدينة "القامشلي" والتي تعتبر الملاذ الآمن للنازحين والهاربين من القتل في "حمص" و"درعا" و "دير الزور" و "دمشق" و "حلب"، إذ تم رصد ما يقارب 946 عائلة و4276 فردا بينهم 2585 طفلا، نزحوا من "حمص"، "حلب" و"دير الزور"، ويعيشون وضعا مأساويا .

ثانيا: اللجوء:

شكلت حركة لجوء السوريين إلى دول الجوار والدول الأوروبية، سمة من أبرز سمات الأزمة السورية، بل وأكثرها إلحاحا على الصعيدين الإقليمي والدولي خلال السنوات الخمس الماضية وذلك لتعاظم تداعيات النزاع المسلح الدائر على الأراضي السورية، و إنسداد سبل الحلول السياسية للأزمة.

إذ ينقسم طالبوا اللجوء واللاجئين السوريين إلى أربع شرائح وفقا لما يلي:

الشريحة الأولى: هم أشخاص كانوا يقيمون في مناطق سيطرت عليها مجريات الإضطراب الأمني ووقائع الحرب الدائرة في البلاد، فاضطروا لمغادرتها خشية تعرضهم للموت أو الاعتقال أو الخطف.

الشريحة الثانية: أشخاص إنخرطوا في النشاطات المعارضة للدولة السورية سياسيا أو عسكريا، فقرروا مغادرة البلاد كلاجئين إما لتأمين شروط حياة أفضل لهم ولعائلتهم مع إستمرار نشاطهم السياسي أو العسكري أو للابتعاد عن تلك النشاطات ومواطن الخطر التي تداهمهم في الداخل السوري.

الشريحة الثالثة: أشخاص ليسوا من قاطني المناطق المضطربة أو مناطق النزاع المسلح، ولم تهدد مجريات الحرب حياتهم بشكل مباشر،[1] إلا أن معاناتهم بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة واضطراب قدراتهم المعيشية، ففروا كلاجئين بحثا عن عمل أو معونة اقتصادية في الخارج.

إن تقييم قضية لجوء السوريين إلى الخارج يقتضي الإعتراف بأنها باتت من قضايا الأمن الوطني السوري على كافة الأصعدة السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية ولابد من وضعها على سلم أولويات التحرك الرسمي من أجل التقليل من هته الظاهرة، لأن عملية اللجوء حملت معها أعدادا كبيرة من الخبرات الوطنية والمهندسين والأطباء والأكاديميين، ومغادرتها بهذه الطريقة للبلاد هي خسارة في الحاضر والمستقبل على حد سواء.

زد على ذلك تعد مخيمات وتجمعات اللاجئين السوريين في دول الجوار، مجتمعات هشة من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية، ولا يحظى اللاجئون بفرص كسب لإدارة شؤون معيشتهم، ما سهل إختراق تلك الفئة في التنظيمات المعارضة التي إختارت المواجهة العسكرية مع الدولة السورية، والكثير من الشباب يجد نفسه في مصاف التنظيمات المتطرفة، كجبهة النصرة و داعش.

فمنذ بدأ الأزمة السورية في مارس 2011، وظاهرة النزوح واللجوء في تفاقم بحيث بات من المستحيل إعطاء إحصائيات دقيقة لأعداد طالبي اللجوء واللاجئين السوريين في الخارج.[2]

وتعتبر تركيا في أوائل الدول التي قصدها طالبوا اللجوء السياسي السوريين، هذا بحكم قربها الجغرافي، إذ لجأ إليها ما يقارب مليون ومائة ألف لاجئ وهم يشكلون 25% من عدد السكان المقدر بأربعة ملايين وأربعمائة ألف نسمة.

---

[1]– أحمد محمد طوزان، "ظاهرة اللجوء السوري بين الحاجات والسياسات" ،(بيروت: مجلة مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط ، 2017).

[2]– أحمد محمد طوزان ، مرجع سابق.

فيما نجد الأردن وبحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وصل فيها عدد اللاجئين سنة **2016** إلى **657334** لاجئ، وعدد اللاجئين المنتشرين في المخيمات بلغ **141065** لاجئ موزعين بين مخيمات "الزعتري"، ويضم نحو ثمانين ألف لاجئ، مخيم "الأزرق" يضم **37,157** لاجئ، "مريجيب الفهود" يضم **24** ألف، دون أن ننسى الدول الأوروبية.

فظاهرة اللجوء السوري، تفاقمت وتطورت، منذ بداية النزاع الذي بدأ مع قمع تظاهرات سلمية، تطورت إلى حرب معقدة، يشارك فيها عدد كبير من الأطراف والقوى الإقليمية، فبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، أفاد بأن سنة 2015 شهدت مقتل 55000 شخص في سوريا بينهم أكثر من 2500 طفل.

وذكر كذلك المرصد أن، الحصيلة الإجمالية للحرب الأهلية ارتفعت إلى 260 ألف قتيل منذ بدء الصراع في مارس 2011.

حصيلة الضحايا المدنيين بلغت نحو 13 ألف، كما لقي نحو 17 ألف شخص مصرعهم في صفوف قوات النظام، منهم أكثر **8800** جندي ونحو [1] 7 آلاف من عناصر الميلشيات، **378** عنصرا من حزب الله اللبناني الذي يقاتل إلى جانب القوات السورية، هذا بالإضافة إلى مقتل **1214** مقاتلا أجنبيا.

فما كان على المواطن السوري، إلا أن يلجأ هربا من الموت إلى بلدان أكثر أمنا وضمانا لعيشة كريمة.[2]

[1]– جوان يوسف وافين محمود ، النزوح الداخلي في سوريا، الحوار المتمدن، 2012.

2 أحمد طوزان، مرجع سابق

الخريطة الموالية تبين أهم نسب و مناطق تدفق و نزوح اللاجئين داخليا و خارجيا لسنة 2016:

خريطة رقم: 01 توزيع اللاجئين السوريين داخليا و في دول الجوار

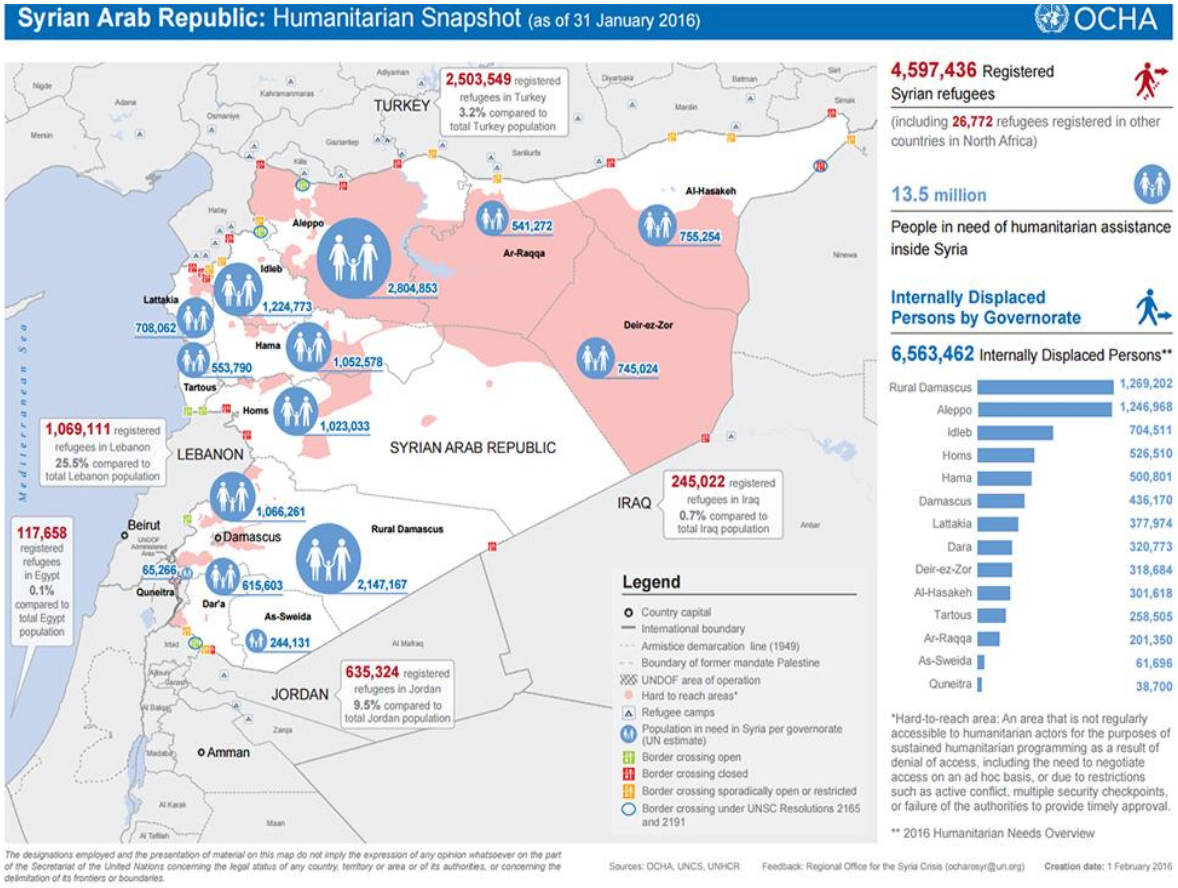

المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

المطلب الثاني / مناطق تدفق اللاجئين

تدفق اللاجئون السوريون بأعداد هائلة نحو دول الجوار و كذلك دولا أروبية و أخرى أمريكية، وسنحاول فيما يلي معرفة أهم المناطق التي تدفق إليها:

أولا: دول الجوار: أهمها:

- **لبنان:** بلغ إجمالي عدد اللاجئين السوريين إلى لبنان حوالي مليون و 70 ألف، 100 ألف منهم داخل المخيمات،[1] وأكثر من 970 ألف موزعين خارج المخيمات، منهم من هو عابر للحدود بدون أوراق رسمية ما يشكل 26%، ومنهم بطرق رسمية 37,4% ، زد على ذلك الجرحى والمصابين فتقدر نسبتهم 0,5%.

توزعوا بمناطق عدة بلبنان منها:

- –منطقة طرابلس، حوالي 67 % لاجئ تتكفل بهم جمعية الإرشاد والإصلاح من ناحية الإغاثة والمأكل والمشرب و الملبس، و كذا المفوضية العليا الخاصة بشؤون اللاجئين وبعض الجمعيات الأهلية.
- منطقة بيروت وضواحيها، يتواجد فيها حوالي 1300 عائلة سورية في مناطق المخيمات الفلسطينية، يعمل على مساعدتهم مجموعة من الناشطين السوريين بالتعاون مع منظمات دولية ومحلية وأهلية.[2]
- منطقة عكار و القرى المحيطة، يبلغ عدد اللاجئين السوريين في منطقة عكار 10 ألاف عائلة أغلبهم في حمص والريف الشمالي، كما تعمل جمعية عكارنا للشيخ معين المرعبي بتغطية تكاليف الإغاثة.
- –منطقة وادي خالد والقرى المجاورة، يقدر عدد اللاجئين بها حوالي 6000 عائلة وتتلقى كافة المساعدات من أهالي تلك المنطقة، غير أنها غير كافية من ناحية الغداء والصحة.[3]

رغم كل الجهود المبذولة من طرف الجمعيات الخيرية، لتأمين احتياجات اللاجئين السورين، إلا أن هناك حالة إستياء بين اللاجئين لافتقداهم أبسط شروط الحياة الكريمة،

---

[1]– إبراهيم دراجي، "مشكلة اللاجئين وسبل معالجتها" (كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية)، www .nauss.edu.sa /documents.2011، تم تفحص الموقع بتاريخ : 17/4/24.

[2]– ناصر الغزالي،" تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان ، الأردن ، تركيا، العراق ، مصر) "(مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية،اللجنة العربية لحقوق الإنسان).

[3]– أوثيون أوزخان ، "وضع اللاجئين السورين في دول الجوار : الوقائع ، النتائج ، المقترحات" ، الموقع: www .alsouria .net، تم تصفح الموقع بتاريخ :17.04.19.

حيث يعيش أغلبهم حالة نفسية صعبة جراء تشديدات السلطات اللبنانية بشأن الأرواق الثبوتية وعليهم البحث عن الكفيل اللبناني ومعظم اللبنانيين حسب آراء السورين يتهربون من الكفالة.

- **الأردن:** حسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فالأردن من الدول التي كانت الملجأ الأول للعديد من اللاجئين السورين، وهي تستضيف حاليا 103488 لاجئ مسجل، وبحسب تقديرات خطة الإستجابة الإقليمية الجديدة فإن حوالي 250 ألف لاجئ سوري يحتاج المساعدة في الأردن، كما أعلنت الحكومة الأردنية ما نسبة 65% من اللاجئين يعيشون في المناطق الحضرية والباقي في المعسكرات التي أعدتها الحكومة كمخيم "الزعتري"، والذي منذ افتتاحه عمل على إستقبلال أكثر من30 ألف شخص. (1)

فالأردن تستضيف ما يتجاوز المليون ونصف مليون سوري، تم استضافة أقل من نصفهم في عدد من مخيمات اللاجئين في محافظات الشمال على نفقة الأمم المتحدة والدول المانحة، فيما يعين غالبيتهم بإمكاناتهم المالية الخاصة.(2)

وأظهرت إحصائيات رسمية صادرة عن إدارة شؤون المخيمات التابعة لوزارة الداخلية، إن عدد السورين الموجودين في الأردن قبل الأزمة وبعدها يبلغ حوالي مليون و700 ألف شخص، منهم 750 ألف سوري كانوا يتواجدون في المملكة قبل الأزمة.

كما حددت المفوضية في الأردن 03 مراكز لتسجيل اللاجئين السورين وتشمل "عمان"، "إربد" ومخيم "الزعتري"، وهذه المراكز المعتمدة تقوم بالإشراف على منح بطاقة اللاجئ والتي تخوله الإستفادة من خدمات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وتتحمل الأمم المتحدة والدول المانحة كلفة استضافة اللاجئ الواحد حوالي 2500 دينار سنويا.

المساعدات التي تتلقاها الأردن لسد تكاليف اللاجئين وبحسب أرقام وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن نسبة التكاليف بلغت 16.4 مليار دولار منها 11.2 مليار دولار

---

[1]–أوتيون أورخان، مرجع سابق.

[2]–موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: www.unhcr.org ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017.04.16.

منح ونحو 5 مليار دولار قروض، فيما يناقض وزير الداخلية الأردني "حسين هزاع المجالي" الذي يؤكد على أنه "نحو 600 ألف سوري يعيشون في الأردن على حساب الدولة والمواطن" مشيرا إلى أن ما تتلاقاه الأردن من مساعدات لا تتجاوز 30% من التكاليف المترتبة على استقبالهم.

- **تركيا:** بلغ عدد اللاجئين السورين و المسجلين، لدى الحكومة التركية شهر ديسمبر الماضي من عام 2016، حوالي مليونين و407 ألف لاجئ سوري موزعين على 25 مخيم، منهم 276 ألف لاجئ داخل المخيمات ومليونين و131 ألف لاجئ خارج المخيمات.[1] وأهم المخيمات، مخيم "أوفا"، مخيم "غازي عنتاب"، مخيم "قرمان" و مخيم "الإصلاحية"...، كما توجد 03 مخيمات جديدة تقع في المناطق الحدودية بين تركيا وسوريا في الطرف الشمالي الغربي ، بالقرب من معبر باب الهوى، قرية "أطما" و "قاح" الحدوديتان، فمخيم "أطما" لوحده، به حوالي 4 آلاف شخص يسكنون في خيم عشوائية [2]
- **العراق:** قدرت المفوضية وجود ما يقارب 28 ألف لاجئ سوري بإقليم كردستان في العراق و 560 مواطن سوري موجود في "الأنبار" و"بغداد"، رغم أن دولة العراق الحدودية مع سوريا، لم توقع على اتفاقية اللاجئين لسنة 1951، إلا أن إستقبالها للاجئين بالكم الكبير منذ بداية الأزمة، وحسب المفوضين العليا لشؤون اللاجئين تقر على وجود 33704 لاجئ.[3] فاللاجئون السورين ينتشرون في كثير من مناطق كردستان العراق ومنها: "أربيل"، "دهوك" و "السلمانية"، والبعض إلتجأ إلى "الأنبار" و"بغداد"، بحيث يشكل مخيم "دوميز" أكبر التجمعات للاجئين السوريين، إذ يقطن به أكثر من 15 ألف لاجئ، رغم أن المخيم بحاجة إلى تهيئة وتشيد من[4] بناء البنية التحتية من مرافق عامة و صرف صحي، وتوفير المياه الصالحة للشرب والغداء، خاصة وأنه يقع بمنطقة شبه صحراوية.

---

[1]– أوتيون أورخان ، مرجع سابق .

[2]– هدى أحمد محمود ، "أعداد وانتشار اللاجئين السوري في دول الجوار والعالم" ، **الحياة**، 26 جانفي 2016.

[3]– موقع الجزيرة: www.eljazeera.com، تم تصفح الموقع يوم: 17 ماي2017.

[4]– موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: www.unhcr.org . ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 16 أفريل2017.

كما يوجد بمنطقة القائم المحاذية للحدود السورية، ثلاث مخيمات يقطن بها 4284 لاجئ سوري، بينهم 2062 امرأة كما تم إنشاء مخيم راجع تحسبا لأي زيادة في أعداد اللاجئين.[1]

ومع تزايد موجة اللجوء إلى العراق، تم تشكيل مجموعات عمل فرعية لتنسيق الجهود ومساعدة اللاجئين، عملا بما تم الاتفاق عليه بين وكالات الأمم المتحدة مع الدوائر الرسمية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية، كان ذلك بتاريخ 31 ماي 2012، التي تم الاتفاق من خلالها على كيفية توزيع المعونات الإغاثية وتأمين المخيمات والمشرب والملبس والصرف الصحي.[2]

رغم ذلك تبقى العراق عاجزة عن التكفل التام باللاجئين، فالمخيمات التي أعدت لهم لا تحميهم من حرارة الصيف أو برد الشتاء، وحتى المساعدات الغذائية والصحية غير كافية، نظرا لما تعانيه البلد من قلة المساعدات الإنسانية، المنظمات الإغاثية التابعة للأمم المتحدة خاصة، ما زاد الوضع سوءا، الأمر الذي دفع باللاجئين السوريين إلى محاولة الفرار إلى تركيا، خاصة وأن التقارير أشارت إلى أن نسبة كبيرة من اللاجئين بهذه المنطقة لا يمتلكون إلا القليل من القدرة على الوصول إلى نشاطات توليد الدخل، هذا إن أتيحت لهم، ومن لهم القدرة كذلك ليس بمقدورهم تلبية حاجات أسرهم، ما عجل بتحرك هؤلاء اتجاه الحدود التركية.[3]

- **مصر**: يقدر عدد اللاجئين بمصر، حوالي 40 ألف لاجئ سوري، دخلوا في غالبيتهم بصفة رسمية عن طريق مطار القاهرة، كما يتواجد عدد لا يستهان به من الناشطين الشباب السوريين، الحاملين لشهادات وقدرات علمية متميزة، غير أن مصر ترفض السماح للاجئين السوريين بالعمل دون تصريح، رغم المتعاطف الكبير للسوريين في محنتهم، حيث استقبلت عشرات آلاف السورين من أبناء الطبقة الوسطى. فغالبية اللاجئين يعيشون في تجمعات سكنية، توجد في أطراف المدن وبعيدة عن المراكز الحضرية، ولا توجد بمصر أي مخيمات خاصة باللاجئين فهم يسكنون في بيوت

---

[1]– المفوضية www.unhcr.org. ، المرجع نفسه .

[2] موقع الجزيرة: www.eljazeera.com، تم تصفح الموقع يوم: 17 ماي2017.

[3]– موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: www.unhcr.org . ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 25 أفريل2017.

مستأجرة، ويقومون بأنفسهم بتأمين الموارد الضرورية لحياتهم، كما تساهم بعض الجمعيات الخيرية في دعم اللاجئين الذين لا تتوفر لديهم هذه الموارد، حيث وفرت بعض الجمعيات مساكن للاجئين فيما قدمت أخرى الطعام والألبسة والمساعدات المالية.[1]

ماجعل العديد من السوريين بمصر يواجهون مشكلة الحصول على مسكن للاستئجار، نتيجة لارتفاع الإيجارات وتعرضهم لإبتزاز بعض المكاتب العقارية التي تستغل معاناة اللاجئين وعدم توفر خيارات لهم، كما سجلت اللجنة السورية لحقوق الإنسان تعرض عدد من اللاجئين السوريين لاعتداءات كونهم سوريين، فاللجنة السورية لحقوق الإنسان عبرت عن قلقها من التصرفات العنصرية التي يتعرض لها اللاجئون السوريين في مصر، وتناشد السلطات المصرية الإلتزام بواجباتها الإنسانية والدولية تجاه هؤلاء اللاجئين.

ثانيا:الدول الأوروبية: أما فيمل يخص اللاجئون السوريون نحو الدول الأوروبية فيتوزعون كمايلي:

- **ألمانيا،** تشهد أكبر تدفق لنسبة اللاجئين، وبات من المستحيل معرفة أعداد اللاجئين السورين إلى ألمانيا، يقول نائب المستشارة الألمانية "سيغمار غابريال" : "أنه يمكن الوصول إلى 800 ألف طلب لجوء، ويمكن قبول ما يقارب 500 ألف لاجئ سنويا لعدة أعوام".

لقد اختار السوريون اللجوء إلى ألمانيا، بدافع البحث عن حياة أفضل، خاصة بعد ما تم تسجيل حوالي 4250.000 متشرد، في الوقت الذي اختار الباقي ما يقارب 2.7 مليون اللجوء إلى دول الجوار، فألمانيا لم تتوقف عن إستقبال اللاجئين ومساعدتهم حيث وضعت إجراءات جديدة للتعامل مع طالبي اللجوء و اللاجئين، آخرها كان في سنة 2016، هذا بالنظر للأعداد الهائلة التي استقبلتها.[2]

وقد أقدمت على:

[1] موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: www.unhcr.org . ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 16 أفريل2017.

[2] موقع الجزيرة: www.eljazeera.com، تم تصفح الموقع يوم: 12 ماي2017.

- تخصيص إعانة مالية للولايات، بحدود 4 مليار يورو من أجل دفع المساعدات المخصصة لطالبي اللجوء اعتبارا من أول جانفي 2016.
- دفع اعانة مالية تقدر ب 670 يور شهريا لطالبي اللجوء.
- خصصت ما يقارب ب 350 مليون يورو، كإعانات مالية، لتغطية نفقات متعلقة بالعناية بشؤون الأطفال اللاجئين، القادمون لألمانيا دون أهل.
- عرضت ميزانية مخصصة لرعاية الأطفال الى غاية 2018.
- تخصيص بطاقات التأمين الطبي للاجئين.
- تخصيص مراكز لجوء إلى غاية إيجاد مساكن ملائمة لهم.

إن فتح ألمانيا الأبواب أمام اللاجئين السورين، وتخصيص مبالغ مالية مخصصة لهم، له أهداف سعت ألمانيا من خلالها لتحقيق ذلك، فبحسب أحد المسئولين الألمان "ينس فايدمان"، رئيس البنك المركزي الألماني الذي صرح لوكالة الأنباء الألمانية، أنه يدعم الهجرة، لأن ألمانيا تواجه تحديات ديموغرافية خطيرة، تتمثل في زيادة شيخوخة المجتمع وقلة الولادات وزيادة التنافسية مع الاقتصاديات الصاعدة، ونظرا لهذه التحديات فإن ألمانيا وما "قاله فايدمان"، بحاجة إلى المزيد من العمال الأجانب للحفاظ على ازدهارها. وبعد أن تعدت أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا المليون شخص بدأت سياسة اللجوء الألمانية تتغير، بعد ما تم إغلاق المسار البري العابر لدول البلقان وكذلك إبرام الاتحاد الأوربي اتفاقية مع تركيا، للحد من قدوم الوافدين عبر البحر، وعملت على اتخاذ نظام مقابلات اللجوء الفردية مع اللاجئين السورين بداية من سنة 2016.

- **بريطانيا**، استقبلت نحو 5 ألاف طالب لجوء، منذ بداية الأزمة، حيث وصلت سنة 2015 إلى منح ما يقارب 1868 لاجيء سوري، تقول متحدثة بإسم المفوضية الأوربية:" أن بريطانيا عرضت استقبال 4000 لاجئ سوري، وهي مستعدة لبذل المزيد من أجل إستقبال الآلاف من اللاجئين السوريين".

ومن المحتمل أن تشهد المملكة المتحدة نشاطا ملحوظا في طلبات اللجوء، بعدما أعلنت إستقبال ما يصل إلى 20 ألف لاجئ سوري على مدى السنوات المقبلة، بهدف إعادة توطينهم داخل المملكة المتحدة.

كما أعلنت الحكومة البريطانية أن فئة الأطفال والنساء والمعاقين لهم الأولوية بالتوطين في بريطانيا وهو برنامج منفصل عن برنامج المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، إذ تبلغ المعونة الرسمية التي تقدمها بريطانيا إلى سوريا 500 مليون جنيه إسترليني وأكدت وزيرة الداخلية "تيريزا ماي" :" أن أعظم مساهمة قامت بها حكومتها، أنها استجابت للكارثة الإنسانية، التي تم تخصيص أموال لجهود الإغاثة، لدعم اللاجئين السوريين والنازحين داخليا، كما تعمل على مساعدة الأردن، لبنان، العراق و تركيا لدعم اللاجئين بهذه الدول"[1].

- **الدنمارك**، إستقبلت حوالي 11300 لاجئ سوري، ورغم ضخامة الأعداد التي تلقتها من طلبات اللجوء السورية، سعت الدنمارك للحد من وصول المهاجرين إليها، أين عملت على وضع إعلانات مدفوعة الثمن باللغة العربية في صحف لبنانية معلنة من خلالها تشديد البنود من خلال تخفيض المنافع الاجتماعية، في محاولة منها لكبح جماح اللاجئين لدخول الدول الاسكندنافية.
- **السويد**، إستقبلت حوالي 65 ألف لاجئ سوري في بداية الأزمة السورية، محاولة من الحكومة السويدية إظهار مستوى عال من المسؤولية تجاه أزمة اللاجئين وكان هناك إتفاق بين رئيس الوزراء السويدي "ستيفان لوفين" مع المستشارة الألمانية "ميركل" لإيجاد حل على نطاق أوروبا لاستضافة اللاجئين، حيث بلغ عدد طالبي اللجوء إلى السويد سنة 2015، ما يقارب 8095 بمعدل ألفي لاجئ أسبوعيا [2]خاصة بتوفيرها ميزات لكل لاجئ سوري، فمنها راتب شهري يتراوح ما بين 700 و750 يورو للفرد شهريا، زد على الإقامة الدائمة، مجانية التعليم والسكن المجاني.

فالسويد من الدول النى كانت جنة اللجوء للسوريين، إلى حين القانون الذي بدأ يطبق من تاريخ 24 نوفمبر 2015، حول تشديد حق الإقامة بالسويد وجعلها من إقامة دائمة إلى إقامة مؤقتة.

- **فرنسا**، إستقبلت ما يقارب 6700 طلب لجوء مقارنة بالدول الأوروبية، فاللاجئ السوري لا يفضل اللجوء إلى فرنسا، رغم ذلك تتعهد فرنسا بزيادة العدد بعد ما أعلن الرئيس

[1] موقع الجزيرة: www.eljazeera.com، تم تصفح الموقع يوم: 18 ماي2017.

[2] موقع الجزيرة: www.eljazeera.com، تم تصفح الموقع يوم: 20 ماي2017.

الفرنسي "فرنسوا هولاند" استعداد بلاده تحمل مزيدا من المسؤولية واستضافة ما يقارب 24 ألف لاجئ .

ثالثا: الدول الأمريكية: أهمها:

- **الولايات المتحدة الأمريكية،** أكدت الأمم المتحدة، أن الولايات المتحدة قدمت أكبر حصة من المساعدات للاجئين السوريين، بأكثر من 574 مليون دولار، ما يعادل 31 % من إجمالي المساعدات المتبرع بها، حيث يصل عدد اللاجئين السوريين حوالي 1500 سوري سنة 2015، وتتطلع إلى أن يرتفع العدد سنة 2016 ، في ضل التدقيق التي تتبعها الولايات المتحدة الأميريكية.[1]
- **كندا،** منحت كندا ما يقارب 2370 سوريا حق اللجوء، مند سنة 2014 ووصلت [2] سنة 2016 إلى استضافة 50 ألفا من اللاجئين السوريين، وهذا بعد قرار الحكومة الكندية مضاعفة عدد اللاجئين السوريين، وقد أكد وزير الهجرة والجنسية الكندي يأن برنامج التوطين الكندي سيوسع سنة 2016 .

وتبقى بعض الدول رافضة استقبال اللاجئين السورين وذلك لأسباب عدة من هذه الدول: هنغاريا، سلوفاكيا، تشيكيا، بولندا و دول الخليج الذين رفضوا استقبال ولو لاجئ واحد على أراضيهم في وقت لاقى اللاجئون السورين موجة تضامن دولية معهم.

و الخريطة الموالية توضح أعداد و وجهات اللاجئين السورين في أوروبا لسنة 2016.

[1] موقع الجزيرة: www.eljazeera.com، تم تصفح الموقع يوم: 25 ماي2017.

[2] موقع الجزيرة: www.eljazeera.com، تم تصفح الموقع يوم: 17 ماي2017.

خريطة رقم: 02 توزيع اللاجئين السوريين في الدول الأوروبية

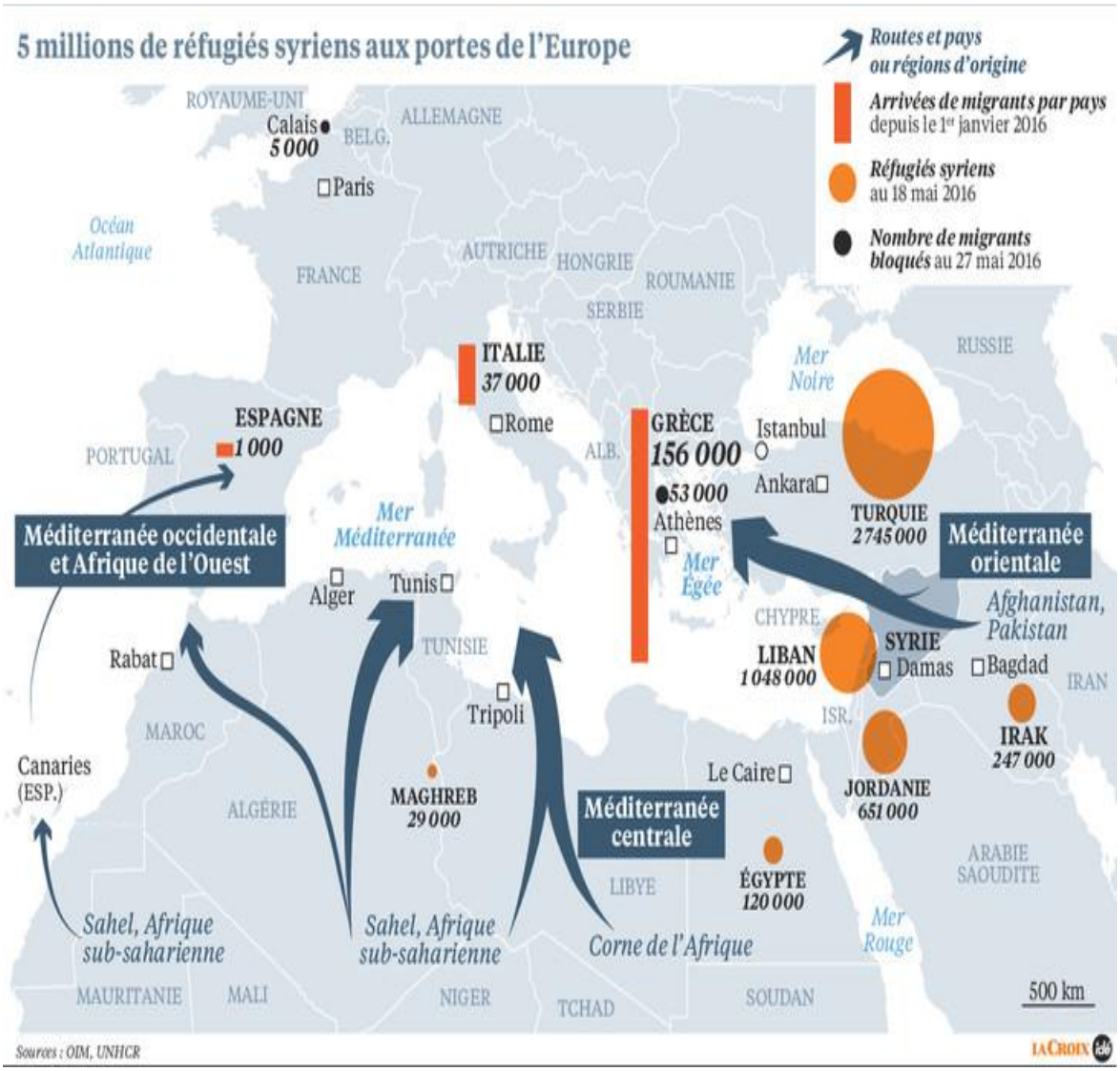

المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

الخاتمة

استمر الوضع في التدهور جراء النزاع المسلح في سوريا، أين إرتفعت حصيلة الخسائر المادية و البشرية و كان المدنيين أكبر المتضررين ما دفع بهم إلى الهروب بحثا عن الأمن و الأمان، فقد عانى الشعب السوري ويلات النزوح في المدن و إلى دول الجوار، و ما حصل للشعب السوري يعد كارثة إنسانية لم تشهدها سوريا منذ مئات السنين، حيث تحول هذا المجتمع من مجتمع مستقر ومستقبل للاجئين (اللاجئين الفلسطينيين بمخيم اليرموك) إلى دولة طاردة لسكانها بسبب حالة العنف، إذ نجد ممن لجأ هربا إلى دول الجوار، منها لبنان، تركيا، العراق و مصر و هناك من لجأ إلى دول أوروبية و أخرى أمريكية، لكن و رغم الجهود المبذولة من طرف هذه الدول من أجل توفير متطلبات اللاجئين من مأكل و مشرب و مسكن، تبقى معاناة اللاجئين هي الغالبة بسبب الإرتفاع المتزايد لأعدادهم أمام شح المساعدات الدولية التي لم تعد تغطي تكاليفهم.

الفصل الثالث: تأثير ظاهرة اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي

منذ بداية النزاع في سوريا سنة 2011، وظاهرة تدفق اللاجئين السوريين في تزايد مستمر نحو دول الجوار وبأعداد جد هائلة، جعلها تتصف بأسوأ كارثة إنسانية منذ الحرب الباردة، ما أجبر الدول المجاورة على تحمل عبئ اللاجئين السوريين.

حيث قال المفوض السامي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا،"أنطونيو غوتيرس": "أزمة اللاجئين السوريين الأسوأ منذ الإبادة الجماعية في رواندا".

هذا التدفق الكبير للاجئين السوريين نحو تركيا تسبب في تداعيات سلبية أكثر منها إيجابية على مختلف الجوانب الأمنية، الإقتصادية، الإجتماعية...إلخ، ما دفع بالحكومة التركية بالبحث عن الحلول الكفيلة للحد من هذه الأزمة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم بعرض ظاهرة تدفق اللاجئين السوريين نحو تركيا و كيفية التعامل معها وهذا من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيتناول أهم التأثيرات التي خلفتها هته الظاهرة، أخيرا سوف نقوم بعرض أهم السياسات المتخذة من طرف الحكومة التركية للحد من هذه التأثيرات.

المبحث الأول: تدفق اللاجئين السوريين نحو تركيا وكيفية التعامل معه

استقبلت تركيا الكثير من اللاجئين السوريين، على إعتبار، أنها تشترك مع سوريا على شريط حدودي يصل إلى نحو 900 كلم بين البلدين، ما جعل تدفق اللاجئين نحو تركيا يكون بشكل كبير جدا، هذا عبر حدودها الرسمية وغير الرسمية.

المطلب الأول: تدفق اللاجئين السوريين نحو تركيا

مر تدفق اللاجئين السوريين نحو تركيا بثلاث مسارات زمنية مختلفة بإختلاف العوامل المحددة لها، نختصرها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى(من 2011 إلى سنة 2012):

هي الفترة التي انطلقت فيها الثورة السورية في مارس 2011، و نتيجة لتصاعد العنف وعسكرة الثورة السورية باستخدام الأسلحة، نزح ما يزيد عن 7.5 مليون سوري داخليا، بينما عدد اللاجئين الذين فروا إلى الدول المجاورة بلغ 4 ملايين، حسبما كشفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنذ البداية، كانت تركيا الدولة التي لها النصيب الأكبر في استقبال ضحايا النزاع، حيث استقبلت ما يقارب 1.8 مليون سوري في السنوات الماضية، بما يقارب45% من إجمالي عدد اللاجئين.

هنالك عوامل مهمة في تحديد و اختيار الدولة التي يتم اللجوء إليها، في بداية الأزمة، منها عوامل جغرافية و أمنية، أو عوامل مذهبية و عقائدية، وكانت تركيا الواجهة الأكثر فرارا إليها، بحكم سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها تركيا في تعاملها مع أزمة اللاجئين السوريين،[1] بحيث قدر عدد السوريين الذين عبروا الحدود التركية، سنة 2011، حوالي 300 شخص شهر أفريل، أين قامت تركيا بوضع مخيما صغيرا، في محافظة "هاتاي" جنوب تركيا الحدودية، الذي إستقبل ما يقارب 263 شخص فروا بالضبط يوم 29 أفريل 2011.

بداية شهر جويلية، نقلت صحيفة "الغارديان البريطانية" عن مسؤولين أتراك أن: "حوالي 2500 لاجئ سوري عبر الحدود التركية، وبحلول منتصف الشهر، تجاوز عدد اللاجئين السوريين في تركيا 10000 لاجئ".

إزداد عدد اللاجئين، بداية شهر أوث، إلى أن وصل 15228 لاجئ سوري، هذا حسب الأرقام الرسمية التركية، كنتيجة للإضطرابات الأمنية التي أعقبت إنتشار الإحتجاجات في معظم أرجاء سوريا، والعنف الممارس من طرف القوات الحكومية الموالية لبشار الأسد.

أما سنة 2012، و بالضبط شهر فيفري، أفادت التقارير الواردة في تركيا، أن عدد اللاجئين المسجلين في تركيا وصل إلى 9700 لاجئ، ومنتصف شهر مارس من نفس السنة، تزايدت وتيرة تدفق اللاجئين السوريين، المئات من الأشخاص في اليوم.

1 أحمد نصار، "أزمة اللاجئين السوريين : إحصائيات مخجلة و مواقف مشينة"، **رصد**، 01 سبتمبر 2015.

كما أعلنت الأمم المتحدة، أن أعداد اللاجئين في مخيم "هاتاي" تجاوز 13000لاجئ، و مع نهاية الشهر وصل العدد إلى 14700 لاجئ، أين سارعت الحكومة التركية إلى بناء مخيمات جديدة في محافظات: "هاتاي" ، "كيلس"، "غازي عنتاب" و "شانلو رفا".

إرتفع العدد شهر أفريل، حيث وصل عدد المسجلين حوالي 25000 لاجئ، هذا قبيل زيارة مبعوث الأمم المتحدة "كوفي عنان" لمخيمات اللاجئين في المحافظات التركية أين طلب رئيس وزراء تركيا "داوود أوغلو" المساعدة من الأمم المتحدة في حال إستمرار وتيرة تدفق اللاجئين.

2-المرحلة الثانية (بداية 2013 إلى سنة 2014):

نتيجة تفاقم الوضع داخل سوريا، أصبح الوضع مأساوي ودون أي نهاية في الأفق، حيث إنهار الإقتصاد السوري و إختفاء شبه تام للبنية التحتية وجل الثروات التي كانت تتمتع بها المنطقة السورية، ما إنجر عنه تشريد وفرار السكان بشكل متزايد، بحيث تشير تقارير المفوضية الصادرة بتاريخ 13 سبتمبر2013، إلى أن عدد اللاجئين السوريين، وصل عتبة المليوني لاجئ سوري حتى نهاية شهر أوث سنة 2013، وهو يشمل الأشخاص المسجلين بصفة لاجئ لدى المفوضية، و طالبي اللجوء الذين لم يتم البث بأمرهم بعد، كما صرحت المفوضية على لسان "أنطونيو غوتيرس" المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: "لم يسبق لنا وأن شهدنا تصاعد لأعداد تدفق اللاجئين، بحجم الأرقام المرعبة التي نشهدها اليوم، منذ حروب الإبادة الجماعية في رواندا قبل قرابة 20 سنة خلت".

كما أكد الرئيس التركي الأسبق "عبد الله غل" بتاريخ: 03 نوفمبر 2013، بأن: "تركيا تستضيف على أراضيها 500000 مواطن سوري، من بينهم مائتي ألف مواطن سوري، يعيشون في المدن التركية المختلفة، متدبرين شؤونهم بطرقهم الخاصة".[1]

يمكن القول أن العدد الحقيقي للاجئين السوريين في تركيا يتجاوز المليون بكثير بداية سنة 2013، حيث أن الكثير من السوريين الذين دخلوا إلى المدن التركية العديدة بطرق غير رسمية تأتي في مقدمتها مدن الحدود، وهناك نحو خمسة عشر مخيما، يمكننا تقسيمها إلى: 04 مخيمات في "هاتاي"، 03 مخيمات في "شانلي أورفا"، واحدة في كل من: "أطما"،

[1] نور مارتيني، "اللاجؤون السوريون في تركيا من رمضاء الموت إلى نار المفوضية"، **أورينت نيوز**، 10 نوفمبر 2013.

"ماردين"، "أدي يامان"، "قهرمان مرعشلي"، و "عثمانية" بمجموع 15 مخيم، ونحو 6 حاويات في كل من: "كيليس" و "غازي عنتاب"، أين تم إحصاء عدد السوريين الذين دخلوا إلى مراكز اللجوء نحو 432796 مواطن سوري، منهم 222411 عادوا إلى وطنهم سنة 2014.[1]

كما تشير معطيات مديرية الهجرة التركية، إلى أن عدد اللاجئين السوريين الذين توافدوا إلى الداخل التركي خلال سنة 2012 وصل إلى 14 ألف و237 لاجئ، فيما زاد هذا الرقم سنة 2013 ووصل إلى 224 ألفا و 655 لاجئا، بحيث زاد العدد 15 ضعفا.[2]

وسنة 2014، إستقبلت تركيا أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين، وبلغ عددهم مليون و519 ألفا 286 لاجئا، والأطفال هم من يشكلون نصف اللاجئين السوريين المقيمين بتركيا، حيث و بحسب مديرية الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية فإن 393 ألفا و 491 طفلا تراوحت أعمارهم بين يوم و4 سنوات، فيما يبلغ عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 إلى 9 سنوات، 391 ألفا و 211 طفلا سنة 2014.

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للاجئين، فإن مدينة "إسطنبول" أكثر المدن التركية احتضانا لهم، إذ بلغ عدد السوريين المقيمين فيها 416 ألفا و 690 لاجئا، تليها "شانلي اورفا" الجنوبية 400 ألفا و 887 لاجئ، ثم ولاية "هاتاي" الجنوبية ب 377 ألفا و 195 لاجئا هذا سنة 2014، بينما مدينة "بارطن" المطلة على البحر الأسود، هي أقل مدينة مستضيفة للاجئين السوريين، أين يقطن بها 30 لاجئا فقط.

3-المرحلة الثالثة (بداية 2015 إلى سنة 2016):

بعد مرور خمس سنوات على الأزمة السورية، و محاولة جمع الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات و التي باءت بالفشل، آخرها كان مؤتمر جنيف 2، أدى إلى تعقد الأزمة مع تزايد إستحالة حلها نتيجة تدخل أطراف متعددة، جعلت الأزمة تنتقل من حرب أهلية سورية إلى حرب بالوكالة تتصارع فيها قوى خارجية متعددة، ما تسبب في إنفلات الأمور

[1] أوتيون أورخان، "وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع، النتائج و المقترحات"، **مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية**، 22 جويلية 2014.

[2] أوتيون أورخان، المرجع السابق.

وخروجها عن السيطرة، وتزايد أعداد اللاجئين نتيجة فقدان الكثير منهم للثقة في جهود السياسيين لحل الأزمة، غدى الشعور باليأس بشأن المستقبل.

لهذا السبب تفاقم حراك اللاجئين، نحو كل الولايات التركية تقريبا والذي يصل عددها إلى 81 ولاية، وكانت أعلى نسبة تواجد للسوريين؛ في "إسطنبول"، تليها مدينة "غازي عنتاب"، ثم "أنقرة" و بعدها "هاتاي".

أثبتت التقارير الخاصة بشؤون اللاجئين بتركيا، أنه يتواجد سنة 2015 في كل من: مدينة "إسطنبول" حوالي 377181 لاجئا، "غازي عنتاب" حوالي 325002 لاجئا، "أنقرة" 56049 لاجئا، "هاتاي" 385180 لاجئا، "ماردين" 96684 لاجئا، "أزمير" 87180 لاجئا، "أضنه" 142816 لاجئا، "ديار بكر" 28763 لاجئا، "مرسين" 1352511 لاجئا، "بورصا" 90565 لاجئا، "كيليس" 127338 لاجئا، "قونيا" 56090 لاجئا، علما أن تركيا إتبعت في تعاملها حيال اللاجئين السوريين سياسة "الباب المفتوح" ماجعل التدفق إليها بالآلاف.[1]

كما ذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، أن عدد اللاجئين السوريين وصل إلى ما يقارب مليونين و800 ألف لاجئ، مسجلين في الكشوفات غير الرسمية وغير المسجلين يقدر عددهم قرابة 200 ألف لاجئ، مايجعل عدد اللاجئين في تركيا يصل إلى حوالي 3 ملايين لاجئ سنة 2015 و بداية 2016.[2]

لكن وبدءا من مطلع سنة 2016، فرضت الحكومة التركية قيودا على وصول السوريين إليها، و أقفلت حدودها في وجه اللاجئين السوريين الهاربين من مجريات المعارك سواءا مع تنظيم داعش أو نظام الأسد، و هذا لعدم قدرتها إستعاب الأعداد الهائلة من اللاجئين، رغم أنها إتفقت مع الإتحاد الأوروبي على أن تقدم لها معونة مقدارها 3 مليار يورو حتى عام 2018.

كما قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"فيليبيو غراندي" للصحفيين في مؤتمر صحفي في العاصمة أنقرة :"لايمكن لتركيا وحدها أن تتحمل هذه المسؤولية

---

[1] نور مارتيني، المرجع السابق.

[2] خالد صلاح، "لحظة بلحظة ..تطورات الأوضاع بتركيا"، **اليوم السابع**، 16 جويلية 2016.

الضخمة، يجب تقاسم المسؤولية على المستوى الدولي، و ليست تلك مجرد مسألة مالية، إنها مسئوولية أخلاقية دولية".[1]

المطلب الثاني: السياسة التركية إتجاه اللاجئين السوريين

تعاملت تركيا مع اللاجئين الذين يتدفقون على أراضيها، بطريقة مميزة إذ نجد على سبيل المثال في مخيم "نزيب"، بالقرب من مدينة "غازي عنتاب" التركية و على بعد 30 كيلو متر من الحدود السورية على شاطئ نهر الفرات، يعيش اللاجئون السوريين في مساكن سابقة التجهيز، مزودة بالكهرباء، و المياه الساخنة والمراوح و المدافئ و أجهزة التلفزيون، كما أن المخيم فيه مستشفى يقدم الخدمات الصحية للاجئين على مدار الساعة و فيه المدارس التي تقدم المناهج الدراسية باللغتين العربية التركية.[2]

لقد قدمت تركيا إستجابة فعالة، منذ بداية الأزمة السورية سنة 2011، حيث تم الإعلان عن نظام الحماية المؤقت للاجئين السوريين، مع ضمان الحماية والمساعدة، أين سمح للجميع دخول الأراضي التركية، حتى من هم بدون وثائق هوية ولا جوازات سفر، و نقلوا إلى مخيمات مؤقتة خاصة باللاجئين.

لقد كانت سياسة تركيا في تعاملها مع اللاجئين السوريين، سياسة واضحة وتمثلت فيما يلي:

1-سياسة الباب المفتوح:

منذ بدأ الأزمة السورية سنة 2011، وهروب الشعب السوري نحو تركيا، خاصة و أنها إلتزمت بتطبيق سياسة "الباب المفتوح" نحو طالبي اللجوء و مع التزايد الهائل لأعداد اللاجئين السوريين، حيث عملت الحكومة التركية على توفير العديد من المخيمات بالقرب من الحدود، لإستقبال اللاجئين و الضيوف كما عرفتهم في أكتوبر من سنة 2011، وفق ماعرف بالحماية المؤقتة للاجئين السوريين.

---

[1] ميليسا فيلمنغ، "المفوضية تتعهد بتقديم المزيد من الدعم لإستجابة تركيا للاجئين"، **المفوضية السامية لشؤون اللاجئين**، 01 سبتمبر 2016.

[2] موقع الجزيرة: www.eljazeera.com، تم تصفح الموقع يوم: 20 أفريل 2017.

ومع تأزم الوضع بسوريا، أدى إلى تزايد تدفق اللاجئين و الضغط على مخيمات اللاجئين بتركيا، هذا ما دفع الحكومة التركية إلى إنشاء ما يفوق 20 مخيم على طول الحدود السورية التركية، و التي أصبحت مخيمات شبه دائمة، كمخيم "عتمة"، "باب الهوى" و "باب السلامة".

غير أنه ومع تفاقم الوضع الأمني بسوريا، وتصاعد أعمال العنف على الحدود السورية، دفع الحكومة التركية إلى إعادة تقييم سياسة "الباب المفتوح" و قامت بغلق عدة منافذ حدودية، و أبقت على ثلاثة من أصل ثمانية معابر حدودية، ومن هته المعابر الحدودية التي قامت بغلقها، المعبر الحدودي "باب السلامة" و يقع قرب محافظة "كيليس"، على مسافة 50 كيلومتر جنوب شرق "غازي عنتاب"، معبر "باب الهوى" بالقرب من "الريحانية" على مسافة 30 كيلومتر شرق "أنطاكيا"، و معبر "عين العرب" ، "تل أبيض"، على مسافة 50 كيلومتر جنوب "أورفا"، وما أبقت عليه مفتوح، هو مفتوح أمام المساعدات الإنسانية و أمام السوريين المسجلون لدى وكالة "غوث التركية"، ممن معهم تصاريح بدخول سوريا مؤقتا والعودة منها إلى تركيا.

إن عملية تسجيل اللاجئين السوريين من قبل السلطات التركية يتم بالتعاون مع الأمم المتحدة و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، حتى يسهل وصول المساعدات و الخدمات الأساسية لكل لاجئ من طرف الجهات المانحة.

كما كتفت الحكومة التركية جهودها لتسجيل جل اللاجئين السوريين، و عملت على توفير وكالة إدارة الكوارث و الطوارئ (AFAD)، التي تعمل على تسجيل اللاجئين باستخدام البيانات البيومترية ، حتى تمنع التسجيلات المتكررة.

2- مخيمات اللاجئين:

سعت الحكومة التركية إلى استضافة ما يقارب 1.758000 لاجئ سنة 2015، إلى أن وصل العدد إلى 3.1 مليون مسجل هذا وفق إحصائيات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين " UNHCR" إلى غاية شهر مارس من سنة 2016.

وهو يعتبر أكبر عدد تستقبله تركيا، و يتوزع هذا الكم الهائل من اللاجئين عبر 25 مخيما مجهزا، أقيم لهم على الشريط الحدودي مع سوريا، مثل مخيم "أورفا"، مخيم "كيليس" و "غازي عنتاب"، إنها مخيمات منتشرة جنوب تركيا، وهناك من يتوزعون عبر المدن التركية،

كما تم إنشاء 03 مخيمات على الشريط الحدودي بين تركيا و سوريا من الطرف الشمالي الغربي بالقرب من معبر "باب الهوى" و قرية "أطما" و "قاح".

فالحكومة التركية، قامت بإنشاء ما يفوق 25 مخيما، التي تتوفر على العديد من الخدمات و المساعدات الإنمائية والطبية و التعليمية، حيث أنفقت الحكومة التركية سنة 2013، ما يزيد عن 600 مليون دولار على خدمة اللاجئين، وتشير الأرقام الرسمية إلى ارتفاع إنفاق الحكومة التركية إلى ما يفوق 7.6 مليار دولار منذ بداية الأزمة، كما تقوم رئاسة إدارة الكوارث و حالات الطوارئ "AFAD" و بالتعاون مع الهلال الأحمر التركي ، بالعمل على إدارة المخيمات.

على الصعيد الإغاثي، تقوم الحكومة التركية بتوزيع الحصص الغذائية على كل لاجئ في المخيم من شاي و سكر و أرز، بينما هناك بعض المخيمات توزع عليهم مبالغ مالية تقدر ب200 ليرة تركية، لشراء حاجياتها الخاصة.

فيما يخص التعليم، ووفقا للقانون الوطني التركي، تسعى الحكومة التركية إلى دمج الأطفال في سن الدراسة للحصول على التعليم الابتدائي و الثانوي مجانا، حيث أصدرت سنة 2014 وزارة التعليم الوطني التركية، قواعد جديدة لتعليم كل مستفيد من الحماية المؤقتة تماشيا مع قانون الهجرة.

تم من هنا توفير الخدمات التعليمية بالمدارس التركية العامة وفي مراكز التعليم المؤقتة نتيجة الشراكة بين وزارة التعليم الوطني التركي وبين اليونيسيف ومفوضية اللاجئين و مانحين آخرين.

أصبح يداوم على التعليم بالمخيمات حوالي 24.431 طفلا لاجئا على الدراسة، ويستفيد 5361 من الكبار على دورات التدريب المهني واللغوي في المخيمات.

فمثلا في مخيم "الريحانة"، أحضرت الحكومة مناهج التعليم السورية و طلبت من السوريين المقيمين بالمنطقة و المتحصلون على مستوى جامعي و يرغبون بالتدريس، أن يسجلوا أسماءهم لكي تعطى لهم مدرسة من الصف الأول حتى الصف العاشر الثانوي مع منحهم راتب شهري حوالي 150 إلى 250 دولار شهريا.

فيما يخص الجانب الصحي، قامت الحكومة التركية بتقديم الخدمات الصحية و الرعاية الطبية مجانا، لكل للاجئين المقيمين داخل المخيم، كما تعتزم تركيا على وضع خطط

لافتتاح 10 مستشفيات مجهزة تجهيزا كاملا ووضعت 12 وحدة صحية متنقلة لتسهيل وصول المساعدات لجل السوريين.

وحسب رئيس الحكومة الأسبق "أحمد داوود أغلو"، خلال لقاء جمعه بممثلين عن اللاجئين السوريين في تركيا يقول :"عاملت السوريين كما لو كانوا في بيوتهم، ولم نطلب من أحد يرغب في البقاء، أن يغادر بلادنا".

لقد إتخدت تركيا إجراءات إيجابية إلى حد ما إزاء اللاجئين السوريين على أراضيها، أين تم إدراجهم تحت مسمى "ضيوف" وليس "لاجئين" وذلك بسبب مايلي:

– على الرغم من أن تركيا تعد واحدة من الدول المؤسسة و التي وافقت على إتفاقية 1951 الخاصة بلاجئي أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، أين شردت الملايين من الأوروبيين و البروتوكول المصاحب لها الذي أزال الفواصل الزمنية والجغرافية الموجودة بالمعاهدة، إلا أن تركيا تخلت عن الفاصل الزمني و الجغرافي الخاص باللاجئين الأوروبيين فقط.[1]

– كذلك هناك اعتقاد لدى النخبة الحاكمة بتركيا، أن الأزمة السورية لن تستمر لفترة طويلة و إنما سرعان ما ستهدأ الأوضاع ويعود اللاجئين إلى أراضيهم .

ففي مرحلة سياسة الحدود المفتوحة ، يمكن أن تفسر كمايلي:

من الناحية القانونية، قامت السلطات التركية، بوضع امتيازات قانونية استثنائية، ساعدت من خلالها السوريين على الاستقرار و هذا عن طريق نظام الحصانة المؤقتة، الذي يجعل السوريين أكثر رسمية بتركيا.

قامت الحكومة التركية بمنح صفة الحماية المؤقتة للاجئين السوريين على أراضيها بداية من شهر أكتوبر من سنة 2011، و ذلك من خلال إصدار مرسوم تشريعي عرف "بمرسوم سوريا" التابع لوزارة الداخلية.

كذلك حظر الطرد أو الرد قسريا، فاللاجئين السوريين، المشمولين بنظام الحماية المؤقتة، لم يتم إجبارهم على العودة إلى بلدهم، وتقديم المعونات الإنسانية من غذاء، مأوى، صحة، كهرباء، تعليم وغيرها من المجالات.

---

[1] زينب محمد حسن، "المحددات المفسرة لتغيير سياسات الدول إزاء اللاجئين السوريين– دراسة لحالة سوريا و ألمانيا 2016/2015–" ، **المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية**، 20 أكتوبر 2015.

قانون الأجانب و الحماية الدولية، الذي أقره البرلمان التركي سنة 2013 و تم تطبيقه في أفريل من سنة 2014، كذلك تم إنشاء المديرية العامة للهجرة التركية كدائرة خاصة بالأجانب.

حرية الدخول إلى الأراضي التركية، حيث سمحت الحكومة التركية، لكل حاملي الوثائق الرسمية للسفر و التنقل و دخول الحدود التركية بدون شروط.

أما على المستوى اللوجستي، عزمت الحكومة التركية و بالتنسيق مع المنظمات الإغاثية الخاصة بمساعدة اللاجئين السوريين، على إيواء اللاجئين السوريين الفارين من ويلات الحرب و الدمار بسوريا، في مخيمات سكنية على مقربة من حدودها الجنوبية مع سوريا، و هذا بالتعاون مع المنظمات العاملة في المجال الإنساني مثل: جمعية الهلال الأحمر التركي، مؤسسة إدارة الكوارث و الطوارئ التابعة لرئاسة مجلس الوزراء المعروفة بإسم "AFAD".

مع العلم أن الحكومة التركية أوكلت لهته المؤسسة " AFAD " منذ ماي 2011، لعب دور القيادة الرئيسية و إدارة الشؤون الداخلية للمخيمات السكنية للاجئين، وهي منظمة مسؤولة على إدارة الكوارث الطبيعية من فيضانات و أعاصير علاوة على إغاثة الدول المجاورة أيضا.

المبحث الثاني: التأثيرات الأمنية لوجود اللاجئين السوريين في تركيا

نظرا للتدفق الكبير للاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، و الذي جعلها من أكبر الدول إستضافة للاجئين، كان له تداعيات كبيرة على تركيا، أثر فيها بشكل واسع على جميع الأصعدة، الأمنية منها و السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الأول: البعد الأمني

يعتبر العبئ الأمني الأخطر بين جل التأثيرات السلبية، جراء الأزمة السورية، غير أنه ليس الوحيد، على اعتبار أن الأزمة السورية تجاوزت حدودها الداخلية بين نظام و معارضة و تحولت إلى أزمة إقليمية دولية، و على أبواب أن تصبح أزمة طائفية نتيجة التركيبة السكانية

المعقدة و الإمتدادات الإثنية العرقية و المجموعات الطائفية و العلاقات الديموغرافية[1] العميقة بين جنوب تركيا و شمال سوريا.

أهم هذه التأثيرات، نذكرها فيما يلي:

تطرف مجموعات سورية لاجئة و تنفيذها عمليات إرهابية داخل تركيا، الأمر الذي جعل الحكومة التركية تخشى تشكل و تسرب عدد كبير من عناصر التنظيم الإرهابي "داعش"، وسط الكم الهائل من النازحين نحو الأراضي التركية، و التي تعتبر خلايا نائمة للتنظيم داخل تركيا و قد تقوم بعمليات إرهابية مماثلة لتفجير أنقرة الذي تسبب في وفاة ما يقارب 100 شخص في 10 أكتوبر 2015.

كما تخشى تركيا من تسلل عناصر تابعة للنظام السوري بهدف القيام بعمليات مماثلة للتفجيرات التي وقعت في بلدة الريحانة التركية في محافظة "هاتاي" بتاريخ 10 ماي 2013، راح ضحيته 48 مواطن تركي و 03 سوريين.

كما تم ضبط كميات معتبرة من الأسلحة و المتفجرات و السترات اللإنتحارية كانت مخبأة في "غازي عنتاب"، يفترض أن تكون لأفراد مرتبطين بالدولة الإسلامية "داعش".

منذ سنة 2016، تعرضت تركيا إلى سلسلة من التفجيرات التي ضربت جل المنطق التركية راح ضحيتها العشرات من الأشخاص، كان من بينها:

- الإنفجار الذي وقع في أشهر منطقة سياحية و أقدمها من حيث المعالم التاريخية، و المعروفة بمنطقة السلطان أحمد، كان ذلك بتاريخ 12 جانفي 2016، و الذي نفذ من طرف شاب سوري الجنسية مرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية، راح ضحيته عشرة قتلى و 15 جريحا كانوا معظمهم من السياح.
- تفجير مركز الشرطة في ولاية "ديار بكر" جنوب شرقي تركيا، راح ضحيته خمسة مدنيين و أصيب 39 آخرون.
- تفجير أنقرة، الذي أسفر عن مقتل 37 شخصا و أصيب ما يقارب 70 شخصا.

[1] فادي شامية، "أثر الأزمة السورية في دول الجوار و مشكلة اللاجئين"، **رؤية التركية**، 14 أفريل 2015.

- التفجير الذي تم وسط "اسطنبول" تحديدا "تقسيم"، تسبب في وفاة خمسة أشخاص و إصابة 39 آخرين، و الذي نفذ من طرف شاب تركي الجنسية، ينتمي إلى تنظيم الدولة الإسلامية.[1]

أصبحت الحدود التركية السورية غير آمنة، إذ امتد النزاع إلى تركيا، حيث لقي أكثر من 75 مواطنا تركيا حتفه سنة 2014 نتيجة القذائف الطائشة و السيارات المفخخة، كما أصبحت ظاهرة استخدام المعايير غير الشرعية في تركيا، من قبل الأفراد الذين يحاولون الإلتحاق بالقتال في سوريا، و من قبل جماعات مسلحة تحاول دخول تركيا، كما تشهد المنطقة عمليات تهريب عبر الحدود للأشخاص و الأسلحة و الوقود.

انتشرت ثقافة العنف الذي جعل من مستوى الجريمة الفردية في إرتفاع محسوس و ملحوظ، فالتدفق الكبير للاجئين السوريين أعطى دافعا كبيرا للنشاط الإجرامي، كتعاطي المخدرات من طرف الشباب و انتهاك حقوق و شرف النساء، و تعد مدينة "كيليس" من المدن الأكثر تضررا نتيجة التدفق الهائل للاجئين و الإختلافات الثقافية و اللغوية بين السكان المحليين و اللاجئين السوريين ذوي الأصول العربية.[2]

أصبحت الأوضاع بتركيا جد متوترة بسبب وجود خلايا نائمة تابعة لحزب العمال الكردستاني، الذي يعتبره السوريون نظيرا لنظام الأسد أو نتاجا له، إذ تصاعد الصراع بين تركيا و المتمردين الأكراد فجأة، أين لقي ما لا يقل عن 30 رجل أمن مصرعهم، تجدر الإشارة إلى أن حزب العمال الكردستاني يطالب بالحكم الذاتي في أجزاء من جنوب تركيا، و هي المناطق المتدفق إليها الكم الهائل من اللاجئين السوريين في تركيا، و بحكم كونها دولة جوار جغرافي لسوريا، تتوجس كثيرا من أي نتائج غير مسيطر عليها بالنسبة للأزمة السورية، فأزمة اللجوء الجماعي للعديد من السوريين الذين يعيشون قرب الحدود التركية بإتجاه المخيمات التي أعدت خصيصا لهذا الغرض، فهته الأزمة أدت إلى تعقيد الوضع السياسي في الداخل التركي، على اعتبار أن هنالك عناصر موالية للحكم السوري، وتغلغل عناصر من حزب العمال الكردستاني، و هو ما يهيئ لهم فيما بعد امكانية نشر الفوضى في

[1] فادي شامية، المرجع السابق.

[2] Effects of the Syrian refugees on Turkey, report N°195, orasam publications, January 2015, P29.

المناطق التي سيستقرون فيها بالطريقة التي قد تسبب اضطرابات في تركيا و تؤجج بذلك الرأي العام الداخلي ضد الحكومة التركية و مواقفها من الأزمة السورية.[1]

يضاف إلى ذلك حتمية التعقيد الذي تعانيه تركيا في بنيتها السكاني، و هي بذلك شأنها شأن العديد من الدول الشرق أوسطية، فقد عملت وسائل الإعلام لدول المحور التركي-الخليجي على تصوير نظام الحكم في سوريا على أنه نظام حكم الطائفة العلوية، و بالتالي صدرت العديد من التصريحات للمجموعات الإسلامية المتطرفة التي تدير القتال في المدن السورية، تدعوا إلى القصاص من العلويين، و هو ما يجعل تركيا تتخوف بشدة من أن يقود توسع النطاق الجغرافي لإستقبال اللاجئين السوريين بإتجاه المدن التي يسكنها العلويين في تركيا، إلى خلق مزيدا من الشحن الطائفي في تركيا، و هذا الأمر أوقع الخارجية التركية في نوع من التخبط عندما أعلنت أنها لا تنظر بعين التمييز للاجئين السوريين على أساس القومية أو الدين، في حين فهي تعمل على نقل اللاجئين إلى بعض المدن التي لا تتخوف من أن تتحول إلى مصدر اضطراب مستقبلي، و أبعدت مراكز استقبال اللاجئين السوريين عن المدن التي يقطنها العلويين في تركيا.[2]

ما ينتقده عدد من نواب المعارضة في تركيا، دعم حكومة أِردوغان للمعارضين السوريين و يتخوفون بشأن الأنشطة التي تجري في بعض المخيمات التي تحولت على حد قولهم إلى قواعد خلفية حقيقية لمقاتلي الجيش السوري الحر.

المطلب الثاني: البعد السياسي

شهدت العلاقات بين اللاجئين السوريين و الأتراك بعض التوترات غير المفاجئة في عدد من مناطق اللجوء، في "الريحانية" و"أنطاكيا" و"أنقرة"، وأخيراً في "غازي عنتاب" التي كانت منطقة للتعايش وتقبل سكان المدينة للوافدين السوريين.

قامت السياسة التركية على فرضية أن النظام في دمشق سيسقط خلال أسابيع أو أشهر قليلة، على غرار ما حدث في تونس ومصر، وفي أسوأ الأحوال كما حدث في اليمن أو ليبيا، انكشف مدى جهل الحكومة التركية والرأي العام التركي بتعقيدات الأنظمة والمجتمعات

---

[1] صالح محمد دياري، "تركيا و اللاجئين السوريين"، **ميدل إيست أون لاين**، 29 أوث 2015.

[2] محمود حمدي أبو القاسم، "ديمغرافيا متحركة أزمات اللاجئين السوريين في دول الجوار"، **آراء حول الخليج**، 12 ملرس 2015.

العربية التي اندلعت فيها ثورات الربيع العربي، وتبيّن أن مصدر معلوماتهما الوحيد عن سورية هو جماعة الإخوان المسلمين الذين يتمتعون بحظوة لدى حكومة "العدالة والتنمية".

انقسم الرأي العام التركي، إزاء سياسة حكومته، بين مؤيد للثورة "السنّية" ضد نظام "علوي"، ومعارض لها من منطلقات متعددة، وانعكس هذا الانقسام على الموقف من اللاجئين السوريين والمعارضين الموجودين على الأراضي التركية، فاحتضنهم مؤيدو حكومة أردوغان في البدايات، وافتعل معارضوها مشكلات معهم، وساهموا في الحملة الإعلامية المركزة على االثورة السورية، باتهامه بالإرهاب والتكفير.

يتصف المجتمع التركي بدرجة متقدمة من الانغلاق الثقافي على الذات فإذا قمت بمتابعة وسائل الإعلام، وجدتَ أنها متمحورة حول الشؤون الداخلية إلى درجة تجاهل ما يجري ليس في العالم الواسع فقط، بل حتى في الجوار القريب. الانقطاع الثقافي عن الجوار العربي الذي تم مع تأسيس الجمهورية على أنقاض الامبراطورية العثمانية، ترسَّخ بصورة يصعب عكسها، هذا الانغلاق فعل فعله في تنميط "السوري" في الوعي التركي. [1]

الواقع أن الأعداد الكبيرة من اللاجئين الذين يواصلون التدفق عبر الحدود المشتركة الطويلة، ملأوا المدن التركية بصورة ظاهرة للعيان، ويتمركز عدد كبير من مؤسسات المعارضة والمنظمات من جنسيات مختلفة عاملة في شؤون تتعلق بالأزمة السورية في مختلف المدن التركية، بخاصة في الولايات الحدودية الجنوبية. وساهم السوريون في ارتفاع إيجارات البيوت وانخفاض أجور العمال المحليين أو انضمام بعضهم إلى جيش العاطلين عن العمل. أضف إلى ذلك إقبال الأتراك المتزوجين على الزواج من فتيات سوريات كزوجة ثانية بسبب انخفاض التكاليف، على رغم أن القانون التركي يمنع تعدد الزوجات. كل ذلك أدى إلى نشوء حساسيات في المجتمعات المحلية تجاه اللاجئين السوريين. وبعد إحراق بناية يسكنها سوريون في أحد أحياء أنقرة، و في حوادث مشابهة في الريحانية[2].

المطلب الثالث: البعد الإقتصادي

تقوم الحكومة التركية بدعم اللاجئين السوريين داخل تركيا، حتى وصلت تكلفة الدعم الحكومي للسوريين إلى نحو 2 مليار دولار، يمكن لهذا الرقم أن يظهر رقما محدودا، و ذلك

---

[1] بكر صدقي،" سوريون و أتراك حيرة و إلتباس"، **الحياة**، 12 أوث 2014.

[2] فاطمة كايابال، "الأزمة السورية بعيون تركية، إنقسامات داخلية و إستقطابات سياسية"، **قنطرة**، 11 مارس 2012.

لكونه لم يدرج إليه نفقات البلديات التركية و مؤسسات المجتمع المدني، فالحكومة التركية قامت بدعم اللاجئين السوريين و التي تصل أعدادهم إلى نحو 200 ألف لاجئ في المخيمات بأفضل و أجود الخدمات، بحيث وصلت نفقات « AFAD » إلى نحو 700 مليون دولار.

كما أقرت الحكومة التركية في تقاريرها، أنها أنفقت ما يزيد عن 2.5 مليار دولار أمريكي لإغاثة السوريين، و أغلب المساعدات ذهبت لمساعدة اللاجئين وبعضها وصل حتى للسوريين في المناطق الشمالية في سوريا، فإلتزام الحكومة التركية بتوفير المساعدات و الخدمات لما يقارب 200000 لاجئ يعيشون في المخيمات، و هذا ما سبب آثارا اقتصادية لوجود اللاجئين السوريين في تركيا، فعلى سبيل المثال ارتفعت الأسعار في البلاد بشكل ملحوظ، خصوصا فيما يخص البيوت المستأجرة، يقول السيد "كوكوزار" رئيس نقابة المقاولين في مدينة "غازي عنتاب" في السنوات الماضية واجهت المدينة مشاكل في البنى التحتية نظرا لتوافد أعداد هائلة من السوريين، مما أدى إلى إزدياد أسعار الإيجار و العقار على الأقل بنسبة ضعيفة فمثلا الشقة السكنية المكونة من ثلاث غرف و صالة كان سعر مبيعها يتراوح ما بين (80 – 100) ألف ليرة تركية، وأصبح سعرها حاليا لا يقل عن 180 ألف ليرة"

هذا ما تسبب في إرتفاع التضخم السنوي حيث كان في السابق 7% في مدينة "غازي عنتاب" و أصبح اليوم 8.8 %، و يرجع هذا التضخم إلى زيادة أسعار العقار و الإيجار، و زيادة أسعار المواد الغذائية بسبب كثافة اللاجئين السوريين المستأجرين فيها، مما خلق موجة من الإستياء لدى ذوي الدخل المحدود و المتوسط من الأتراك.[1]

الخسائر الإقتصادية الناجمة عن تعثر الحركة التجارية بين البلدين عبر الحدود بسبب الأزمة، حيث إنخفضت قيمت الصادرات التركية إلى سوريا في نهاية 2011 إلى 360 مليون دولار، بعد أن وصلت ذروتها سنة 2010، أين سجلت 1.8 مليار دولار، و كذلك توقفت حركة السياحة بين البلدين.

إن العمالة السورية ظاهرة تستحق التوقف عندها و التدقيق في ظروف العامل السوري الذي يعمل دون تصريح أو تأمين صحي أو ضمان إجتماعي بأجور أقل من نظرائهم

[1] مهند نادر، "الأثر اللإقتصادي للاجئين السوريين على تركيا"، **جريدة زيتون**، 16 جانفي 2016.

الأتراك، بحيث لا يتجاوز راتب العامل السوري (800–700) ليرة تركية شهريا، أو أجر يومي يتراوح بين (30–20) ليرة تركية.[1]

ذكرت صحيفة "دايلي ميل" البريطانية بأن وجود 2.6 مليون لاجئ سوري في تركيا قد يرهق نظم الإسكان و الوظائف، إلا أنهم يغذون النمو الإقتصادي في نفس الوقت.

ورغم أن معظم السوريين لم يمنحوا تصاريح عمل و يعملون بشكل غير قانوني، إلا أن الأموال التي ينفقونها تغذي اللإقتصاد، تقول الحكومة أنها أنفقت ما يقارب 10 مليارات دولار مند بداية الحرب، معظمها في مخيمات اللاجئين، و بالتالي ذهبت الكثير منها للسلع و الخدمات.

ينفق 2.6 مليون سوري في تركيا ما يقارب 346 ليرة شهريا، أي ما يعادل 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي و من شأن ذلك أن يرتفع ليصل إلى 1.7 % من الناتج المحلي، و إستمرار تدفق اللاجئين يدفع إلى إرتفاع الأسعار و خاصة الأغذية و الإيجارات في المناطق التي توجد فيها أعداد كبيرة من اللاجئين، فلقد إرتفعت أسعار المواد الإستهلاكية السنوية إلى 9.58 % في تركيا ككل، و في المناطق الحدودية مثل "غازي عنتاب"، "أديامان" و "كيليس" كانت النسبة 10.67 %.

إن اللاجئين السوريين في تركيا و البالغ عددهم 2.6 مليون، رغم ما شكلوه من ضغط على المساكن و الوظائف، إلا أنهم في الوقت نفسه حفزوا النمو الإقتصادي، و رغم عدم حصول الكثير منهم على تصاريح عمل، ما دفعهم للعمل بطريقة غير قانونية، حيث أكد مسؤول إقتصادي، بأن اللاجئين السوريين يدعمون النمو من خلال الإنفاق الإستهلاكي.

رغم هذا التحفيز، يبقى تدفق اللاجئين إلى تركيا، المساهم الأكبر في إرتفاع الأسعار الخاصة بالغذاء و إيجارات السكن، لقد إرتفعت الأسعار الإستهلاكية السنوية إلى 9.48% في كافة تركيا، يقول قمروش أوغلو" لا توجد وجبات مجانية في الإقتصاد، هذه المفاجأة بالنمو الإقتصادي الإيجابي لها تكلفة على صعيد التضخم و الطالة"

[1] أسماء الخولي، "إقتصاد تركيا .. أثار فورية سيئة و خطة الإصلاح كفيلة بالعلاج"، **الشرق الأوسط**، 17 جويلية 2016.

على صعيد آخر، أسس بعض اللاجئين السوريين شركاتهم الخاصة لدى وصولهم إلى تركيا، ما تسبب في إنخفاض أجور بعض المهن تسبب في خروج بعض العمال الأتراك من سوق العمل

المبحث الثالث: السيناريوهات المتخذة للحد من التأثيرات الأمنية للاجئين السوريين

جراء التدفق الكبير للاجئين السوريين إلى الأراضي التركية و التأثر بتداعيات الأزمة السورية من توترات طائفية، إشتباكات حدودية، إغتيالات و إستغلال بعض الجماعات الإرهابية للاجئين و تدفقهم بأعداد كبيرة ما يؤدي إلى زعزعة إستقرار و أمن تركيا الداخلي، لذلك و محاولة منها لمواجهة هته المخاطر على الأمد البعيد، كان لابد من إتخاذ خطوات طارئة لتعزيز الإستقرار و الحد من التأثيرات السلبية للاجئين السوريين، و أهم هذه التدابير و السيناريوهات نعرضها فيما يلي:

المطلب الأول: حل الأزمة السورية و إعادة اللاجئين

المتتبع لتصريحات المسؤولين الأتراك، يشعر بحالة التأزم و الضيق الذي تعيشه تركيا إتجاه الملف السوري و أزمة اللاجئين السوريين خاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية و قوات حماية الشعب التي تتلقى دعما عسكريا مباشرا من الولايات المتحدة و روسيا معا، ناهيك عن تشابك المصالح لدول الإقليم و تداخلها بشكل معقد، عليه كان من أهم الخيارات التركية حول حل الأزمة السورية، نذكر منها:

1. **السير مع سوريا:** إذ حقق هذا الخيار بعض المكاسب لتركيا، منها عملية "درع الفرات" التي منعت وصل "عين العرب" ب "عفرين" و سيطرة الكرد بشكل كامل على الشريط الحدودي، و حققت للروس غطاء سياسي تمثل بمحادثات" أستانا"، غير أن هذا الخيار لن يخدم تركيا، فروسيا مازالت تقدم الدعم للأكراد، و نشرت مؤخرا قوات لها في "عفرين"

المسيطر عليها من الأحزاب الكردية شمال سوريا، كما أن روسيا لا تملك الضغط على الكرد شرق الفرات حيث السيطرة للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

2. **العمل وفق الرؤية الأمريكية:** بإعتبار أن الولايات المتحدة حليفا تقليديا لتركيا و شريكا في حلف الناتو، لذلك خيار بناء تحالفات مع الإقليم، تحالف مع قطر و السعودية، و إتفاق مع العراق و إيران، لأن قيام دويلة كردية لا يصب في مصلحة اللإقليم و يهدده بالتشظي.[2]

3. **خيار تطوير دعم الثورة السورية وفق الممكن مع الإستفادة من الخيارات السابقة:** رغم أن تركيا تدرك أن هناك من يحاول إبتزازها من خلال إقامة دويلة كردية أو توريطها في صراع تركي كردي و ذلك بإستغلال اللاجئين، لذلك يتطلب الخيار بعد نظر و كفاءة سياسية، و يلاحظ حاجة الجميع لتركيا هذا ما تحاول تركيا إستثماره و الإستفادة منه في قضية اللاجئين السوريين، فروسيا عرضت فكرة المناطق الآمنة على تركيا و تحاول الولايات المتحدة إعادة مد جسور الثقة مع تركيا.

أغلقت تركيا حدودها في ديسمبر 2015 أمام طالبي اللجوء منذ 2012، على الرغم من سماحها لبعض السوريين الدخول عبر المعابر الحدودية الرسمية من دون وثائق هوية حتى أواخر سنة 2014، لكن منذ أوائل 2015 أغلقت تركيا تقريبا حدودها أمام السوريين الفارين من النزاع، الذين اضطروا على نحو متزايد الإستعانة بالمهربين للوصول إلى تركيا في أواخر 2015، كما طبقت تركيا لوائح تلزم السوريين بتقديم وثائق سفر صالحة بدخول أراضيها، و فرضت شروطا لمنح تأشيرات الدخول للسوريين الراغبين في دخول البلاد جوا أو بحرا، و في هذا اليوم الذي طبقت فيه تركيا شروط الحصول على تأشيرة، أعيد قصرا 200 سوري على الأقل لا يحملون تأشيرات دخول لتركيا.[3]

كما أعلنت السلطات التركية، أنها ستغلق كل المعابر و لن تسمح بمرور إلا شاحنات الإغاثة و التجار المرخص لهم، و منذ مارس 2015 لا تسمح تركيا إلا بدخول فئتين من الناس عبر المعبرين، هما:

---

[1] موقع الجزيرة: .WWW.eljazeera.com، تم تصفح الموقع يوم : 20 ماي 2017.

[2] جلال زين الدين، "خيارات تركيا في سوريا"، **مصدر**، 12 ماي 2017.

[3] جلال زين الدين، المرجع السابق.

- السوريون المصابون بجروح خطيرة و لا يمكن علاجها بسوريا.
- السوريون المسجلون لدى "هيئة الإغاثة الإنسانية و حقوق الإنسان و الحريات التركية" الذين إذنا خاصا للذهاب لفترة وجيزة إلى سوريا قبل العودة إلى تركيا.

و مثلت تركيا نقطة العبور الرئيسية للسوريين إلى الإتحاد الأوروبي، و في شهر نوفمبر من سنة 2015، وافقت تركيا على " خطة عمل مشتركة" مع الإتحاد الأوروبي، لمنع الهجرة الغير القانونية إلى الإتحاد الأوروبي، في مقابل حصول تركيا على مساعدات تبلغ 3 مليارات يورو (نحو 3.27 مليار دولار) للمساعدة في تحسين الأوضاع في تركيا.

المطلب الثاني: الإبقاء على الوضع القائم

لقد أنفقت تركيا مليارات الدولارات على اللاجئين، و نفذت تغيرات سياسية إيجابية لمواجهة الأزمة السورية، لا سيما من خلال إصدار لائحة حماية مؤقتة سنة 2014، تكفل بقاء السوريين بصورة قانونية في تركيا دون تصاريح إقامة رسمية، في ظل نظام الحماية المؤقت فتركيا و بعض البلدان المجاورة، ملزمون بموجب قانون حقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري) بإحترام الحق في العمل دون تميز ضد غير المواطنين، و لتتجاوز تركيا أزمة اللاجئين السوريين على أراضيها بادرت بوضع بعض السيناريوهات التي توصلها إلى الإبقاء على الوضع القائم، مع حل مشكلات اللاجئين السوريين في تركيا، نذكر منها[1]:

1.تأمين فرص عمل للسوريين في تركيا: هذا من خلال:

- بناء قاعدة بيانات للعمال السوريين المتواجدين في تركيا، لمعرفة أعدادهم و خبراتهم لتتمكن من خدمتهم.
- بناء قاعدة بيانات للمستثمرين السوريين و مجالات إهتمامهم، لمعرفة إمكانية خدمتهم.

[1] عبد الله حمادة، "تأثير اللاجئون السوريون على الأمن التركي"، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الأول "اللاجئون السوريون بين الواقع و المأمول"، جامعة أديامان، تركيا، 13-14 ماي 2016)، ص220.

- ترخيص مشاريع صناعية و خدمية و تجارية لإستيعاب أكبر عدد من رجال الأعمال السوريين.
- إقامة المنطقة الحرة على الحدود السورية التركية لإستقطاب أكبر عدد من رجال الأعمال السوريين و الأتراك، و تسهيل نقل البضائع إلى الداخل السوري.
- تأسيس شركات مساهمة تركية سورية، يساهم في رأس مالها رجال الأعمال السوريين و الأتراك، و توفر فرص عمل للسوريين.
- تأمين تسهيلات بنكية للسوريين لزيادة الإستثمارات و خلق فرص العمل.

2.السكن: و هذا بالعمل على:

- الحد من إرتفاع الإيجار ومنع الإحتكار.
- كتابة عقود الإيجار باللغتين التركية و العربية.
- السماح بتمليك السوريين للبيوت بمجرد توفر الإقامة.

3.التعليم: و هذا من خلال:

- فتح مدارس تكفي لإستيعاب كافة الطلاب السوريين.
- تدريس مواد ذات فائدة لظروف السوريين في ظل هذه الأزمة، مثل عمل دورات تدريبية للمدرسين في منهاج التربية المدنية.
- زيادة عدد مقاعد الطلاب السوريين في الجامعات التركية.

4.توثيق الأحداث الحيوية: بالعمل على:

- فتح مكاتب سورية لتوثيق حالات الولادة و الوفيات في تركيا.
- فتح مكاتب تركية سورية لتوثيق حالات الزواج بين السوريين فيما بينهم و بين الأتراك و السوريين، للمحافظة على حقوق المتزوجات السوريات.

5.الصحة: بالعمل على:

- تسهيل قبول كافة المرضى السوريين في المشافي التركية.
- إحداث مشافي مؤقتة خاصة بالسوريين بكوادر مشتركة سورية و تركية.
- توظيف الكوادر الطبية السورية في المشافي التركية.

كما سعت الحكومة التركية في الآونة الأخيرة إلى تشكيل مجالس مشتركة تركية سورية في معظم المدن التركية التي يتواجد فيها السوريين بأعداد كبيرة، بهدف حل المشكلات و الحد من التأثيرات السلبية للاجئين السوريين.

الخاتمة

إن تأخر الحل في سوريا يزيد من تعقيداته، فالثورة التي كانت بداية عبارة عن مطالب شعبية وطنية مشروعة، لم يستجب لها و قمعت بالحديد و النار، لتدخل الثورة منعطفا خطرا، وزاد التدخل الخارجي السلبي الأمور سوءا، فلم ينجح حلفاء النظام بقمع الثورة، ولم يقدم حلفاء المعارضة دعما حقيقيا يحسم الأمور، فإستمر مسلسل التدمير، و تحولت سوريا لساحة صراع بين قوى إقليمية و دولية على حساب الدم السوري، ما دفع العديد من السوريين يلجؤون هربا إلى الدول المجاورة بحثا عن الأمن و الأمان، و كانت من بين الوجهات تركيا، و التي تحتضن قرابة ثلاثة ملايين لاجئ، و أمنت لهم العلاج و التعليم، و عملت على منح الجنسية لأعداد كبيرة من السوريين، ناهيك عن قوافل المساعدات الخيرية التي قدمتها الحكومة و الجمعيات التركية، غير أن التدفق الكبير للاجئين السوريين إلى تركيا إنجر عنه العديد من التداعيات على المستويات الأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية، ما دفع بالحكومة التركية إلى ضرورة إتخاذ تدابير و حلول للحد من هته التداعيات، غير أنه و رغم الجهود الكبيرة المبدولة من طرف الحكومة التركية يبقى الخطر قائما نتيجة تفاقم الوضع في سوريا و عدم وجود بوادر إنفراج الأزمة على المدى القريب.

الخاتمة:

إنطلقت الثورة السورية من احتجاجات شعبية سلمية في المناطق السورية المهمشة عام 2011، تطالب بالحرية والكرامة والإنعتاق، ووضع حد للقمع والفساد والدكتاتورية، لكنها سرعان ما عمت معظم مناطق سوريا، ونتيجة لقمع نظام الرئيس بشار الأسد بالسلاح المظاهرات السلمية سقط مئات الآلاف من الضحايا، وتشرد الملايين نزوحا في الداخل السوري ولجوءاً في مختلف بقاع العالم، وتحولت سوريا إلى أزمة دولية وساحة للصراع بين القوى الإقليمية والدولية، كما تسببت في أزمات داخلية أثرت على الأوضاع الداخلية لسوريا.

لعبت الأزمة السورية دوراً سلبياً أثر على المجتمع السوري بعدة جوانب، منها النفسية، الاجتماعية والاقتصادية، حيث انتشرت ثقافة العنف والسلاح بدلاً من ثقافة المحبة والتسامح وبرزت سلوكيات غير مألوفة (خطف وقتل واغتصاب)، كما إنهارت البنية التحتية بسبب الواقع الاقتصادي المرير الذي مرت به سوريا منذ بداية الثورة، إضافة للتركة الثقيلة التي خلفها النظام الاقتصادي في المراحل السابقة، على كافة مناحي حياة المواطنين بعد أن وصلت كافة المؤشرات الاقتصادية إلى درجات حادة من السوء، ليضاف إلى واقع يوميات الحرب من القصف والاعتقال وغياب الأمن واقعٌ آخر يتمثل في الحاجة إلى كل شيء، وقد تأثرت الطبقة الاجتماعية، وأصبح أكثر من نصف سكان سورية فقراء.

أدت العمليات العسكرية والقصف العشوائي إلى انتشار الموت والدمار والأذى على نطاق مروع، فالبيوت والمشافي والمدارس ومعظم السكان تمّ استهدافهم، مع مرور الأيام إزدادت الأزمة السورية تعقيدًا ما دفع بالعديد من السكان السوريين إلى الهروب بحثا عن مناطق الأمن والأمان والعيشة الكريمة وكانت جل وجهاتهم إلى دول الجوار، وبما أن تركيا دولة مجاورة لسوريا بحدود طولها أكثر من 900 كلم، كانت للسوريين الوجهة المفضلة أين تدفق إليها كم هائل من اللاجئين.

أُثر هذا التدفق الهائل بشكل مباشر على تركيا، خاصة في ظل وجود احتمالات للانقسامات القومية والطائفية، وقد ارتفعت وتيرة القلق لدى تركيا وقيادتها في الآونة الأخيرة، خوفًا من انتقال رياح هذه الانقسامات إلى الداخل التركي، حيث الأغلبية الكردية مستوطنة في جنوب شرقي تركيا، ويحاول حزب الشعب العمال الكردستاني الانفصال بكافة الوسائل بشكل ذاتي.

مع إستمرار الأزمة و عدم وجود حل جذري للقضية السورية، أدى إلى إزدياد التأثيرات السلبية على تركيا، فالأزمة السورية سببت ضررًا في التجارة الخارجية والداخلية التركية وأثرت بالتالي على حجم الإنتاج الإجمالي في تركيا ، فضلًا عن أن سوريا كانت ممر عبور واصل بين تركيا ودول الخليج العربي والأردن، و من الجدير بالذكر، أن التأثيرات السلبية على تركيا لم تقتصر بمنحاها الاقتصادي، ولكن على صعيد سياسي أيضًا أصبح هناك توتر

شديد وتنافس ملحوظ في العلاقات التركية الإيرانية والتركية الروسية والتركية العراقية، كما أصبح هناك فجوة ثقافية اجتماعية واضحة بين الشعب التركي وشعوب المتدهورة علاقتها مع تركيا، وهذا ما يؤثر بشكل تلقائي على التبادل الاقتصادي والتجاري بين تركيا وتلك الدول. هذا ويُذكر أن هذه الخسائر الزاخرة التي كُبدت بها تركيا سيكون مصيرها التفاقم والازدياد.

ما دفع بالحكومة التركية إلى إتخاذ تدابير و إجراءات للحد من التأثيرات الأمنية لتدفق اللاجئين إليها، و على هذا الأساس و بناءا على ما سبق، يمكننا استخراج النتائج التالية:

- نجاح الحكومة التركية في إنشاء وإدارة مخيمات اللاجئين السوريين، من حيث الجودة وكمية المساعدات والخدمات المتاحة من غذاء، رعاية صحية وتعليم وغيرها من الخدمات، كما توفر لهم بطاقات الهوية التي تضمن حقهم في البقاء في تركيا.
- لا تستطيع حكومة تركيا وقف موجات اللاجئين السوريين إليها، لأسباب إنسانية وقانونية عديدة، حيث يمنع القانون الدولي ذلك، كما يشدد على دور دول الجوار في توفير حماية من يهرب من خطر الموت و الجوع، بيد أن أزمة اللاجئين تتطلب دعمًا أوسع من المجتمع الدولي.
- ليس بمقدور تركيا أن تتحمل ذلك لوحدها، فعلى المجتمع الدولي أن يساهم في الجهود التي تبذلها تركيا من حيث القيمة الحقيقية والفعالة، فيجب أن يكون هناك اعتراف بأن الأزمة وما ينتج عنها من معاناة في سوريا وتشريد المرافق على الأقل جزئيا من مسؤولية المجتمع الدولي بما فيها الدول الأوروبية ودول الخليج العربي وحتى العربية الأخرى، فلا بد من تقديم دعم كبير إلى تركيا وغيرها من البلدان المجاورة لسوريا لزيادة قدرات دوائر الخدمات الوطنية.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	معدلات المشاركة في قوة العمل بسوريا (2001-2010)	45
02	توزيع أعداد النازحين على المحافظات السورية	61

قائمة الخرائط

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	توزيع اللاجئين السوريين داخليا و في دول الجوار	65
02	توزيع اللاجئين السوريين في الدول الأوروبية	74

قائمة المراجع

1-الكتب:

- تمارا أحمد برو، اللجوء السياسي بين النظرية و التطبيق، فلسطين، مكتبة زين الحقوقية و الأدبية، 2013.
- أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة،2001.
- أحمد الرشيدي، الحماية الدولية للاجئين، مكتبة زين الحقوقية الأدبية، القاهرة، 1992.
- عبد الحميد الوالي، إشكالية اللجوء على الصعيد الدولي والغربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت ،2007.
- وليد خالد الربيع، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، (دراسة مقارنة)، جامعة الكويت.
- أحمد ابراهيم محمود،الحروب الأهلية في إفريقيا، (القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001).
- أمر الله برمان، حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، (القاهرة: دار النهظة العربية، 1983).
- ربيع نصر، وآخرون، **الأزمة السورية، الجذور و الآثار الإقتصادية و الإجتماعية**، "(سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة و المعرفة، 2013).
- ميشيل كيلو و آخرون، **رياح التغير في الوطن العربي**،ط.2.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

2- المذكرات:

- بذوية ذيب، "النظام القانوني للاجئين في ضوء القانون الدولي العالم"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 1979).
- شوقي دياب و صابرين بوعكاز ،"البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منظمة غرب المتوسط" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسة، جامعة تبسة، 2016).
- بلميمون عبد النور، "تحديات الهجرة جنوب شمال" (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص، قسم العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015).
- آيت قاسي حورية، "تطور الحماية الدولية للاجئين"،(رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، "تخصص القانون"، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو2014).
- عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا 2010-2014"، (مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير، علوم سياسية، جامعة بسكرة، 2014).
- سهام فتحي أبو مصطفى ، "الأزمة السورية في ظل تحولات التوازنات الإقليمية و الدولية "(رسالة استكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2015).

3- المقالات:

- هالة أحمد الرشيدي، "قضايا اللاجئين في إفريقيا ، التحديات وسبل المواجهة"، السياسة الدولية، (2005).

- علي حميد العبيدي،" مفهوم فكرة اللجوء في القانون الدولي وتطبيقاتها على اللجوء الإنساني"، مجلة الحقوق(2010).
- إريكا فيلر، إتفاقية وضع اللاجئين في عامها الخمسين: مستقبل حماية اللاجئين، نشرة الهجرة القسرية ،(بريطانيا: مركز دراسات اللاجئين في جامعة اكسفورد، 2001).
- مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، حماية الأشخاص الذين هم موضع إهتمام المفوضية، برنامج التعليم الذاتي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2005.
- جاي س. جودوني جيل، إتفاقية 1951 المتعلقة باللاجئين و البروتوكول التابع لها، كلية أول سولز، أو كسفورد.
- إدريس جبروني المصمودي،" النزاعات العرقية والثقافة في العالم"، الاتحاد الاشتراكي، 1995.
- غازي التوبة،" الثورة السورية: الأسباب و التطورات"،(ورقة بحث قدمت في مؤتمر الأمة الإسلامية، الأردن، 2012)
- محمد جمال باروث، "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية –دراسة حالة، سوريا"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)
- نزار دنيا،"أسباب الأزمة السورية"(مركز سوريا للبحوث و الدراسات، 2014).
- علي محمد على، "الثورة السورية"أسبابها، قواها، مآلاتها"(سوريا: مركز سوريا للبحوث و الدراسات، 2014).
- المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات، مقال بعنوان: المظاهر العنيفة في الثورة السورية، وحدة تحليل السياسات في المركز، سبتمبر2012.
- إياد جبر ، مراحل تطور الثورة السورية، البيان،2005/11/11.

- محمد بسيوني عبد الحليم، "كيف تحولت سوريا إلى بؤرة جاذبة للجهاد العالمي"، السياسة الدولية، القاهرة، (2014).
- ياسر بن متروك، " الأزمة و حقيقة الصراع "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية.
- محمد سعيد العظيمي ، "مستقبل الأزمة السورية بين الصراع الداخلي و التصدير الخارجي"، مجلة الفلق ،2014.
- لويس حبيقة، التداعيات الإقتصادية للحرب السورية ، جريدة الشرق، 2013/08/14.
- مناف قومان، "مزيد من التشظي في عام الثورة الخاص"، ن.بوست، 15/مارس/2016.
- عمار ديوب،" تداعيات الأزمة تكشف حجم الخراب و تنبئ بالأسوء"، جريدة العرب ،16.04.2005
- علاء الدين رشوان، "مأساة النزوح الداخلي في سوريا ، منظمة العفو الدولية" (المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا)، العدد21.
- أحمد محمد طوزان، "ظاهرة اللجوء السوري بين الحاجات والسياسات" ،(بيروت: مجلة مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط ، 2017).
- ناصر الغزالي،" تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان ، الأردن ، تركيا، العراق ، مصر) "(مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية،اللجنة العربية لحقوق الإنسان).
- هدى أحمد محمود ، "أعداد وانتشار اللاجئين السوري في دول الجوار والعالم" ، الحياة، 26 جانفي 2016.

- أحمد نصار، "أزمة اللاجئين السوريين : إحصائيات مخجلة و مواقف مشينة"، رصد، 01 سبتمبر 2015.
- نور مارتيني، "اللاجؤون السوريون في تركيا من رمضاء الموت إلى نار المفوضية"، أورينت نيوز، 10 نوفمبر 201₁ أوتيون أورخان، "وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع، النتائج و المقترحات"، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية، 22 جويلية 2014.
- خالد صلاح، "لحظة بلحظة ..تطورات الأوضاع بتركيا"، اليوم السابع، 16 جويلية 2016.
- ميليسا فيلمنغ، "المفوضية تتعهد بتقديم المزيد من الدعم لإستجابة تركيا للاجئين"، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 01 سبتمبر 2016
- زينب محمد حسن، "المحددات المفسرة لتغيير سياسات الدول إزاء اللاجئين السوريين– دراسة لحالة سوريا و ألمانيا 2016/2015–" ، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية، 20 أكتوبر 2015.
- فادي شامية، "أثر الأزمة السورية في دول الجوار و مشكلة اللاجئين"، رؤية التركية، 14 أفريل 2015.
- صالح محمد دياري، "تركيا و اللاجئين السوريين"، ميدل إيست أون لاين، 29 أوث 2015.
- محمود حمدي أبو القاسم، "ديمغرافيا متحركة أزمات اللاجئين السوريين في دول الجوار"، آراء حول الخليج، 12 مارس 2015.
- بكر صدقي،" سوريون و أتراك حيرة و إلتباس"، الحياة، 12 أوث 2014.
- فاطمة كايابال، "الأزمة السورية بعيون تركية، إنقسامات داخلية و إستقطابات سياسية"، قنطرة، 11 مارس 2012.

- مهند نادر، "الأثر اللاإقتصادي للاجئين السوريين على تركيا"، جريدة زيتون، 16 جانفي 2016.
- جلال زين الدين، "خيارات تركيا في سوريا"، مصدر، 12 ماي 2017

4- المعاجم

- لسان العرب، لإبن منظور،ج.5 (القاهرة: دار المعارف).
- سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية(بيروت، مكتبة لبنان، 2004).
- قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،(دبي،الخليج للأبحاث،2004).

5- مواقع الأنترنيت

- موقع الجزيرة: www.aljazeera.net
- موقع المفوضية لشؤون اللاجئين:www.unher.org.eg
- www.uneca.org
- www.orient.news.net

6- الندوات

- عبد الله حمادة، "تأثير اللاجئون السوريون على الأمن التركي"، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الأول "اللاجئون السوريون بين الواقع و المأمول"، جامعة أديامان، تركيا، 13-14 ماي 2016).

الفهرس العام

العنوان..... 01
الفهرس العام..... 03
قائمة الجداول..... 05
قائمة الخرائط..... 06
المقدمة العامة..... 08
الفصل الأول: إطار نظري حول اللجوء..... 15
المبحث الأول: ماهية اللجوء..... 15
المطلب الأول: تعريف اللجوء..... 16
المطلب الثاني: أنواع اللجوء و دوافعه (أسبابه)..... 24
المبحث الثاني: المعالجة القانونية للجوء..... 30
المطلب الأول: معالجة اللجوء في ضوء إتفاقية جنيف1951 30
المطلب الثاني: معالجة اللجوء في ضوء البروتوكول التابع لها لسنة 1976..... 36
خاتمة الفصل..... 39
الفصل الثاني: الأزمة السورية و مشكلة اللاجئين..... 41
المبحث الأول: التعريف بالأزمة السورية..... 41
المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية..... 41
المطلب الثاني: مراحل الأزمة السورية..... 48
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة السورية..... 53
المبحث الثاني: مشكلة اللاجئين السوريين..... 59
المطلب الأول: تطور ظاهرة اللاجئين..... 59
المطلب الثاني: مناطق تدفق اللاجئين..... 65
خاتمة الفصل..... 75
الفصل الثالث: تأثير ظاهرة اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي..... 77
المبحث الأول: تدفق اللاجئين السوريين نحو تركيا وكيفية التعامل معه..... 77
المطلب الأول: تدفق اللاجئين السوريين نحو تركيا..... 77
المطلب الثاني: السياسة التركية إتجاه اللاجئين السوريين..... 82

المبحث الثاني: التأثيرات الأمنية لوجود اللاجئين السوريين في تركيا..... 86
المطلب الأول: البعد الأمني..... 86
المطلب الثاني: البعد السياسي..... 89
المطلب الثالث: البعد الإقتصادي..... 90
المبحث الثالث: السيناريوهات المتخذة للحد من التأثيرات الأمنية للاجئين السوريين.. 93
المطلب الأول: حل الأزمة السورية و إعادة اللاجئين..... 93
المطلب الثاني: الإبقاء على الوضع القائم..... 95
خاتمة الفصل..... 97
الخاتمة العامة..... 99
قائمة المراجع..... 100
الملاحق..... 107